جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــادة دكتوراه"ل.م.د"

في العلوم الاقتصـــــاديـة

أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990 – 2020) دراسة قياسية

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيد : هواري سفيـان

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	المؤسسة الأصلـية	الصـــــفة
مباركي ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	رئيـــسا
نقال فاطمة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	مقـــررا
يحياوي سليمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	منـــاقشا
يعقوب محمد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة معسكـــر	منـــاقشا
بن لحسن الهواري	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا

السـنة: 2021–2022

" أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2020 دراسة قياسية "

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر سياسة الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة: 1990–2020، وتقدير العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير والطويل بالاعتماد على طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، باستخدام اختبار التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ.

وقد تم التوصل إلى نتائج أهمها: عدم معنوية نفقات التسيير ونفقات التجهيز ولهما علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل. الجباية العادية والجباية البترولية لهما اثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي ولهما علاقة في الآجل القصير وعلاقة توازنية في الأجل الطويل.

وبالتالي فتأثير سياسة الميزانية على النمو ضعيف جدا ونسبي ويكمن من خلال السياسة الضريبية فقط. وعليه وجب على الدولة التدخل من خلال إعادة النظر في سياستها الميزانية وترشيد الإنفاق وتوجيهه إلى الاستثمار الذي يساهم في تحقيق النمو وإدخال تحسينات على الجباية، والخروج من التبعية للمحروقات.

كلمات مفتاحية: سياسة الميزانية – النمو الاقتصادي – سياسة الإنفاق العام – سياسة الإيرادات العامة – الجباية العادية – الجباية البترولية – نموذجARDL.

« L'effet de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie 1990-2020 étude empirique »

Résumé :

Cette étude cible l'effet de la politique budgétaire sur la croissance économique durant la période : 1990-2020, et estimer la relation entre les deux variables à court et à long terme en utilisant le model (ARDL), par le test de co-intégration, et le modèle à correction d'erreurs.

Après l'étude, on a atteint les résultats suivants: L'insignifiance des dépenses de fonctionnement et des dépenses d'équipement, et ont une relation inverse avec la croissance économique à court et à long terme.

La fiscalité ordinaire et fiscalité pétrolière ont un impact positif et signifiant sur la croissance économique et ont une relation à court terme et une relation d'équilibre à long terme.

Par conséquent, l'effet de la politique budgétaire sur la croissance économique en Algérie durant cette période est très faible, relatif et il n'est affecté que par la politique des recettes uniquement, donc l'Algérie doit intervenir en rationalisant les dépenses et en les orientant vers les projets d'investissements qui contribuent à la croissance et améliorer l'état des recettes, sans dépendre du hydrocarbures.

***Mots clés** : politique budgétaire - croissance économique- politique de dépenses publiques- politique de recettes publiques- fiscalité ordinaire- fiscalité pétrolière- modèle ARDL.*

« The impact of budget policy on economic growth in Algeria 1990-2020, an empirical study»

Abstract :

This study aims to find the impact of the budget policy in achieving economic growth during the period: 1990-2020, and estimate the relationship between variants in the short and long term based on the method (ARDL), using the co-integration, and the error correction model.

The most important results have been reached: the insignificance of management expenditures and equipment expenditures, and they have an inverse relationship with economic growth in the short and long term.

Ordinary taxation and petroleum taxation have a significance and positive impact on economic growth and have a relationship in the short term and an equilibrium relationship in the long term.

Thus, the effect of budget policy on growth is very weak and relative and lies through tax policy only. so, it must reconsidering its budget policy, rationalizing expenditures and directing it to investment to achieving growth and making improvements in revenue, and not relying on hydrocarbons.

***Key words**: budget policy- economic growth- public expenditure policy- public revenue policy- ordinary taxation- petroleum taxation- ARDL model.*

الإهـــــــــداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط.

وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي، وساعدني ولو باليسير

إلى القائم إلى أمد....المحصي بلا عدد....رافع السماء بلا عمد....إلى الله الواحد الأحد.

إلى خير خلق الله كلهم....إلى سيدي وحبيبي محمد صلى الله علية وسلم.

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي كل المراتب (والدي الحبيب) طيب الله ثراه.

إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني ربط الجأش، إلى من بـها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القـلب المعطاء، إلى من راعتني حتى صرت كبيراً (أمي الغالية) أطال الله في عمرها وأدام عليها نعمة الصحة والعافية.

إلى من سهرت معي الليالي تحثني على العمل وبذل الجهد والمثابرة ومنحتني دفعة معنوية وجرعة أمل أكملت بها المشوار(زوجتي الحبيبة)

إلى من أعادت لي الروح وكانت بلسما للجراح فلذة كبدي أنفال(ابنتي).

إلى إخوتي وأختي، الذين كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب، إلى جميع أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

إلى أسرتي إلى أصدقائي وزملائي ....

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية.....

إلى كل هؤلاء: أهدي هذا العمل، الذي أسال الله تعالى أن يتقبله خالصًا....

كلمة شكر وعرفان

لله الشكر أولا وأخيرا، ومنه التوفيق في كل شيء وحده لا شريك له.

أتقدم بكامل شكري وتقديري وامتناني لأستاذتي الفاضلة الدكتورة نقال طيبي فاطمة لقبولها الإشراف على هذه الرسالة ولنصائحها القيمة التي أمدتني بها خلال مسيرة البحث.

وشكر خاص للأستاذ الفاضل الدكتور مباركي ناصر الذي أمدني بنصائحه القيمة.

كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقييمها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى مسيري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ومن خلاله كل الأساتذة الكرام، كل باسمه وكل بمقامه.

كما وأرسل ثنائي الجزيل إلى كل من ساعدني في هذا العمل، سواء بسداد رأي أو تيسير وسيلة.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	أ
قائمة الجداول والأشكال	ج
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الميزانية	
تمهيد	10
المبحث الأول: ماهية سياسة الميزانية	11
المطلب الأول: مفهوم سياسة الميزانية وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها	11
المطلب الثاني: أدوات سياسة الميزانية	18
المطلب الثالث: أهداف وأثار سياسة الميزانية	38
المبحث الثاني: التطور التاريخي لسياسة الميزانية	49
المطلب الأول: سياسة الميزانية عبر العصور	49
المطلب الثاني: تطور سياسة الميزانية عبر المدارس الاقتصادية	51

المطلب الثالث: سياسة الميزانية في الدول المتقدمة والنامية	55
خاتمة الفصل	61
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	63
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	64
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية	64
المطلب الثاني: أنواع وخصائص النمو الاقتصادي وطرق قياسه	70
المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي ومعوقاته	78
المبحث الثاني: تطور مفهوم النمو الاقتصادي عبر العصور(نظريات)	82
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي	82
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكنزيين والنيوكلاسيك	84
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة والنمو الداخلي	92
خاتمة الفصل	105
الفصل الثالث:سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)	
تمهيد	107
المبحث الأول: آلية عمل سياسة الميزانية وتأثيرها على النمو الاقتصادي	108

المطلب الأول:آلية تأثير سياسة الميزانية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي	108
المطلب الثاني: دور سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير	120
المطلب الثالث: دور سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل	126
المبحث الثاني: واقع سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)	129
المطلب الأول: لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري قبل 1990	129
المطلب الثاني: سياسة الميزانية في الجزائر (1990-2020)	136
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)	154
خاتمة الفصل	159
الفصل الرابع:أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020) دراسة قياسية	
تمهيد	161
المبحث الأول:السلاسل الزمنية	162
المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية واستقراريتها	162
المطلب الثاني: التكامل المشترك	169
المطلب الثالث:نموذج تصحيح الخطأ	172
المبحث الثاني: قياس اثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2020	173
المطلب الأول: المتغيرات المستخدمة في الدراسة والنموذج المعتمد	173

المطلب الثاني: دراسة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	177
المطلب الثالث: نتائج تقدير لنموذج	184
خاتمة الفصل	193
الخاتمة العامة	198
قائمة المراجع	206
قائمة الملاحق	228

قائمة الجداول والأشكال

1.قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التصنيف حسب البنك الدولي	67
02	تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات	68
03	تقسيم النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات	69
04	فعالية سياسة الميزانية في ظل أنظمة سعر الصرف	116
05	نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول	127
06	يوضح بنية الاستثمارات المنجزة خلال الفترة1967-1979	131
07	اعتماد ميزانية الجزائر على الجباية البترولية خلال الفترة1970-1980	132
08	بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1967-1979	132
09	تطور الميزانية خلال الفترة1970-1978	133
10	وضعية الدين الخارجي للجزائر والنمو الاقتصادي خلال فترة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	135
11	تطور الميزانية العامة خلال الفترة 1980-1989	136
12	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999	137
13	أسعار البترول خلال الفترة 1990-1999	141

14	توزيع النفقات العامة خلال الفترة 2000-2009.	142
15	توزيع الاعتمادات على القطاعات المعنية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004	143
16	توزيع الاعتمادات على القطاعات المعنية ببرنامج دعم النمو2005-2009	144
17	توزيع الاعتمادات على القطاعات المعنية ببرنامج توطيد النمو 2010-2014	145
18	المبالغ المعتمدة لبرنامج توطيد النمو2 خلال الفترة 2015-2019.	148-147
19	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة2000-2009	152
20	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2020	153
21	تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2009.	156
22	تطور معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020	157
23	نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF وpp	179-178
24	اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة	181
25	نتائج اختبار الحدود للنماذج	183
26	تقدير نموذج تصحيح الخطأ	184
27	نتائج الاختبارات التشخيصية	191

2.قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم أدوات سياسة الميزانية	18
02	التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة	19
03	مراحل دورة الميزانية	32
04	أهداف سياسة الميزانية حسب كالدور	38
05	آلية تأثير زيادة الإنفاق والنتائج المحققة	41
06	اثر الإنفاق على الإنتاج والدخل	43
07	آلية تأثير الضرائب بعد تطبيق سياسة انكماشية	47
08	اثر الضرائب في معالجة التضخم	47
09	منحنى لافر	54
10	أنواع النمو الاقتصادي	70
11	طرق حساب النمو الاقتصادي من خلال الناتج القومي	74
12	نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح	75
13	مصادر النمو الاقتصادي	79
14	النمو الاقتصادي الداخلي عند كل من لوكاس ورومر وبارو	100

15	الفجوة الانكماشية	109
16	اثر توسع الإنفاق العام على الطلب الكلي	110
17	اثر تخفيض الضرائب على الطلب الكلي	111
18	اثر سياسة الميزانية التوسعية	111
19	الفجوة التضخمية	112
20	دور السياسة الانفاقية في علاج التضخم	113
21	اثر السياسة الضريبية على التضخم	114
22	اثر سياسة الميزانية الانكماشية على منحنى IS	114
23	آلية إعادة التوازن حسب كينز	115
24	اثر سياسة الميزانية على سعر الصرف المرن في ظل حركة تامة لانتقال لرؤوس الأموال	117
25	اثر سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف المرن و حركة غير تامة لرؤوس الأموال	118
26	آلية تأثير سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف الثابت وحركة تامة لانتقال رؤوس الأموال	118
27	آلية تأثير سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف الثابت وحركة غير تامة لانتقال رؤوس الأموال	119
28	ربط معدل النمو بحجم التدخل الحكومي	121
29	أثر الزيادة والتخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي	122
30	علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي	124
31	منحنى يوضح العلاقة بين معدل الضريبة ومعدل النمو الاقتصادي	125

32	دور السياسة الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي	126
33	معدلات النمو الاقتصادي خلال المخطط الخماسي الأول	134
34	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	139
35	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	139
36	هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	140
37	تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2014	146
38	تطور النفقات خلال الفترة ككل 1990-2020	149
39	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة1990-1999	151
40	تطور مفهوم النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1999	154
41	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1999	155
42	مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020	158
43	الشكل البياني لمتغيرات الدراسة	176
44	اختبار درجات الإبطاء	182
45	اختيار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	191
46	اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares	192

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، وأدت التطورات التي عرفها العالم في مختلف المجالات كتراكم الاكتشافات وتعدد الطرق التقنية، وتحسن التقنيات الزراعية والصناعية وغيرها، إلى انقلاب الوجه الاقتصادي والاجتماعي للعديد من البلدان التي كانت تعيش فقرا مدقعا، والتي أصبحت تسعى إلى تفعيل نظامها الاقتصادي للوصول إلى النمو الاقتصادي حيث اعتبر الهاجس الأساسي للحكومات المختلفة ومن أهم الأهداف السياسية في مختلف بلدان العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة ذلك لما يمثله من خلاصة مادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع.

ويرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع مثل الحكم الراشد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والمشاركة المجتمعية والبحث والتطوير والتعليم والصحة، وبالتالي أصبح تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستدام تعبيرا عن العملية التنموية بكاملها

ومما سبق يتجلى النمو الاقتصادي في كونه معيار يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية السائدة والذي يتحدد من خلال الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، ويعكس وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية فهو هدف رئيسي لأي سياسة اقتصادية، فمن خلال محاولة الرفع من معدلات النمو يؤدي ذلك بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، توفير مناصب شغل والتقليل من مستوى البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج، تقليص التضخم، ترشيد الإنفاق الحكومي، استقرار سعر الصرف.

وتسعى مختلف الدول إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتغلب على المشاكل الاقتصادية والعقبات باعتمادها على السياسات الاقتصادية الكلية من خلال الدور الذي تمارسه الدولة وتوجيه الاقتصاد ككل.

ولقد تطرق الفكر الاقتصادي إلى دور الدولة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي حيث أن تعدد الأزمات الاقتصادية و السياسية التي شهدها العالم وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي 1929 كانت بمثابة المنعرج الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا، ويعتبر التحليل الكنزي من أهم الإسهامات التي أقرت بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، وذلك من خلال سياسة الميزانية التي حظيت بمكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى لدى كينز لما لها من مزايا، عن طريق أدواتها المدرجة ضمن أهم أدوات الإدارة الاقتصادية.

ومن منطلق أن الدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية من شانها أن تخرجها من دائرة التخلف، عمدت كثير من الدول إلى إجراء إصلاحات وإتباع سياسات اقتصادية معينة، ولأن الجزائر جزء من هذه الدول فان حاجتها بعد الاستقلال إلى تنظيم وتطوير اقتصادها جعلها أمام عدة اختيارات وبدائل منها الاقتصاد المخطط الذي يهدف إلى التوزيع العادل للثروات بين أبناء المجتمع الواحد، إلا أن التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم وعدم نجاعة الاقتصاد الوطني من جانب أخر أدى بمتخذي القرار إلى إعادة النظر في الخطة التنموية وطرق التسيير المركزي من خلال حصر دور الحكومة والتضييق من تدخلها الشامل لفسح المجال أمام الخواص وتطبيق إصلاحات اقتصادية ما من شأنها التأثير في معدلات النمو الاقتصادي.

ولقد اهتم صانعي القرار في الجزائر بالنهج الكنزي باعتمادهم على سياسة الميزانية كآلية لتوجيه الاقتصاد والتأثير عليه، نظرا لسهولة التحكم فيها من طرف الدولة وبهدف إعادة التوازنات الاقتصادية والوصول إلى نمو اقتصادي مقبول ومستدام من خلال الإصلاحات المتخذة سنة 1989، وتجلى ذلك من خلال ترشيد النفقات العامة، والاعتماد على الجباية العادية من خلال إصلاح النظام الجبائي سنة 1992، أما مع مطلع الألفية فقد تبنت الجزائر سياسة م يزانية توسعية ممثلة في البرامج التنموية نتيجة التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتدارك التأخر في التنمية الموروثة عن الأزمات المالية، الاقتصادية، السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية سياسة الميزانية، وباعتبار أن الرفع من معدل النمو الاقتصادي هدف أي دولة كونه المؤشر الأساسي الذي يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، فاستدعى الأمر الاهتمام بهذا الموضوع في الجزائر ، وعليه ارتأينا طرح **الإشكالية** كالتالي:

ما أثر سياسة الميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ؟

وانطلاقا من **السؤال الرئيسي** ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأ**سئلة الفرعية** التالية:

ما أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)؟

ما أثر سياسة الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)؟

هل سياسة المزانية التي انتهجتها الدولة كفيلة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

أ- الفرضيات:

في إطار معالجتنا للإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ومحاولة تحقيق أهداف البحث يمكن طرح الفرضيات التي نسعى لاختبارها كما يلي:

1- تؤثر الإيرادات العامة ونفقات التجهيز تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي.

2- تؤثر نفقات التسيير تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي.

3- لا تحقق الجزائر معدلات مقبولة في النمو الاقتصادي من خلال سياسة الميزانية المطبقة خلال الفترة (1990-2020)؟

ب- أهمية الدراسة:

تعود هذه الأهمية، كون الدراسة تتعلق بأكثر السياسات الاقتصادية استخداما، ممثلة في سياسة المزانية التي تسعى لتحقيق معدلات نمو جيدة، وهذا بالرغم من الجدل الذي طالها، من خلال انعكاسها على الاقتصاد.

كما تكمن الأهمية أيضا للمكان والزمان الذي يغطيه هذا البحث، والمتعلق بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1990-2020، هذه السنوات التي تميزت بالتحول وعدم الاستقرار بالإصلاحات والتعديلات الهيكلية، إضافة للأزمات وحالة الرخاء التي عرفها الاقتصاد الوطني.

ت- أهداف الدراسة:

حيث تهدف إلى:

- تأكيد الإجابة عن الإشكالية المطروحة، ألا وهي معرفة أثر سياسة المزانية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2020 .

– محاولة تقديم طرح جديد يضاف إلى الدراسات السابقة في هذا الميدان، خاصة في ظل اعتماد الجزائر على مورد ناضب وانخفاض أسعاره في الآونة الأخيرة ما أدى بالدولة إلى إتباع سياسة ترشيد النفقات وإيجاد آليات فعالة لتسييرها.

– استعمال التحليل الإحصائي للبيانات في الدراسة سينتج عنه الحصول على مؤشرات رقمية، يمكن تقديمها لواضعي السياسة الاقتصادية في الجزائر لتطوير الاقتصاد الوطني.

ث– منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الإحاطة بالجانب النظري للدراسة، وذلك في إطار تقديم عرض للمفاهيم العامة حول سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسة آلية تأثير سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي وتحليل واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال مسار سياسة الميزانية طوال فترة الدراسة، بعدها تمت الاستعانة في الجانب التطبيقي بالمنهج القياسي الإحصائي، لتحديد وقياس العوامل المؤثرة في الظاهرة.

ح– الدراسات السابقة:

حيث هناك عدة دراسات تناولت هذا الموضوع من خلال جوانب متعددة، حسب وجهة نظر كل باحث، سنتطرق إلى بعضها كما يلي:

دراسة Richard Kneller، Michael F. Bleaney و Norman Gemmell 1999[1]، حيث قاموا باختبار قياسي لأثر السياسة المالية في إطار نموذج النمو الداخلي من خلال 55 دولة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) خلال الفترة الممتدة 1970–1995، باستخدامهم للضرائب والنفقات العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن النفقات المنتجة تعزز النمو الاقتصادي، في حين أن الضرائب المباشرة تعيقه، أما الضرائب غير المباشرة والنفقات غير المنتجة يكون لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي.

[1]Richard Kneller, Michael F. Bleaney, Norman Gemmell(1999), " Fiscal policy and growth : evidence from OECD countries ", Journal of Public Economics, Vol. 74, pp. 171-190

دراسة matthew kofi ocran، 2009[1] قام من خلالها باختبار اثر متغيرات السياسة المالية على النمو في جنوب إفريقيا 1990-2004، وتوصل إلى أن نفقات الاستهلاك الحكومي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي لهما تأثير كبير وايجابي على النمو وكذا عائدات الضرائب.

دراسة Ghazi A. Joharji و Martha A. Starr، 2010[2] قاما باختبار العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة1991-2005 باستخدام التكامل المتزامن لـ Johansen ونموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM، وتوصلت الدراسة إلى أن النفقات العامة الجارية والرأسمالية معنوية وتؤثر ايجابيا على معدل النمو في المدى الطويل، وأن النفقات الجارية لها علاقة أقوى في المدى الطويل مع الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي خارج قطاع المحروقات مقارنة مع النفقات الرأسمالية.

دراسة Jimoh Babalola uSikir و Umaru Aminu، 2011[3] قاما باختبار أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في نيجيريا 1999-2005، وتم تقسيم النفقات العامة إلى نفقات منتجة وغير منتجة في حين تم استخدام الضرائب المباشرة على الدخل كمقياس للإيرادات العامة التشويهية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي للنفقات العامة المنتجة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و لكن العلاقة بينهما كانت إيجابية وغير معنوية في المدى القصير، أما الضرائب المباشرة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

دراسة لحسن دردوري، 2014:[4] حاول من خلالها معرفة فعالية سياسة الميزانية في معالجة العجز الموازني في كل من الجزائر وتونس (1990-2012)، وتوصل إلى نتائج كالآتي: تأثير آليات سياسة الميزانية في الجزائر وتونس على رصيد الموازنة في كل دولة على حدى.

[1] Matthew Kofi Ocran(2009), « Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa,Conference on Economic Development in Africa » ,St.Catherine's college,Oxford University,UK .

[2] Ghazi A. Joharji, Martha A. Starr(2010), " Fiscal Policy and Growth in Saudia Arabia", Review of Middle East Economics and Finance Vol. 6, No. 3.

[3] Sikiru Jimoh Babalola, Umaru Aminu(2011), "Fiscal Policy and Economic Growth Relationship in Nigeria", International Journal of Business and Social Science, Vol. 2, No. 17, pp : 244-249

[4] لحسن دردوري(2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

دراسة يعقوب محمد، 2015:[1]والذي حاول من خلال معرفة أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر(1998-2014)، وتوصل إلى النتائج التالية: الإنفاق الاستثماري والإنفاق الدفاعي يؤثر على النمو الاقتصادي ؛ من ناحية أخرى ، لا يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة والنقل على النمو الاقتصادي بسبب إهمال الدولة لرأس المال البشري. وأن النمو الاقتصادي في الجزائر للعام الحالي سيكون له تأثير على معدل البطالة في العام التالي

دراسة: Brahim Bouyacoub, Sabiha Touami، 2016:[2] بعنوان السياسة الاقتصادية والنمو في الجزائر"دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2014"، هدفت الدراسة إلى تحليل اثر السياسة الاقتصادية على النمو وتحديد العلاقة السببية بين السياسة النقدية وسياسة الميزانية من خلال استخدام المؤشرات:معدل التضخم، النفقات العامة، الإيرادات العامة، وتوصلت إلى نتيجة مفادها ضعف تأثير سياسة الميزانية باعتبار النفقات غير منتجة.

دراسة amani ismal،2017:[3]بعنوان: أثر مكونات سياسة الميزانية على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر(1970-2014)، وتوصل من خلالها إلى النتائج التالية: لا يمكن لسياسة الميزانية أن تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الجاري، أما الاستثمار العام و الضرائب فهي غير فعالة، أما سياسة الميزانية بشكل عام فتؤثر نسبيا على النمو الاقتصادي وتؤثر على التضخم في الأجل القصير فقط.

دراسة vivien narcisse wabo nokam، 2019:[4] بعنوان تجارب على سياسات الميزانية في الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا، تهدف إلى تحليل ومعرفة أثار صدمات سياسة الميزانية على متغيرات الاقتصاد الكلي في وسط إفريقيا، وتوصل من خلالها إلى نتائج كالتالي:حجم المضاعفات المالية أقل من الواحد في جميع هاته الدول، وان آثار الصدمات تختلف من منطقة لأخرى، لكنه يظل ايجابيا للإنفاق العام وسلبيا للإيرادات العامة.

[1] YAGOUB Mohamed(2015), politique budgétaire, croissance économique et chômage en Algérie « 1998-2014 », thèse de doctorat en science économique, université de sidi bel abbes.
[2] Brahim Bouyacoub, Sabiha Touami(2016), « la politique économique et la croissance en Algérie analyse économétrique 2000-2014 », revue algérienne de développement économique n°04.
[3] AMANI ismail(2017), « impact des composantes de la politique budgétaire sur l'inflation et la croissance économique en Algérie (1970-2014) », thèse de doctorat en science économique, université d'oran2.
[4] WABO NOKAM vivien narsisse(2019), « essais sur l'efficacité des politiques budgétaires en union monétaire », thèse de doctorat en science économique, université de rennes1.

دراسة ramajo ismail، 2020:[1]بعنوان سياسة الميزانية ومعدل الفائدة في النمو المتباطئ، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج كالتالي:انخفاض العجز الموازني خلال فترة الركود بعد سنة 2008، واستمرار أسعار الفائدة في الانخفاض مع استقرار التضخم ويستمر النمو المحتمل في التباطؤ.

خ– هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية، ارتأينا أن نقسم البحث إلى04 فصول كالآتي:

في الفصل الأول: الإلمام بالجانب النظري ذ و الصلة بالموضوع، فقد تطرقنا إلى أهم النظريات المتعلقة بسياسة الميزانية وتوضيح الفرق الموجود في الدول المتقدمة والنامية من خلال تطبيق سياسة الميزانية فيهما، وكذا المفاهيم الأساسية لسياسة الميزانية .

أما في **الفصل الثاني** سنتناول أهم النظريات الكلاسيكية والحديثة من خلال تطور مفهوم النمو الاقتصادي وكذا النماذج، والإلمام بالجانب المفاهيمي للنمو الاقتصادي.

أما في **الفصل الثالث** سنتطرق لأثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي وتحليل واقعهما في الجزائر، من خلال دراسة آلية عمل سياسة الميزانية وتأثيرها على النمو الاقتصادي، ثم تحليل واقع سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2020.

أما **الفصل الرابع** والأخير فسنخصصه إلى الجانب التطبيقي بعد تحليل الواقع، وذلك عن طريق إتباع أحد أساليب اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية من جهة وتقدير النموذج القياسي من جهة أخرى من خلال الاعتماد على نموذج ARDL باستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

[1] Ramajo ismail(2020), « politique budgétaire et taux d’intérêt en croissance ralentie », thèse de doctorat en science économique, université de Montpelier.

الفصل الأول: الاطار النظري لسياسة الميزانية

تمهيد

ارتبط دور المالية بحجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعد أن كان دورها حياديا ، فأصبح تدخل الدولة يتزايد مع الزمن، و تطور من مفهوم "الدولة الحارسة"، والتي تميزت بسياسة حرية الأفراد دون تدخل الدولة، واقتصار دور الدولة على الوظائف التقليدية ممثلة في الأمن، الحماية، العدالة والدفاع إلى أن حدثت أزمة الكساد سنة 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي ، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بتحفيز الطلب الكلي ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج الوطني، وبالتالي زادت وظائف الدولة إلى جنب الوظائف التقليدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وبعد المشاكل الاقتصادية التي صاحبت تبني ذلك الفكر أدى إلى ظهور فكر آخر يعظم دور الدولة في الاقتصاد لتصبح "الدولة منتجة"، وسيادة الملكية لوسائل الإنتاج وعلى جميع الموارد وعلى النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث أصبحت الدولة تنتج إلى جنب أنها متدخلة في النشاط الاقتصادي، وتتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من خلال سياساتها الاقتصادية ولعل أهمها سياسة الميزانية.

وبرز دور سياسة الميزانية كأداة اقتصادية نظرا لأهميتها في إحداث التوازن الاجتماعي، المالي والاقتصادي من خلال تدخلها سواء لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم، كما تهدف إلى إعادة توزيع الدخل، تحقيق الاستقرار، محاربة البطالة، تسريع النمو، كما تعتبر مجموع الأسس والقواعد التي تنتهجها الحكومة لتحقيق جملة من الأهداف المسطرة خلال فترة معينة وتشتمل على مجموعة من الأدوات والمتمثلة في الإنفاق العام، الإيرادات العامة، والدين العام . ولتوضيح الأهمية والدور الذي تلعبه سياسة الميزانية منذ القدم، وللتعرف أكثر على سياسة الميزانية، سيتم التطرق إلى مفهومها وأدواتها والعوامل المؤثرة فيها ومدى تأثيرها في الدول المتقدمة والنامية والى ما تهدف، ثم يتم التطرق مراحل تطورها تاريخيا ، من خلال تقسيم هذا **الفصل** إلى:

المبحث الأول: ماهية سياسة الميزانية

المبحث الثاني: التطور التاريخي لسياسة الميزانية

المبحث الأول: ماهية سياسة الميزانية

لقد تزايد الاهتمام بسياسة الميزانية خاصة بعد قصور السياسة النقدية على القضاء على البطالة، وتأزم الأوضاع الاقتصادية بعد 1929، ما دفع بالاقتصادي كينز إلى البحث عن حلول من خلال رفضه لقانون ساي وتأكيده على دور الطلب الكلي الفعال، وفيما يلي سنتطرق لسياسة الميزانية .

المطلب الأول:مفهوم سياسة الميزانية وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها

وتعني بيت المال أو الخزانة، وهي مصطلح مرادف للمالية العامة، تجمع بين الإيرادات والنفقات وسياسات الدين[1]. كما تشير إلى تلك السياسة التي تتعلق باستخدام مالية الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية كلية[2] وتتميز بعدة خصائص وتتأثر بعوامل عدة.

أولا:- مفهوم سياسة الميزانية

وحسب **التعريف الكلاسيكي**: فهي العلم الذي يبحث الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة وتوزيع العبء الناتج عن ذلك على الأفراد[3].

كما **تعرف سياسة الميزانية** على أنها السياسة التي تستخدمها الدولة عن طريق نفقاتها وإيراداتها العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة .[4]

و**يعرفها kamran dadkhah** على أنها تلك الأدوات التي تستعملها الدولة للتأثير على الاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف المسطرة [5].

---

[1] محمد حلمي الطوابي (2007)، "اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة دراسة مقارنة " ،الاسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص 8.

[2] - D.N. Dwivedi(2010), " Macroeconomics : Theory and Policy", Tata McGraw-Hill Education Private Limited, 2nd eddition New Delhi , India, p553

[3] خالد شحادة خطيب ، احمد زهير شامية(2005)، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الاردن، ط2، ص 15.

[4] Vanita agrawal(2010), "macroeconomics theory and policy", 1st ed,published by dorling kindersley pvt.ltd licensees of pearson education in south asia-india, p363.

[5] Kamran dadkhahthe(2009), "evolution of macroeconomic theory and policy", 1st ed.printed on acid free paper london new york, p113.

وتعرف بأنها السياسة التي تتعلق بنفقات وإيرادات المصالح العامة والتي تهدف لتحقيق النفع العام.[1]

كما تعرف على أنها مجال الاقتصاد الذي يدرس الأنشطة الحكومية ووسائل بديلة لتمويل النفقات الحكومية.[2]

وتعرف على أنها مجموعة من القواعد التي تحكم الشؤون المالية للدولة، ويتم من خلالها دراسة الجوانب القانونية والاقتصادية للإيرادات ونفقات الحكومة.[3]

و**يعرفها CARL Plehn** بأنها دراسة نشاط الدولة في الحصول على المواد وتطبيقها والوسائل اللازمة لأداء الوظائف المناسبة لها.[4]

و**يعرفها HUGH Dalton** بأنها ذلك النشاط الذي يهتم بنفقات الدولة وإيراداتها وبتعديل أحدهما للآخر.[5]

ومن خلال **التعاريف السابقة** يمكن أن **نستنتج تعريف شامل حيث تعرف** بأنها مجموعة من القواعد والأساليب تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي وذلك باستخدامها برامج الإنفاق والإيرادات العامة بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال مدة زمنية معينة.

ثانيا:- خصائص سياسة الميزانية:

1- خصائصها عند الاقتصاديين التقليدين (الحيادية)[6]

1.1- سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية: إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى الإخلال في مبدأ الحرية الاقتصادية والسوق كفيل بتصحيح الاختلالات.

---

[1] A.R.PREST(1960), "public finance in theory and practice", 1st published 1960 england, p 14

[2] DAVID N.HYMAN(2010), "public finance a contemporary application of theory to policy", 10th edition, united states, p30.

[3] MOR FALL ET IBRAHIMA TOURE(2018), « finances publiques approche théorique et pratique », l'harmattan, sénégal, p 19.

[4] S.N.CHAND(2008), "public finance", atlantic publishers and distrubitions(p)ltd, india, p3.

[5] INGE KAUL AND PEDRO CONCEICAO(2006), "the new public finance, published for united nations" , new york, p9

[6] محمد خصاونة(2014)، "المالية العامة النظرية والتطبيق"، الطبعة1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص21.

2.1– حيادية النشاط المالي: أي أن الدولة لا تستهدف من وراء تحصيلها للإيرادات العامة وإنفاقها للأموال العامة تحقيق أهداف اقتصادية.

3.1 – تغطية الإيرادات للنفقات: ويتم ذلك من خلال الضرائب فقط، فاللجوء إلى غير الضريبة يعني مزاحمة الدولة للأفراد في الحصول على رؤوس الأموال وزيادة التضخم.

4.1– الحد الأدنى للنفقات:يجب أن تكون في أضيق الحدود ومن دون منافسة الأفراد في النشاط الاقتصادي.

5.1– توازن الموازنة: أي أنه ليس هنالك عجز أو فائض في الموازنة، حيث يعني الفائض زيادة العبء المالي على الأفراد، كما أن وجود الفائض يدفعها إلى التبذير.

6.1– الادخار مصدر تراكم رأس المال:فهي تفضل الضرائب على الاستهلاك وإعفاء الادخار من الضريبة.

المرحلة الثانية المدرسة الحديثة (تدخل الدولة)

لقد أدى انهيار الاقتصاد ودخوله في أزمة كساد خانقة سنة 1929، وارتفاع معدلات البطالة إلى ظهور فكرة جديدة من خلال ضرورة تدخل الدولة لمعالجة الوضع السائد، و هو ما تطرق إليه **جون مينارد كينز** في كتابه (**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود)** عام 1936، والذي نادى بضرورة تدخل الدولة بالتأثير على الطلب الكلي لتحقيق التشغيل الكامل ، والانتقال من الحياد إلى تدخل الدولة من خلال الدور الكبير الذي تلعبه سياسة الميزانية في معالجة الأزمات وصولا إلى تحقيق النمو.[1]

2– خصائصها عند الاقتصاديين المحدثين

إن الدور الجديد الذي تلعبه الدولة في الاقتصادي الوطني أدي إلى ظهور المالية العامة المتدخلة والتي من أبرز خصائصها ما يلي:[2]

[1] محمد خصاونة(2014)، "المالية العامة النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] محمد خصاونة(2014)، "المالية العامة النظرية والتطبيق"، نفس المرجع السابق، ص 23.

- أصبح هدف المالية العامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو الاقتصادي دون النظر إلى العجز الموازني أو الفائض.
- توسع أوجه الإنفاق العام ليشمل جميع النشاطات الاقتصادية والاستهلاكية والإنتاجية.
- أصبحت الإيرادات المحلية أداة تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية، ولم تعد تعتبر كوسيلة من وسائل تحصيل الإيرادات الحكومية فقط.
- أصبح بإمكان الدولة التحكم في تخفيض الفائض وتغطية العجز في حالة الركود.
- أصبحت الضرائب أداة لتحقيق أهداف متعددة ولم تعد أداة لتغطية النفقات فقط.

ثالثا:- العوامل المؤثرة في سياسة الميزانية

1-العوامل السياسية

تتأثر سياسة الميزانية بعديد العوامل السياسية وتتأثر ببعضها، ويمكن توضيح الأثر المتبادل في نقاط:

1.1- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية[1]

يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

2.1- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

حيث نجد أن الأحداث السياسية تؤثر على سياسة الميزانية سواء من ناحية التحصيل أو توزيع النفقات،[2] مثلما حدث أواخر سنة 2019 وبداية 2020، بعد انتشار وباء كورونا المستجد -كوفيد 19- أين تم صرف نفقات الغرض منها حماية صحة الأفراد

[1] مسعود درواسي (2005)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص65 .

[2] هناء علي البشير بالحاج (2016)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا (2000-2010)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عين شمس، ليبيا، ص 15.

وما خلفته من أثار مالية شأنها في ذلك شأن الحروب، وكذا وجود اضطرابات اجتماعية كانتشار البطالة والفقر مما ينعكس سلبيا على إيرادات التحصيل من خلال الإعفاءات الجبائية للمؤسسات.

كما تتأثر أيضا ببرنامج الحملات الانتخابية التي تنظمها الدولة، والتي تأخذ طابعا ماليا يتم من خلاله صرف نفقات إضافية.

3.1- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسة[1]

حيث تعتبر الميزانية أداة الحكومة بتنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات بعد موافقة البرلمان وهو ما يظهر التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية، والعلاقة الموجودة بينهما من خلال الاعتبارات السياسية وسياسة الميزانية .

2-العوامل الإدارية

تأثير العوامل الإدارية علي سياسة الميزانية تأثير متبادل، فكلامها يؤثر ويتأثر بالأخر:[2]

1.2- تأثير العوامل الإدارية على سياسة الميزانية:

حيث تؤثر السياسة الإدارية على سياسة الميزانية من خلال بناء المصانع والمنشآت الإدارية التي تحتاج إلى نفقات كبيرة نظير ما يتطلبه المرفق العمومي من عنصر بشري ومالي، وكذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها.

2.2- تأثير سياسة الميزانية على العوامل الإدارية:[3]

وذلك حسب سياسة الميزانية المتبعة تبعا لحالة الاقتصاد، ففي حالة الانكماش تقوم الدول بترشيد النفقات وخاصة نفقات التسيير الغير منتجة، فيؤثر ذلك سلبا على المنشآت العامة والهيئات المحلية فتقدم خدمات لا تلبي احتياجات الأفراد، أما في حالة الرواج تطبق سياسة توسعية ما من شأنه أن يزيد من فرص الاستثمار وتقديم خدمات في المستوى.

---

[1] مسعود درواسي(2005)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 1990-2004"، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] نفس المرجع السابق، ص67-68.

[3] نفس المرجع السابق – ص 69.

مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال سياسة الميزانية، ومن هنا يظهر التأثير المتبادل لسياسة الميزانية والعوامل الإدارية، حيث يتطلب تحقيق أهداف سياسة الميزانية جهاز إداري كفء مقتصد في نفقاته ، بسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.

3- أثر النظام الاقتصادي على سياسة الميزانية:

ويظهر ذلك من خلال النظام الاقتصادي المتبع من طرف الدولة، فسياسة الميزانية في النظام الرأسمالي تختلف عنها في النظام الاشتراكي، ويمكن توضيح هذا الاختلاف من خلال التطرق إلى سياسة الميزانية لدى كل نظام.[1]

1.3- سياسة الميزانية في النظام الرأسمالي

يعرف [2] النظام الرأسمالي بأنه ذلك النظام الذي يقوم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والاستثمار فيها واستئجارها في شكل مشروع صناعي بهدف خلق الثروة وزيادة تراكم رأس المال.

ومن مباديء النظام الرأسمالي[3] عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وحيادية سياسة الميزانية، وصرف النفقات يكون في حدود اعتمادات وظائف الدولة والتي تغطى عن طريق الاقتطاع الضريبي.

ومع تزايد دور الدولة وتطورها، أصبح حجم تدخلها أكبر في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تزايد النفقات العامة نظير تزايد الأعباء، وبالتالي الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي الذي أصبح في المالية المعاصرة أداة تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ومما سبق، يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي سببه تطور النظام الرأسمالي، الذي يشجع الاستثمار الخاص لما له من أهمية في ميزانية الدولة، ومن ثم ينحصر دور سياسة الميزانية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي .

---

[1] مسعود درواسي(2005)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] داليا عادل الزيادي، "النظم الاقتصادية المقارنة"، الطبعة2، جامعة عين شمس، دون سنة نشر، ص 41

[3] مسعود درواسي(2005)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 70.

2.3- سياسة الميزانية في النظام الاشتراكي

حيث ظهر هذا النظام مع ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية العظمى والتي اكتسحت المجتمعات الرأسمالية خلال الفترة (1929-1933)، وهو نظام تسيطر فيه الدولة على الممتلكات.

ومن مبادئ هذا النظام، ضرورة الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعدم ترك الحرية للأفراد ويتحكم في ذلك الجهاز المركزي للتخطيط الذي يقوم بوضع خطة شاملة محددة بزمن ويسعى لتوفير العمل والسلع وتوزيع الربح، بما يلزم لإشباع الحاجات العامة وتوفير الخدمات.[1]

وتقوم **سياسة الميزانية في ظل النظام الاشتراكي على أسس:**[2]

أ- النفقات العامة: وتشمل جميع المصروفات التي تخرج من الذمة المالية للدولة لإشباع الحاجات العامة .

ب- الإيرادات العامة وتحصل من مصدرين: استخدام الفرق بين ثمن تكلفة السلع والخدمات وسعر البيع بقدر يحقق موارد تكفي لتمويل جميع نفقاتها، والمصدر الثاني ممثل في الضرائب، وخاصة الغير مباشرة. كما تستخدم الضرائب في وظائف عديدة كمراقبة وتوجيه المشروعات العامة، توجيه الاستهلاك وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، كما تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد تلجأ الدول الاشتراكية إلى القروض الداخلية كوسيلة لتمويل الميزانية وان كانت هذه الوسيلة تعد مصدرا ثانويا للحصول على الإيرادات.

ومن هنا يظهر الفرق بين كل نظام وكيف يؤثر على سياسة الميزانية من خلال النفقات والإيرادات العامة.

[1] اسامة دويدار(2011)، "النظم الاقتصادية دراسة تحليلية"، الشعرى للطباعة والنشر، مسقط عمان، ص ص: 54-55-57.

[2] مسعود درواسي(2005)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص:71.

المطلب الثاني:أدوات سياسة الميزانية

حيث تعتمد الدول بغية التأثير على نشاط اقتصادها وقصد الوصول إلى الأهداف المسطرة على سياسات اقتصادية يتم رسمها وفق ما تملكه من إمكانيات. ومع تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى بصانعي القرار إلى الاعتماد على سياسة الميزانية كخيار استراتيجي بين السياسات الاقتصادية وإعطاءها حجما أكبر لما لها من أهمية كبرى وقدرة على حل المشاكل الاقتصادية.

وتعمل سياسة الميزانية على تحقيق الأهداف المسطرة للدولة بالاعتماد على أدواتها المصنفة حسب الشكل رقم(01) أدناه للتحكم في الاقتصاد وإيجاد التوازن بعد الاختلال، كالتضخم الذي يعالج عن طريق سياسة انكماشية والكساد عن طريق سياسة توسعية.

الشكل رقم(01) : أدوات سياسة الميزانية

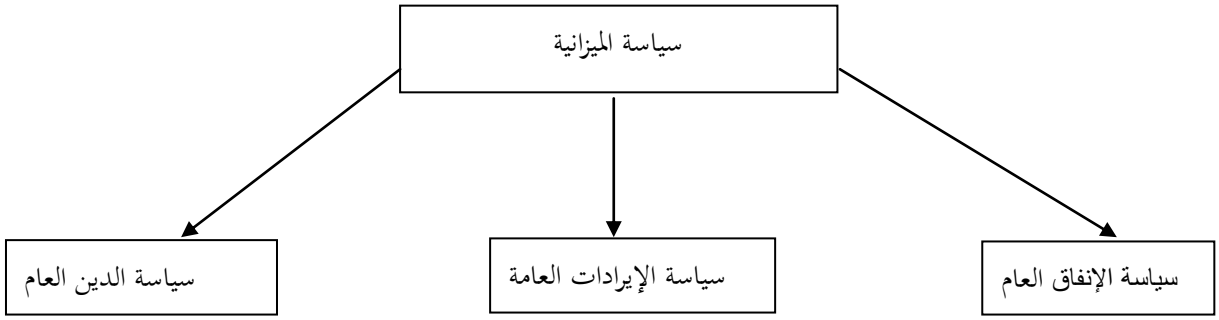

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على مقال جهيدة العياطي، تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي مقاربة قياسية، مجاميع المعرفة، المجلد3(العدد1)، ص ص 153-164.

حيث يظهر من خلال الشكل(01) أدوات سياسة الميزانية والمتمثلة في الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام.

أولا:- سياسة الإنفاق العام وهي إحدى الوسائل المالية التي يمكن للدول من خلالها أن تزيد من حجم الطلب الكلي من خلال العلاقة الطردية التي تجمع بين النفقات والطلب الكلي. وتعرف على أنها مجموع المبالغ المالية التي تؤثر بها الدولة في الاقتصاد الكلي.[1]

كما تعرف على أنها سياسة التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد.[2]

و**تعرف** أيضا على أنها استخدام مبلغ مالي يخرج من الذمة المالية للدولة بهدف تحقيق النفع العام.[3]

2- تقسيمات النفقات العامة

يتم تصنيف النفقات العامة استنادا إلى عدد من المعايير، تختلف حسب الأهمية[4]، وفيما يلي توضيح لهذا التصنيف وفق للشكل البياني رقم(02):

الشكل رقم (02): التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة.

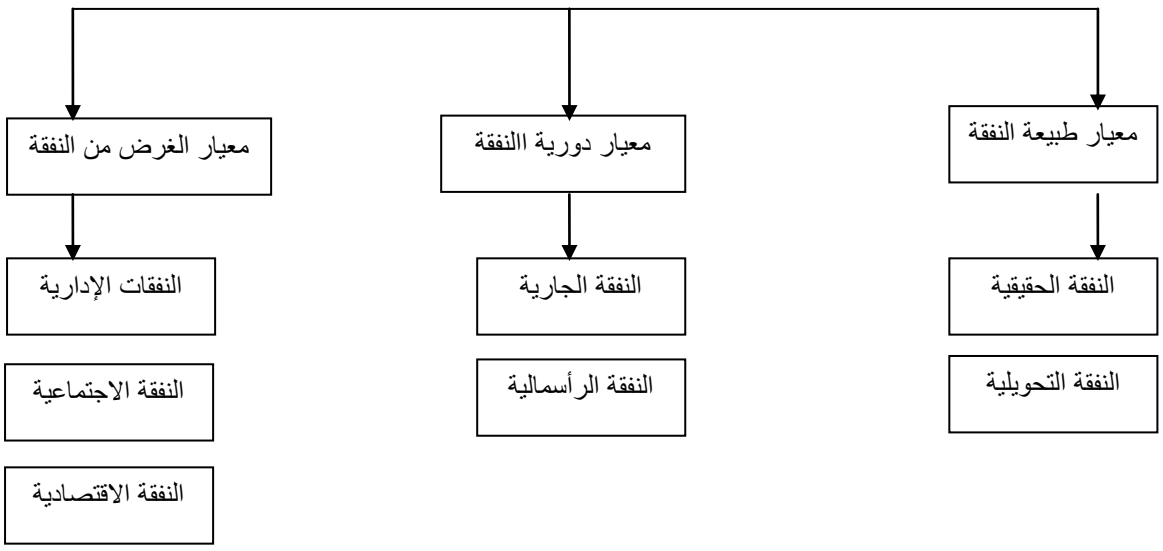

المصدر: بن عزة محمد(2014)، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، مرجع سبق ذكره، ص 22

[1] Maurice mallard(2005), "the politics of public expenditure", 2nd edition published by routledge in the taylor and francis e- library England, p5

[2] Henry J.BRUTON,Catharine B.HILL(1996), "the evaluation of public expenditure in Africa", 1st printing in u.s.a, p 23.

[3] حياة بن اسماعيل(2009)، "تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة(دراسة نظرية)"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص 85.

[4] بن عزة محمد(2014)، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص 21.

حيث يبين الشكل(02) التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة حسب كل معيار كالتالي: معيار طبيعة النفقة، معيار دورية النفقة، معيار الغرض من النفقة.

1.2- معيار الغرض من النفقة

تقسم حسب الغرض وتعرف أيضا بالتقسيم الوظيفي أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاث نفقات أساسية هي:[1]

نفقات إدارية-اجتماعية –اقتصادية

1.1.2- **النفقات الإدارية**: وهي مصروفات يتم توجيهها إلى الإدارات والأجهزة الوزارية مع إلزامها باحترام الاعتمادات الممنوحة لها في الميزانية، ويعتبر من أقدم التصنيفات.[2]

2.1.2- **النفقات الاجتماعية**: وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية، وتشمل نفقات التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية[3].

وهي تختلف حسب طبيعة الدولة، حيث تشكل النفقات العامة على التعليم من أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية وتمثل تقريبا 7% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية.[4]

كما تولي الدول المتقدمة أهمية كبرى للإنفاق على التأمينات الاجتماعية من خلال تخصيص اعتمادات كبرى، بينما تحتل نسبا متواضعة في الدول العربية[5] .

3.1.2- النفقات الاقتصادية : وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات، ومحطات توليد القوى الكهربائية، والري

[1] سوزي عدلي ناشد(2008)، "أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة 1، ص:35-36

[2] سهير محمد السيد حسن(2001)، الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الطبعة الأولى، ص:32.

[3] طاوش قندوسي (2013)، "تاثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص:45.

[4] K-E Young Chu and richard hemming « public expenditure,hand book", p:107.

[5] world bank « word development report 1992 », p:938

والصرف، إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة. الغرض منها زيادة الإنتاج المحلي و خلق رؤوس أموال وتزويد الاقتصاد المحلي بالخدمات الأساسية، وتهتم الدول النامية كثيرا بهذا النوع لما له من أثار ايجابية على الاقتصاد.[1]

2.2- معيار دورية النفقة:[2]

1.2.2- النفقات الجارية: ويشمل كل النفقات الإدارية كالمرتبات والأجور والمباني الحكومية وأثاثها والتمثيل السياسي و الدبلوماسي وغيرها.

2.2.2- النفقات الرأسمالية: وتشمل المصروفات التي تزيد من رأس المال وتضيف طاقات إنتاجية جديدة، ومن ثمة حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

3.2- معيار طبيعة النفقة: وتقسم النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها(النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية).

1.3.2- النفقات التحويلية:

وتعرف على أنها مصروفات في صورة مساعدات مالية أو منح يتم إعادة توزيعها على الأفراد لتقليل التفاوت بين الطبقات كما تمنح للهيئات عامة أو خاصة. وتوجد عدة مجموعات من مصاريف التحويل:[3]

1.1.3.2- نفقات ذات الطابع الاجتماعي : حيث تعتبر مساهمة الدولة من خلال نظام الحماية الاجتماعية فيتم منح مساعدات للفئات المحرومة كتقديم منح الشيخوخة والإسكان والفقر، وهي تختلف عن المنح التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي كالتأمين عن الخطر والمرض وحوادث العمل.[4]

2.1.3.2- نفقات ذات طابع الاقتصادي ، مثل منح بدء الأعمال التجارية ، والمساعدات الزراعية.

---

[1] نريمان رقوب(2017)، "دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية والإمارات"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، ص:22.

[2] خديجة الاعسر (2016)، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة، مصر، ط1، ص:87.

[3] Ait mokhtar omar(2016), « l'evolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas algerie 1999-2014 », these de doctorat, faculté de l'economie, université abu bakr belkaid tlemcen –p 9

[4] محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلاء(2003)، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص: 23-24.

3.1.3.2- الإنفاق على القطاع المحلي من خلال المنح التشغيلية

4.1.3.2- نفقات تحمل طابع المساعدة : وهي مساهمات تدفع للمنظمات الدولية أو مساعدات للدول النامية، ولا يتم تسجيلها في النفقات العامة، وتأخذ شكل مساعدات مالية أو إعفاءات ضريبية.[1]

2.3.2- النفقات الحقيقة : هي استخدام الدولة للقوة الشرائية في سبيل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، حيث يمثل الإنفاق هنا المقابل، مما يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي.[2]

3- أسباب تزايد النفقات: يمكن حصرها في أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية:[3]

1.3- الأسباب الظاهرية:

والتي من خلالها يتم الزيادة في الإنفاق دون زيادة في كمية السلع والخدمات، نذكر منها:[4]

1.1.3- تدهور قيمة النقود: وتعتبر من بين أهم الأسباب الظاهرية لزيادة نفقات الدولة، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في نصيب الفرد الحقيقي، وذلك من خلال الارتفاع العام للأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة لتغطية الارتفاع من أجل الحصول على نفس السلع والخدمات.

2.1.3- عجز في الميزانية :[5] حيث يتطلب مبدأ عمومية الميزانية عدم تخصيص الموارد ما أدى إلى ظهور اختلاف في البيان الختامي، فتضطر الدولة إلى مراجعة الحسابات بزيادة الإنفاق للوصول إلى التوازن.

---

[1] RICHARD Allen and Daniel TOMASI(2001), "managing public expenditure", 1st printing in OECD publication services, france, p19.

[2] سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] مالكي عمر(2017)، "تحليل اثر النفقات العامة على التنمية البشرية 1990-2014"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص:50.

[4] مريم زغاشو ومحمد دهان(2017)، "دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي –الإمارات نموذجا" مداخلة، جامعة قسنطينة 2، ص:3.

[5] براق عيسى وبركان انيسة(2017)، "ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر تطورها أسبابها ومتطلبات ترشيدها"، مجلة الإبداع، المجلد7(العدد8)، ص:3.

3.1.3- زيادة عدد سكان الدولة:[1] حيث ازدياد عدد السكان يتطلب زيادة الإنفاق لتغطية حاجيات الأفراد العامة

2.3- الأسباب الحقيقية: وهي الأسباب التي تؤدي لزيادة المنفعة، بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف الذي ينجم غالبا عن زيادة تدخل الدولة في مختلف المجالات.

1.2.3- الأسباب الاقتصادية:[2]

وهناك العديد من الأسباب التي تتطلب زيادة الإنفاق خاصة الهادفة منها إلى تحقيق النمو والتنمية وزيادة الدخل القومي كالاستثمارات والتوسع في إقامة المشاريع والقيام بإصلاحات أو معالجة اختلالات، وخاصة حالة الانكماش الاقتصادي والمنافسة بين الاقتصادات القومية وارتفاع تكاليف الإنتاج. فزيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة العوائد أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، الأمر الذي يشجع الدولة على استغلالها في زيادة الإنفاق على الأوجه المختلفة.

كذلك يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة. وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات إما الحصول على موارد إضافية لخزينة الدولة أو التعجيل بالتنمية الاقتصادية حسب سياسة الدولة الاقتصادية. ومن ناحية أخرى عندما تسود حالة الانكماش الاقتصادي، يكون هناك انخفاض في مستوى الاستثمار الخاص ومستوى الأجور وزيادة البطالة وانعكاس كل ذلك في تدني مستوى الطلب الكلي، فإن هذه الآثار تستدعي المزيد من الإنفاق لزيادة مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى الحد الذي يسمح بتحقيق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وهذه السياسة وإن كانت تنسجم مع ظروف الدول المتقدمة، إلا أنها لا تصلح دائماً بالنسبة للدول النامية.

كذلك من الأسباب المؤدية لزيادة الإنفاق العام، هو ما يتمخض عن التنافس الاقتصادي الدولي، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمنشآت الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الدولية، أم في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المنشآت الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية.

---

[1] براق عيسى وبركان انيسة(2017)، "ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر تطورها أسبابها ومتطلبات ترشيدها"، نفس المرجع السابق، ص3.

[2] شليحي طاهر، غربي يسين سي لخضر (2019)، "ظاهرة تزايد النفقات العامة الجارية وأسبابها في الجزائر 2000-2018"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10(العدد 01)، ص: 4 و5.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن ارتفاع مستوى الإنفاق العام بسبب زيادة نفقة إنتاج الوحدة من الخدمات التي تقدمها الدولة. فزيادة الإنتاجية في القطاع العام للاقتصادات عموماً بمعدل أبطأ من معدل زيادة الإنتاجية في القطاع الخاص (نتيجة التخلف النسبي للفنون الإنتاجية والقصور النسبي في استخدام الآلات الحديثة في قطاع الدولة، فضلاً عن غياب المنافسة وباعث الربح في هذا القطاع)، فإذا ما اقترن انخفاض الإنتاجية هذا بزيادة أكبر في مرتبات العاملين (لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة) ترتب على ذلك زيادة نفقة الوحدة من الخدمات التي تؤديها الدولة، الأمر الذي يتطلب زيادة في حجم الإنفاق العام.[1]

2.2.3- الأسباب السياسية:[2]

- تنامي الوعي السياسي: لقد أدى تنامي الوعي السياسي والتعددية الحزبية للرغبة في تلبية حاجيات الشعوب في المجالس النيابية والمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي والاجتماعي.

- زيادة العمل الدبلوماسي: من خلال العلاقات الدولية والمصالح الاقتصادية والسياسية بين الدول والرغبة في توسيع الدور الدولي وزيادة التمثيل الدبلوماسي بالإضافة إلى طلبات العضوية في المنظمات الدولية، مع زيادة درجة انفتاح الدولة إلى الخارج .

- التعاون والتضامن الدولي:[3] بسبب توطيد العلاقات السياسية والدولية التي كانت وراء ضرورة التعاون والتضامن بين الدول في حال الكوارث والأزمات من خلال تقديم الإعانات والمساعدات.

3.2.3- الأسباب الاجتماعية:[4] فمع تطور الدول والعولمة، وتنامي الوعي أصبح من الضروري مواكبة العصر والالتحاق بركب الدول المتحضرة ما نادى بضرورة زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وتوفير متطلبات العيش ما اضطر الدول إلى صرف المزيد من النفقات ، وكذلك نتيجة النزوح الريفي ما ينتج عنه نفقات إضافية نظير الخدمات المتزايدة، وهذا راجع إلى حاجات سكان المدن المتزايدة. كما بات الأفراد يطالبون بخدمات لم تكن معروفة من قبل كالتأمين على البطالة، الفقر، المرض، العجز، التقاعد وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تستدعي نفقات تحويلية.

---

[1] كمال عبد حامد آل زيارة(2015)، "تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق"، مجلة أهل البيت، العدد 15، ص ص:7-26.

2الجوزي فتيحة(2013)، "الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص:14.

[3] محمود رياض عطية(1948)، "أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر"، مطبعة دار النشر الثقافة، الإسكندرية مصر، ص:11.

[4] كمال عبد حامد ال زيارة(2011)، "تطور النفقات العامة وهيكلتها بالعراق 1991-2010"، مجلة أهل البيت، العدد 15، ص: 11.

4.2.3- الأسباب المالية[1]:

أ-سهولة لجوء الدولة إلى الدولة إلى القروض عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة خاصة الداخلية بما لها من امتيازات السلطة العامة، دون اللجوء إلى الضرائب لما تتطلبه من تشريعات قانونية، فضلا عن ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية التي تتولد من جراء العبء الضريبي.

ب-وجود فائض في الإيرادات غير مخصص لغرض معين مما يشجع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية.

ثانيا:- الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام وجب عليها توفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات وهي ما تعرف بالإيرادات، كما اتخذت مفهوما جديدا إضافي باعتبارها أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي.

1- تعريف الإيرادات العامة:[2] هي مجموع الأموال التي تحصلها الدولة من مختلف المصادر لتمويل النفقات العامة وسد الحاجات العامة. كما **تعرف** بأنها: تلك المبالغ المالية التي تغطي بها الدولة نفقاتها في إطار إشباع الحاجات العامة ممثلة في الضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة والقروض العامة.

2-أنواع الإيرادات العامة:

1.2- الإيرادات الاقتصادية:

1.1.2- أملاك الدولة الدومين العام و الدومين الخاص [1] فالدومين العام هي الأموال التي تحصلها الدولة (العقارية والمنقولة) والتي تخضع للقانون العام بهدف إشباع الحاجات العامة. أما **الدومين الخاص** فهي أموال تملكها الدولة ملكية خاصة، وهي تخضع للقانون الخاص.

---

[1] علي سيف علي المزروعي والياس نجمة (2012)، "اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي بالإمارات (1990- 2009)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 (العدد الأول)، ص:9.

[2] رانيا محمود عمارة(2015)، "المالية العامة الإيرادات العامة"، مركز الدراسات العربية، للنشر والتوزيع، الطبعة 1، ص: 124.

2.1.2- الثمن العام:[2] وهي أموال تحصلها الدولة من خلال بيع المنتجات العامة من سلع وخدمات وتعتبر إيرادات اختيارية.

2.2- الإيرادات الائتمانية: وتعتبر مصادر استثنائية وغير عادية كونها تظهر في ميزانية الدولة بشكل غير منتظم.

1.2.2- القروض العامة[3]: وهي تلك الموارد الاستثنائية والغير عادية التي تلجأ إليها الدولة وتكون إما داخلية عن طريق البنوك أو خارجية دول أجنبية مقابل تسديد المبلغ مع فوائد لأجل طبقا لشروط العقد.

1.1.2.2- أنواع القروض: [4] تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي:

أ- تقسيم القروض من حيث **حرية المكتتب:**

قروض اختيارية هي القروض التي يكتتب فيها طواعية الأفراد والهيئات الوطنية العامة والخاصة.

قروض إجبارية هي تلك القروض الداخلية التي يكتتب فيها جبريا الأفراد والهيئات الوطنية العامة والخاصة

ب- تقسيم القروض من حيث **فترة السداد:**

قروض قصيرة الأجل: لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات، الغرض منها معالجة العجز في الموازنة، ولها صورتان هما:

- حالة العجز النقدي : من خلال إصدار السندات القصيرة.

- حالة العجز المالي: الذي يحدث في الميزانية فتلجأ الدولة إلى إصدار سندات الخزينة غير العادية.

---

[1] المستشار المالي سمير عبد الفتاح إبراهيم(2009)، "المالية العامة والسياسة المالية في الكويت(دراسة تحليلية للإيرادات)"، وزارة المالية، الكويت، ص: 16.

[2] مكي عمارية(2018)، "اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1986-2017)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، ص:31 .

[3] قشيوش عمر(2018)، "اثر تطبيق الوقف والزكاة على المالية العامة في الجزائر (2000-2016)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص:28.

[4] بهاء الدين طويل (2016)، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2010"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص: 48-49.

قروض متوسطة وطويلة الأجل: فالقصيرة هي تلك القروض التي لا تزيد مدتها عن خمس سنوات، أما القروض طويلة الأجل فتزيد عن خمس سنوات وقد تصل لأكثر من عشرين عاما، ويعبر عن الدين متوسط وطويل الأجل بالدين المثبت، وتستخدم الديون متوسطة وطويلة الأجل عادة في تمويل الاستثمارات العامة، وقد تلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى عدم تحديد تاريخ معين لسداد القرض ويسمى دين مؤبد أو تحدد تاريخين للوفاء بالدين على أن تسدد القرض في التاريخ المناسب لها، وتلجأ لذلك قصد التخفيف عن أعباءها واعطاء مهلة مناسبة لها حتى تستطيع أن تسدد القروض فوائدها.

قروض طويلة الأجل هي تلك التي تزيد مدتها عن عشر سنوات.

ج- تقسيم القروض من **حيث مصدرها:**

القروض الداخلية هي القروض المحصلة من طرف الأشخاص المقيمين داخل إقليم الدولة.

القروض الخارجية وهي القروض المحصلة من طرف الأشخاص أو الهيئات أو الدول خارج إقليم الدولة بهدف تغطية عجز في ميزان المدفوعات، وهي تختلف عن القروض الداخلية في كونها تسمح للدائن في التدخل في شؤون الدولة المدينة.

2.2.2- الإصدار النقدي:[1]

ويعرف بالتمويل التضخمي، ويعتبر توسع نقدي تقوم به الدولة عن طريق البنك المركزي، من خلال طبع كتلة نقدية جديدة لتغطية العجز الحاصل في الميزانية، ويشترط للجوء إلى هذه الآلية توافر عدة اعتبارات حتى تزيد من مدى فعاليتها:

- إن توجه الكتلة النقدية الإضافية إلى مشاريع استثمارية وان يكون الجهاز الإنتاجي مرن لزيادة الإنتاج، ليستجيب العرض لزيادة الطلب.

- قيام الدولة بعمليات الإصدار على دفعات متباعدة ومدروسة لتكون لديها فاعلية أكثر، مثلما حدث في البنك الفدرالي الأمريكي وبنك اليابان وبنك الاتحاد الأوروبي من خلال عمليات التيسير الكمي.

[1] لحسن دردوري(2014)، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، مرجع سبق ذكره، ص:96،97

وعلى الرغم من قيام الدول الكبرى بعملية الإصدار النقدي وعلى الرغم من قوة اقتصادياتها ومرونة جهازها الإنتاجي إلا أنها لم تفي بالغرض كونها أدت إلى توزيع غير عادل للدخول، ما أدى بالدول إلى تجنب إعادة العملية لما فيها من إضرار بالاقتصاد الوطني، مثلما حدث في الجزائر سنة 2017 أين تم تسجيل تدهور قيمة العملة وارتفاع التضخم وانهيار القدرة الشرائية، كما حصل أيضا في فنزويلا والذي أثر بالسلب على الاقتصاد والدولة ككل.

3.2- الإيرادات السيادية:

وهي مبالغ نقدية تحصل عليها الدولة جبرا لما لها من حق السيادة كالضرائب والرسوم

1.3.2- الرسم:[1] وهو إحدى إيرادات الدولة العادية التي تحصل عليها بصفة دورية ومنتظمة، وهي جبرية نظير الاستفادة من خدمة عمومية كخدمات التسجيل في الشهر العقاري، خدمات القضاء...إلخ.

2.3.2- الضرائب[2]:هي أداة تمويلية للدولة تدفع جبرا وتوجه لتمويل الإنفاق العام وهي لا تدر أي عائد مالي وإما تستخدم في أغراض إنتاجية.

1.2.3.2- تعرف الضرائب على أنها أول مصادر الإيرادات العامة. وتدفع جبرا للحكومة دون حصول فائدة مباشرة لدافعها وتستخدمها الحكومة كأداة تمويلية، وتقسم إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.[3]

وتعرف: على أنها اقتطاع نقدي يدفعه المكلف جبرا وفقا لمقدرته التكليفية دون مقابل قصد تحقيق أهدافها.

وتعرف على أنها اقتطاع يدفعه الأفراد جبرا للدولة دون مقابل وبصفة نهائية وفقا لمقدرة الأفراد التكليفية وذلك لتحقيق أهداف مالية، اقتصادية، اجتماعية .[4]

[1] محمد السيد راضي، مصطفى حسنى السيد(2017)، "المالية العامة"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص:71.

[2] محمد نجاة الله صديقي ترجمة عمر زهير حافظ(2007)، "تدريس علم الاقتصاد الإسلامي المالية العامة"، مركز النشر العلمي، جدة، ط1، ص:32.

[3] Gerhard Colm(1937), « Public Revenue and Public Expenditure in National Income »-publisher on NBER, p185

[4] أنور عباس الناصر (2018)، "الضرائب ودورها في تعزيز إيرادات الموازنة العامة للدولة (2003-2016)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10(العدد 3)، ص: 482.

2.2.3.2- أنواع الضريبة[1]:

1.2.2.3.2- الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال: في العصور الوسطى كانت تسمى الضرائب على الأفراد ضريبة الرؤوس وبعد ظهور النظام الرأسمالي تطورت وأدخلت عليها تعديلات وعرفت بالضرائب على الأموال.

2.2.2.3.2- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:

الضرائب التوزيعية هي تلك التي تُحدد السلطات المالية مقدارها الكلي دون تحديد نسبة الضريبة؛ أما **الضرائب القياسية** فهي عكسها تماما.

3.2.2.3.2- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

وهو التصنيف الشائع في الوقت الحالي وأهم مورد تعتمد عليه الدولة فالضرائب المباشرة تفرض دوريا(سنويا) كالضرائب على الدخل، يتحملها المكلف نهائيا دون انتقال عبئها وتحصل على أساس جداول من خلال قوائم اسمية.

على عكس الضرائب الغير مباشرة والتي تفرض مع وقائع كالضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وهي تنتقل من مكلف لآخر وتحصل على أساس ممارسة نشاطات معينة دون الحاجة إلى جداول أو إصدار قوائم.

4.2.2.3.2- الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

الضرائب العينية : وهي ضرائب تدفع على إجمالي الدخل أو رأس المال وهي نسبية ، أما **الضرائب الشخصية** هي ضرائب تفرض على صافي الدخول فقط مما تتيح للمكلف بها حد أدنى للعيش وهي تصاعدية.

5.2.2.3.2- الضريبة المُوحدة والضرائب النوعية:

الضريبة الموحدة وتفرض على ما يحصل عليه المكلف في وعاء واحد وهي ناجحة في الدول المتقدمة ، على عكس **الضرائب النوعية** التي تُفرض على كل مصدرٍ من مصادر الإيراد وتعتمد في الدول النامية التي تكثر فيها ظاهرة التهرب الضريبي، ومن عيوبها ارتفاع تكاليف جبايتها.

[1] بهاء الدين طويل(2016)، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي (1990-2010)"، مرجع سبق ذكره، ص47.

4.2- الغرامات [1]

عبارة عن إيرادات غير منتظمة بسبب صعوبة تقديرها، تحصل عليها الدولة من خلال ارتكاب المخالفات.

5.2- الإتاوة[2]

عبارة عن مبالغ مالية يدفعها الأفراد للدولة نظير الحصول على خدمات معينة كاستفادة أصحاب العقارات مقابل انتفاعهم من خدمات.

ثالثا:- سياسة العجز الموازني

حيث تضاربت الآراء الاقتصادية بين مؤيد ومعارض للفكرة، فنادى الكلاسيك بضرورة توازن الميزانية من خلال تعادل النفقات والإيرادات دون حدوث فائض أو عجز، أما الكنزيون فشجعوا الفكرة واعتبروها محفزة للاقتصاد بشروط، وقبل التطرق إلى سياسة العجز وجب معرفة الميزانية أولا.

1-الموازنة العامة:

لقد اكتسبت الموازنة العامة أهمية بالغة، حيث أصبحت تمثل الخطة المالية لتنفيذ البرامج المسطرة.

1.1- تعريف الميزانية:

وتعرف الميزانية [3]"على أنها وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة" ، ومن هنا يتضح أن الميزانية تعتمد على عنصري التوقع والإقرار أو الترخيص.

الميزانية نظرة توقعية مستقبلية: حيث تقوم السلطة التنفيذية من خلالها بتوقع المبالغ المنفقة والتي ستحصل في السنة .

[1] لحسن دردوري(2014)، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر تونس"، مرجع سبق ذكره، ص:82.
[2] دردوري لحسن و لقليطي الاخضر(2019)، "أساسيات المالية العامة"، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، ص:124-125.
[3] محمود عباس المحرزي، "كتاب اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 383.

الميزانية تتطلب الإقرار أو الترخيص :حيث تقوم بالعملية السلطة التشريعية من خلال منح الاعتماد للسلطة التنفيذية.

والميزانية في القانون الجزائري تتكون من نفقات وإيرادات وفقا لقانون يصدر عادة كل سنة ويعرف بقانون المالية .[1]

ويعرف قانون المالية في الجزائر انه القانون الذي يحدد في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة والسنوية كل الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها.[2]

2.1- خصائص الموازنة العامة[3]:

1.2.1- **الموازنة العامة عمل إداري** : حيث تعد بمثابة خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات من طرف السلطة التنفيذية وتحت إشراف السلطة التشريعية لتنفيذ برنامج النفقات والإيرادات خلال السنة.

2.2.1- **الموازنة العامة وثيقة تقديرية** :حيث تتضمن توقعا لأرقام النفقات المقدر صرفها والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال سنة مقبلة، بناءا على تنبؤات ووفقا لمعلومات مؤكدة وأخرى غير مؤكدة وحسب الأوضاع.

3.2.1- **الموازنة العامة وثيقة قانونية** :[4]حيث تكتسب الموازنة الصبغة القانونية من خلال صدورها في قانون المالية وعرضها على السلطة التشريعية للمصادقة عليها ومن ثمة تنفيذ محتواها من طرف السلطة التنفيذية.

4.2.1- **الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع** : حيث تسعى كل دولة وباختلاف نظامها إلى تحقيق أهدافها وإشباع حاجات مجتمعاتها المختلفة من خلال بنود الموازنة من نفقات و إيرادات.

3.1- دورة الميزانية العامة :

وتمر بأربعة مراحل أساسية، كل مرحلة تنفذها سلطة مختصة بها، فالمرحلة الأولى هي مرحلة إعداد وتحضير الميزانية وتنفذ من طرف السلطة التنفيذية. المرحلة الثانية: من اختصاص السلطة التشريعية والتي تقوم من خلالها باعتماد الميزانية التي تم إعدادها وتحضيرها من طرف السلطة التنفيذية، لتليها المرحلة الثالثة وهي تنفيذ الميزانية من طرف السلطة

[1] قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية ،الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 10 جويلية 1984.

[2] المادة 1 من قانون رقم 84-17، نفس المرجع السابق.

[3] الجوزي فتيحة(2013)، "الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازني بالجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[4] حامد عبد المجيد دراز(2000)، "مبادئ المالية العامة"، مركز الإسكندرية للكتاب، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ص: 443.

التنفيذية بعد إقرارها من السلطة التشريعية، لتليها آخر مرحلة والتي تقوم بها هيئة مختصة من خلال الرقابة على تنفيذ الميزانية، والشكل(03) أدناه يوضح هذه المراحل:

الشكل رقم(03) : يوضح مراحل دورة الميزانية

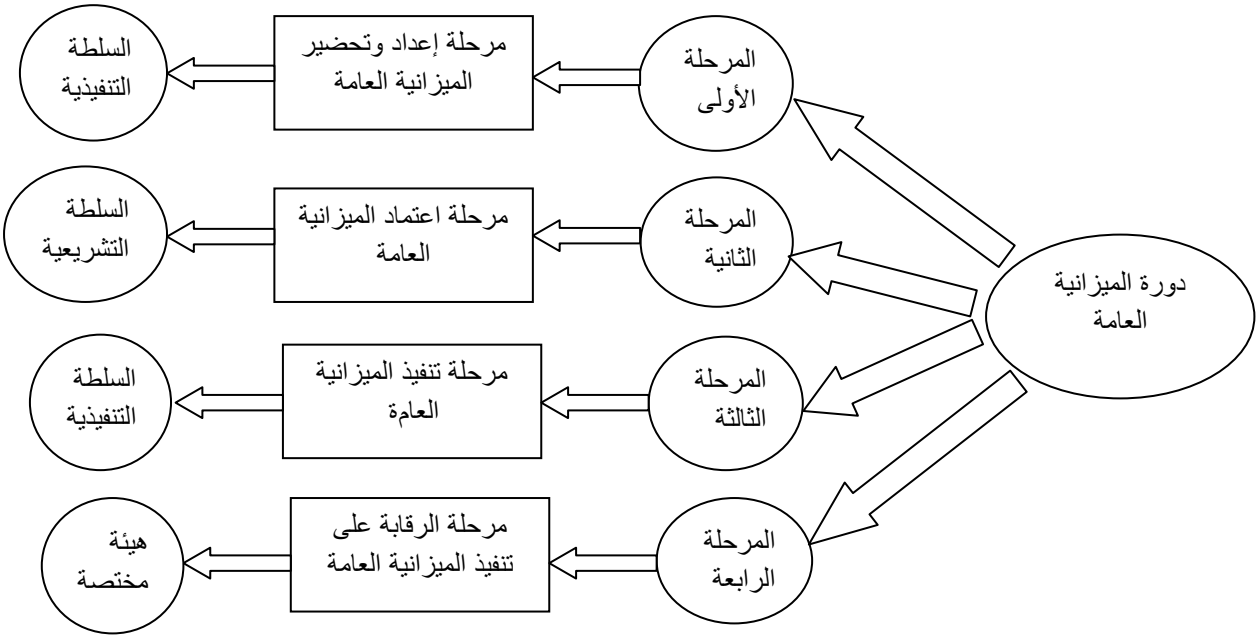

المصدر: طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، مرجع سبق ذكره، ص 120

1.3.1- **مرحلة إعداد وتحضير الميزانية العامة:** وتعد هذه المرحلة عملا إداريا، يتم من خلاله إشراك جميع الجهات والهيئات في عملية الإعداد وفي حدود مبادئ الميزانية، كما تسعى هيئة الإعداد إلى أن تكون الموازنة واقعية ودقيقة، ولذا أسندت مهامها إلى السلطة التنفيذية كونها اقدر السلطات على تولي هذه المسؤولية.[1]

2.3.1- **مرحلة اعتماد الميزانية العامة:** بعد تقديم الحكومة مشروع الميزانية إلى السلطة التشريعية، يتم دراسته من قبل لجنة مختصة(اللجنة المالية)، ليتم إعداد تقرير عنه ثم إحالته على البرلمان من اجل البت فيه واعتماده لإصدار قانون حتى تصبح واجبة التنفيذ.

أما إن حدث تأخر في الاعتماد وبدأت السنة المالية، فعندئذ سيتم العمل بإجراءات استثنائية حسب طبيعة كل دولة.[2]

[1] محمد خير الحكام(2018)، "المالية العامة 1"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ص:329.

[2] طاهر الجنابي، "المالية العامة والتشريع المالي"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص:120.

3.3.1- **مرحلة تنفيذ الميزانية العامة** : تتم هذه المرحلة بعد إقرار مشروع الميزانية من طرف السلطة التشريعية، وذلك بتحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات من طرف السلطة التنفيذية بهدف مراعاة الحدود المالية التي تضعها السلطة التشريعية

كما تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي.[1]

4.3.1- **مرحلة الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة**[2]

1.4.3.1- **مفهوم مراقبة تنفيذ الموازنة العامة** وتعتبر الوسيلة الفعالة لمراقبة الأموال العامة إنفاقا وتحصيلا.

2.4.3.1- **أنواع مراقبة تنفيذ الموازنة** :

من حيث نوعية المراقبة:حيث تنقسم إلى شكلية وأخرى نوعية.

أ- المراقبة الشكلية: وتتضمن مراقبة الدفاتر الحسابية و المستندات الثبوتية المتعلقة بالصرف والتحصيل.

ب- المراقبة الموضوعية:وتعتبر تقييمية، يتم من خلالها مقارنة النشاط الحكومي ومدى تحقيق الأهداف المسطرة.

من حيث التوقيت الزمني للمراقبة وتعرف بالرقابة الإدارية، يمكن تقسيمها إلى رقابة لاحقة ورقابة سابقة على الصرف.

أ- الرقابة السابقة على الصرف: والتي لا تسمح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان مطابقا للقواعد المعمول بها وتعتبر وقائية.

ب- المراقبة اللاحقة على الصرف : وتعتبر عملية تقييمية من خلال النظر في الحساب الختامي، وتقوم بها هيئة مختصة تتمتع بالاستقلال التام.

من حيث الجهة التي تتولى المراقبة حيث تنقسم إلى مراقبة داخلية ومراقبة خارجية.

أ- مراقبة داخلية: تتم من داخل الوزارات والمصالح الحكومية ذاتها.

---

[1] طارق قدوري(2016)، "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:102.

[2] طارق قدوري(2016)، "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2014)، نفس المرجع السابق، ص 102.

ب– مراقبة خارجية: يقصد بها تلك الرقابة التي تقوم بها هيئة مستقلة لا تخضع للسلطة التنفيذية وتنقسم إلى مراقبة خاصة ومراقبة تشريعية.

مراقبة خاصة: وتتم عن طريق هيئة مختصة تتمتع بالاستقلالية التامة ولا تخضع لأي سلطة، وتتولى مهمة رقابة تنفيذ الميزانية طبقا لما تم إقراره من طرف السلطة التشريعية، وهي تختلف من دولة إلى أخرى ففي فرنسا تتولى مهامها هيئة قضائية تسمى محكمة الحسابات وفي الجزائر المجلس الأعلى للمحاسبة.

رقابة تشريعية: وتعرف أيضا بالرقابة السياسية وتتولى مهامها السلطة التشريعية من خلال مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والتأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة.[1]

4.1– أنواع الموازنة العامة :هناك عدة أنواع وذلك حسب السياسات المطبقة في البلد كما يلي:

1.4.1– الموازنة التقليدية(موازنة البنود):والمعتمدة في كثير من الدول وخاصة النامية منها ويتم التركيز فيها على الاعتماد المدرج بها وضرورة التقيد به طبقا للوائح والقوانين.[2]

2.4.1– موازنة البرامج والأداء يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأهداف المقررة على أجهزة الحكومة، فهي تركز على تحقيق الكفاية الإدارية وتقليل النفقات وقياس كفاءة الأجهزة الحكومية في انجاز المشاريع خلال فترة زمنية مقبلة، وفيها يتم التركيز على المقابل الذي يعود من الإنفاق، حيث ينبغي أن يكون لكل نفقة مردود محدد وان كل إيراد ينبغي أن يتوجه إلى مساره الصحيح.[3]

3.4.1– موازنة التخطيط والبرمجة تم استخدامها لأول مرة في أمريكا عام 1968، ثم انتقلت إلى فرنسا وبريطانيا وباقي الدول الأوروبية. ويتم من خلالها التنبؤ بالأهداف والطرق البديلة لتقييمها، ثم الاختيار بين الوسائل لتحقيق أهداف معينة، فهي تولي

[1] درواسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر 1990–2004"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 210–213.
[2] عبد القادر فار(2018)، "اثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر (2000–أفاق 2019)"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، ص:35 .
[3] عبد القادر فار(2018)، اثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر (2000–أفاق 2019)، مرجع سبق ذكره، ص:35.

لعملية التخطيط أهمية كبرى وأولوية على كل من وظيفة الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة(تخطيط،تنفيذ،رقابة).[1]

4.4.1– الموازنة الصفرية إن الموازنة الصفرية (**Zero–Based Budgeting**) هي طريقة لوضع الموازنة بطريقة تستلزم تبرير جميع النفقات في كل فترة جديدة. تبدأ عملية وضع الموازنة الصفرية من ''قاعدة صفرية (Zero Base) ''، وتُحلل احتياجات وتكاليف كل وظيفة داخل المنظمة، ثم توضع الميزانيات بناء على ما تحتاجه الفترة القادمة، بغض النظر عما إذا كانت كل ميزانية أكبر أم أصغر من الميزانية السابقة لها .إذ أنها تعطي الأولوية لكفاءة تخصيص الموارد ، وتعزز إدارة عمليات الأعمال وتعمل من خلال التوجيه على اتخاذ القرار.[2]

5.4.1– الموازنة التعاقدية والتي تتم على أساس نظام العقود من خلال طرح مشاريع والتعاقد مع شركات قصد تنفيذها بأقل تكلفة وتحقيق أقصى عائد مع احترام الآجال في التنفيذ، وتم تطبيقها لأول مرة في 1996 في نيوزيلندا.[3] وتستخدم حاليا في العديد من البلدان مثل: كندا، أمريكا، الصين، اليابان، أوروبا، و من خلالها يتم التحكم والرقابة في الأداء مما يؤدي إلى التقليل من المصاريف الزائدة وهدر المال العام.[4]

2– سياسة العجز الموازني

والمقصود هنا بسياسة العجز كأداة اقتصادية يمكن من خلالها التأثير على الاقتصاد، وتكمن هذه السياسة في التوسع في الإنفاق دون النظر إلى قدرات الدولة من موارد، وقد دعا إليها كينز في فترات الركود من خلال الزيادة في الإنفاق للعمل على زيادة الطلب الكلي الفعال للوصول إلى التشغيل الكامل.

---

[1] شباب سهام(2019)، "تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر (1980-2016)"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص:35.

[2] حيدر عباس عيد(2017)، "إطار مقترح لتطبيق الموازنة الصفرية لتطوير الأداء المالي (دراسة تحليلية لأراء عينة من دوائر محافظة المثنى)"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، العراق، ص:196.

[3] ناجي شايب الركابي (2017)، "الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، العراق، ص:282-283 .

[4] عريوة محمد (2017)، "اهمية اداء الموازنة الصفرية في إطار الحوكمة لقياس الأداء المستدام في القطاع العمومي المحلي دراسة لعينة من المجالس الشعبية الجزائر"، ملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد6، الجزائر، ص:146.

1.2- العجز الموازني: حيث أن الملاحظ عادة في ميزانيات الدول النامية يجد أنها تعاني من تفاقم عجزها نظير ارتفاع نفقاتها مقارنة مع إيراداتها لنفس السنة وهو ما يؤثر عليها سلبيا في سبيل الحصول على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم والرفاه.

ويعرف العجز الموازني على انه عدم التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها بسبب ارتفاع حجم النفقات[1]،كما يعرف على أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.[2]

2.2- أسباب تفاقم العجز الموازني:[3] إن تفاقم العجز الموازني يعود إلى أسباب متعددة، تنحصر في مجملها في عوامل تؤدي إلى زيادة الإنفاق العمومي، وتراجع الإيرادات:

- الأخذ بنظرية العجز المنظم.
- ارتفاع عدد السكان، ما يفرض التوسع في الإنفاق قصد إشباع الحاجات العامة.
- سهولة الإقراض والاقتراض.
- تدهور قيمة العملة وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الاستيراد.
- منح إعفاءات ومزايا ضريبية دون توسع في الأوعية الضريبة.
- ارتفاع درجة التهرب والغش الضريبي.

3.2- أنواع عجز الموازنة [1]: تختلف باختلاف الأسباب المؤدية له، لذلك فهو يتخذ عدة أنواع:

[1] Lekha.s chakraborty(2016), « fiscal consolidation,budget deficit and the macro economy », 1st published by sage publications india pvt ltd,p3

[2] رقوب نريمان (2017)، "معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل "، مجلة معارف العلمية الدولية المحكمة12، العدد22، ص:162.

[3] زهير بن دعاس (2019)، "قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)"، مجلة آفاق علمية، المجلد 11(العدد02)، ص:320.

1.3.2- العجز الدوري للموازنة: ويحدث تحديدا في حالة الكساد، فتزداد النفقات العامة، أما في حالة الرواج وهو الوضع الذي يمثل قمة الدورة التجارية يحدث العكس .

2.3.2- العجز المخطط (المقصود):وهي سياسة تنتهجها الدولة حين تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي، فيزداد التباطؤ الاقتصادي ما يدفع الدولة إلى زيادة إنفاقها وتقليص إيراداتها دون النظر إلى التوازن المحاسبي.

3.3.2- العجز الهيكلي: يحدث من خلال عدم توازن الميزانية، وذلك من خلال عدم تغطية الإيرادات للنفقات خلال السنة، ما يؤدي إلى عجز في النهاية وقد يستمر لسنوات عديدة.

4.3.2- العجز الكلي والعجز الجاري:ويتمثل العجز الجاري في زيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية، أما العجز الكلي فيركز على إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة.

كما تم تصنيف **العجز المالي** من قبل أغلب الاقتصاديين إلى عجز مؤقت وعجز قوة وعجز ضعف. فالأول يعني عدم توافق النفقات العامة مع الإيرادات العامة زمنيا ، أما عجز القوة فيحدث نتيجة المساعدات التي تقدمها الدولة على شكل إعانات اقتصادية واجتماعية إلى دول أخرى لتحقيق أهداف معينة ، أما عجز الضعف فينجم عن الإنفاق غير العقلاني للدولة من ناحية وضعفها وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من ناحية أخرى.

4.2- مصادر تمويل العجز الموازني: [2]

يتم تمويل العجز الموازني بعدة طرق منها فرض ضرائب جديدة، وتخفيض النفقات العامة، إلا أن هناك طريقتين رئيسيتين هما:القروض العامة والإصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز).

ويتم تمويل العجز حسب طبيعة الدول، [1] فالدول المتقدمة تمول عجزها عن طريق الاقتراض من السوق النقدي من خلال إصدار سندات الدين العام التي تطرح للتداول، عكس الدول النامية التي عادة ما تلجأ إلى التمويل الغير تقليدي الذي يؤدي إلى حدوث تضخم.

---

[1] سندس حميد موسى (2017)، "تقييم دور الصكوك الاسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجا "، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 21، السنة الحادية عشر، جامعة الكوفة، ص:923.

[2] عبد القادر شلالي ومحمد هاني (2018)، "العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر (2000-2015)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3 ، ص:112.

لذا أصبحت الدول لا تعير أي اهتمام للعجز الحاصل في الميزانية، كونها أصبحت تعتمد عليه كسياسة يتم من خلالها إعادة التوازن، ففي حالة الركود يزداد العجز من خلال التوسع في النفقات قصد دفع الاقتصاد من حالة الركود إلى الرواج بغض النظر عن تكلفة الأموال وحجم العجز. أما في حالة الرواج تخفض الدولة من النفقات وتزيد من الضرائب قصد امتصاص الكتلة النقدية الإضافية وإعادة التوازن، من خلال ذلك لم يعد العجز عبئا ماليا كون أغلب الدول ميزانياتها عاجزة، لكنها تحقق معدلات فعالة في النمو، وعليه اتخذت الدول من العجز سياسة مالية تتدخل بها لإصلاح الخلل في الاقتصاد الوطني لكن في حدود، فالاتح اد الأوروبي مثلا يعتمد نسبة 3% كشرط الانضمام للاتحاد الأوروبي، بالمقابل تصل في الدول النامية إلى 10% .

المطلب الثالث : أهداف وآثار سياسة الميزانية

إذ من المعلوم أن كل سياسة اقتصادية لها أهداف محددة، كما لها آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي.

أولا:- أهداف السياسة الميزانية

حيث تطرق "**KALDOR**" إلى أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة وهي نفسها أهداف سياسة الميزانية وتظهر من خلال الشكل التالي الذي سماه بالمربع السحري:

الشكل رقم(04):أهداف سياسة الميزانية حسب "**KALDOR**"

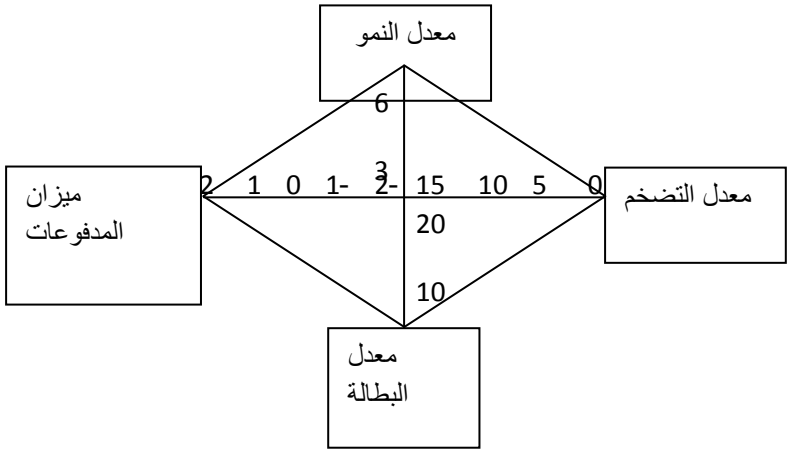

المصدر:.MARIE Delaplace, monnaie et financement de l'économie, édition dulond, paris, p118

[1] بلواني محمد، يماني ليلى (2013)، "أداة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر(1992-2011)"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد3(العدد5)، ص:196.

ويظهر من خلال الشكل (04) الذي وضعه "**KALDOR**" أهداف سياسة الميزانية والتي تعرف بالمربع السحري لأي سياسة اقتصادية، هي كالتالي:

- **تحقيق النمو الاقتصادي:** حيث يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 6.% والذي يعني زيادة حجم الدخل القومي عبر الزمن بزيادة أكبر من معدل النمو السكاني لنفس الفترة.

- **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** أي التحكم في معدل التضخم الذي يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وحسب كالدور فيجب أن يبلغ معدل التضخم 0%، وهو ما يتفق مع رأي **"ميلتون فريدمان"** بان تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التشغيل الكامل يتطلب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط مابين5%و6% سنويا.

- **تحقيق الاستخدام الكامل:** من خلال بلوغ معدل بطالة 0 % ، أي الاستغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية للمجتمع

- العمل على **تحقيق الفائض في ميزان المدفوعات** يصل إلى 2% من الناتج الداخلي الخام.

وجدير بالذكر أنه من الصعوبة تحقيق هذه الأهداف كاملة، من خلال تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوظيف الكامل في نفس الوقت، كما أن هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي متسارع وتخفيض معدل التضخم، إذ أن انتهاج سياسة نقدية توسعية يمكنها أن تؤدي إلى معدلات نمو مرتفعة ويكون على حساب ارتفاع معدلات التضخم.

كما لسياسة الميزانية أهداف أخرى وذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد والظروف الاقتصادية في البلد:[1]

حيث تهدف في الدول الرأسمالية إلى المحافظة على النظام الرأسمالي وتطوره، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع الموارد توزيعا أمثل وتحقيق العدالة في التوزيع وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع.

كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يعمل على تحقيق معدلات فعالة في التنمية والقضاء على البطالة والمحافظة على مستوى الأسعار والوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل بهدف تحقيق**التوازن الاقتصادي** [1] .

[1]مكي عمارية(2019)، "اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1986-2017)"، مرجع سبق ذكره، ص:35-36.

أما في الدول المتخلفة فتهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية، والتأثير على سلوك المتعاملين في السوق: عن طريق التأثير في بنية أو هيكل السوق، ومنع الاحتكار أو القيام بمشاريع عامة.

- التأثير على هيكل المنشآت: من خلال تشجيعها أو عرقلة نموها وتطورها عن طريق الضرائب.
- التأثير على بنية الطلب: من خلال تشجيع أو عرقلة الأفراد في الحصول على بعض السلع أو منع بعض المنتجين من إنتاج بعض السلع عن طريق فرض ضرائب فترتفع الأسعار ويقل الطلب عليها أو العكس."

كما يوجد بعض **الأهداف الثانوية** والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

تحقيق أهداف الدفاع الخارجي والأمن الداخلي وتحقيق العدالة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال **التوازن الاقتصادي**[2] عن طريق الوصول إلى الإنتاج الأمثل من خلال الزيادة في الكميات والتحسن في النوعية.

وكذا من خلال **التوازن المالي**[3] عن طريق الاستخدام الأمثل لجميع موارد الدولة وحسن استغلالها، وذلك عن طريق الزيادة في حجم المشاريع الاستثمارية وتحقيق طاقة إنتاجية جديدة، **وهدف اجتماعي** من خلال إيجاد فرص العمل للبطالين وتضييق فجوة الفقر، إضافة إلى توفير الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع كالتعليم والصحة والسكن وتوفير الكهرباء والمواصلات والسلع الضرورية بهدف تحقيق **التوازن الاجتماعي**[4] للوصول إلى الرفاهية في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية .

ثانيا- الآثار الاقتصادية لسياسة الميزانية:

1-الآثار الاقتصادية للإنفاق العام(حسب كينز):

حيث يرى "**كينز**" أن سياسة الإنفاق العام تساهم في التأثير على الطلب الكلي من خلال التأثير على الطلب الاستهلاكي للأفراد بالزيادة أو بالنقصان، سواء على شكل أجور أو منح ومعاشات أو من خلال دعم أسعار السلع والخدمات، "كما تؤثر على

---

[1] محمد كريم قروف(2015)، "اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1999-2014)"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص: 29.

[2] دحماني يونس، "السياسات الاقتصادية الظرفية وتأثيرها على سعر الفائدة والاستثمار" مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد7(العدد2)، ص:27.

3 نفس المرجع السابق، ص: 27.

4عبد المطلب عبد الحميد(2000)، "نظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، طبعة1، ص:428 .

الطلب الاستثماري إما بإقامة مشاريع استثمارية عمومية مباشرة أو من خلال تقديم تحفيزات للقطاع البنكي من أجل تخفيض سعر الفائدة أو تقديم معدلات ضرائب تحفيزية للقطاع الخاص للاستثمار وهو ما يصطلح عليه "الإنفاق الجبائي" وهو شكل من أشكال الإنفاق العام غير المباشر" ، وحسب **"كينز"** فالإنفاق العام يؤثر على الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري والذي بدوره سيؤثر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة[1]، والشكل (05) التالي يوضح آلية تأثير زيادة الإنفاق والنتائج المحققة.

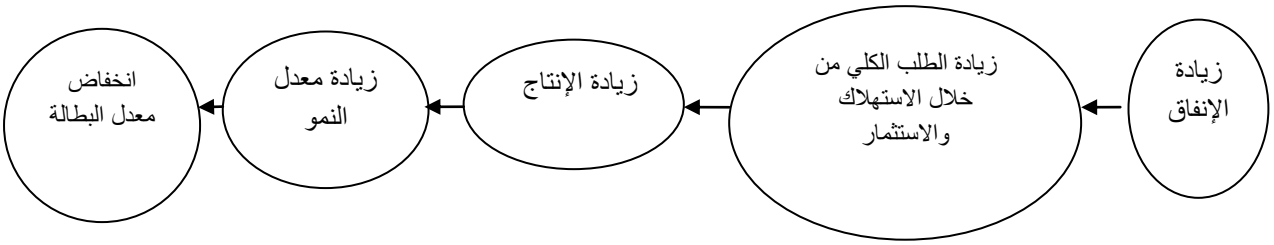

المصدر :من إعداد الباحث بناءا على نظرية كينز

إذ يبين الشكل(05) أنه عند زيادة الإنفاق من خلال إتباع سياسة ميزانية توسعية يزيد الطلب الكلي بعد زيادة الاستهلاك والاستثمار، ما يؤدي بالشركات والمؤسسات إلى زيادة الإنتاج لتلبية الحاجيات فيرتفع الدخل ومنه النمو الاقتصادي وتقل معدلات البطالة وهذا في الأجل القصير.

ويمكن توضيح تلك **الآثار** من خلال:

1.1- الآثار المباشرة للإنفاق العام:

1.1.1- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني:[2] وذلك من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم على العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي.

أ- أثر النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار: إذ أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد، وبالتالي زيادة قدرتهم على العمل.

1زغاشو مريم ودهان محمد(2017)، "دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي نموذج الإمارات"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد28(العدد3) ، ص:5.

[2]بربار نور الدين(2017)، "اثر التوسع في النفقات العامة"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية، العدد السابع، ص: 573 .

كذلك فإن النفقات العامة على المرافق العامة التقليدية تعتبر ضرورية للإنتاج، فهي تؤدي إلى توزيع دخول على الأفراد المستفيدين منها، وتزيد من إمكانات الأفراد على الادخار. كما تزيد من قدرة الأفراد على الاستثمار.

ب- آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج وفي انتقال عناصر الإنتاج: تؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، من خلال عوامل الإنتاج كمًا ونوعًا. ولدراسة أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية القومية وتحديده يجب أن نميز بين نوعين من النفقات العامة، وهما النفقات العامة الاستثمارية، والنفقات العامة الاستهلاكية.

ويقصد بالنفقات العامة الاستثمارية، النفقات العامة الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال القومي في الأجل الطويل، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري.

ومن ناحية ثانية، فإن النفقات العامة الاستهلاكية، تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة، ومثلها النفقات والإعانات الاجتماعية تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الجاري، ورفع المقدرة الإنتاجية للأفراد.

2.1.1- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك : وذلك من خلال الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل، وتباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي من خلال:

- شراء الدول لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية.

- قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيًا أو كليًا للاستهلاك، وبناءً على ذلك، فإن أثر النفقات العامة في الاستهلاك يتوقف على طبيعة هذه النفقات.

3.1.1- أثر النفقات العامة على ا لطلب الكلي الفعال(طلب مباشر على السلع والخدمات): [1] من المعروف أن الطلب الكلي **الفعال** يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار وعلى أموال الاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الكلي الفعال؛ أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات العامة جزءًا هامًا من الطلب الكلي الفعال ، يزداد أهمية مع ازدياد تدخل الدولة، ومن هنا فإن النفقات العامة تؤدي دورًا هامًا في تحديد مستوى التشغيل الكلي، ومستوى الناتج القومي الجاري، عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب

[1] شامية أحمد، أحمد زهير، الخطيب خالد، "المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

الكلي الفعال ، وهو ما يعني أن أثر النفقات العامة في الإنتاج القومي يتوقف على أمرين هما: أثر النفقات العامة في الطلب الكلي الفعال ، وأثر الطلب الكلي الفعال في الإنتاج القومي.

و الشكل رقم (06) يوضح اثر الإنفاق على الإنتاج والدخل

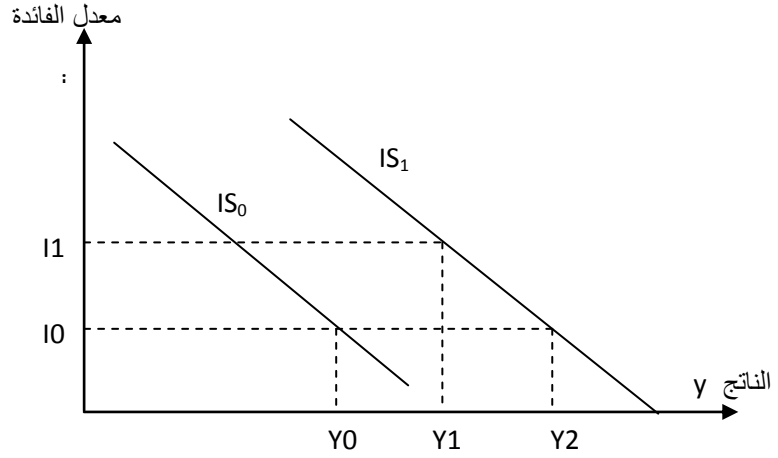

المصدر:محمد العربي ساكر(2006)، محاضرات في الاقتصاد الكلي، القاهرة، ط1، ص:43.

من خلال الشكل (06) يتضح أثر الإنفاق على الناتج من خلال التوسع في الإنفاق الذي يؤدي إلى انتقال منحنى(IS_0) إلى اليمين (IS_1) فيزيد الدخل ، وبالتالي زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات فترتفع أسعار الفائدة (I_0) إلى(I_1)، فيزداد الناتج من Y_0 إلى Y_1 وينخفض الاستثمار.

2.1- الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العمومية:

أ. **أثر المضاعف**:[1]والذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني والاستهلاك الناتجة عن زيادة الإنفاق، واستخدم كينز هذه الفكرة لتفسير أثر الزيادة في الدخل الوطني بشكل مضاعف نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري والتي تعرف بمضاعف الاستثمار.

وتكمن فعاليته في قوة الجهاز الإنتاجي ومرونته بالاعتماد على الميل الحدي للاستهلاك، ويختلف الأثر من بلد إلى أخر حسب قوة الاقتصاد، ويحسب كما يلي:

$$\Delta y=(1/(1-b))\Delta g$$

[1] ايمان بوعكاز(2015)، "اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي 2001-2011"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص: 74.

$$\Delta y/\Delta g=(1/(1-b))$$

بحيث: Δy : التغير في الدخل

b : الميل الحدي للاستهلاك

Δg : التغير في الإنفاق الحكومي

وهذا يعني أنه كلما تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يتغير الدخل بمقدار مضاعف في نفس الاتجاه.

ب. أثر المعجل:[1] ويعبر عن أثر الزيادة أو النقصان في الإنفاق على حجم الاستثمار من خلال التأثير على حجم الإنتاج وبالتالي الدخل الوطني مع عدم وجود طاقة إنتاجية فائضة، ويتوقف على معامل رأس المال.

وجدير بالذكر أن تطبيق السياسة الكنزية من خلال أثر المضاعف والمعجل تعتمد على قوة الاقتصاد وترتبط بدرجة مرونة جهازه الإنتاجي، كونها تؤدي إلى تحفيز الطلب المحلي دون القدرة على استيعاب السلع محليا، فتلجأ الدول إلى الاستيراد قصد تغطية الطلب المتزايد فتلجأ إلى المديونية أو التمويل الغير تقليدي الذي يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية كالتضخم و تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار.

2- الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

حيث تعتبر الضرائب مصدر رئيسي وأفضل أداة تستخدمها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، وتظهر هذه الآثار من خلال:

1.2- التأثير في الاستهلاك :[2]

[1] ايمان بوعكاز(2015)، "اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي 2001-2011"،نفس المرجع السابق، ص: 75.

[2] خديجة الاعسر(2016)، اقتصاديات المالية العامة، منشورات كلية التجارة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ص: 140.

وذلك من خلال التأثير على نمط وحجم الاستهلاك بفرض ضرائب على سلع معينة للحد من استهلاكها أو تخفيضه، وتوجيه الموارد المخصصة لإنتاجها إلى إنتاج سلع أخرى بالاعتماد على مرونة الطلب والعرض وكل ذلك يؤدي إلى خفض الإنفاق الاستهلاكي.

2.2-الأثر على الادخار والاستثمار[1]:

حيث أن فرض الضريبة التصاعدية يؤدي إلى تناقص الادخار وتقليل فرص الاستثمار. كما تؤثر الضرائب في الادخار زيادة ونقصانا، حيث أن فرضها على السلع الكمالية يؤدي إلى زيادته، وينقص من خلال فرض الضرائب على السلع الضرورية.

ويتأثر الاستثمار بالسلب من خلال فرض الضرائب على أرباح الشركات فتقل نسبة التمويل الذاتي من خلال المدخرات، ويتأثر إيجابا من خلال منح إعفاءات أو التخفيضات ما يشجع على جذب رؤوس الأموال فيزيد الاستثمار.

ويتأثر الادخار بالضرائب: [2] من خلال فرض الضريبة أو زيادة نسبتها على دخول الأفراد مما يؤدي لاقتطاع جزء من الدخل، فيتم استهلاك جزء وادخار الباقي وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة المدخرات ونفس الأمر بالنسبة إلى الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات، كذلك تؤدي لانخفاض في قيمة أرباح هذه المؤسسات.

3.2- أثر الضرائب في طلب العمل:[3]

حيث أن فرض الضرائب على أصحاب الدخول الضعيفة والمحدودة يشجع على الاقتصاد الغير رسمي من خلال العمل كأحرار لتعويض نقص الدخول، ويؤدي إلى تناقص أو توقف في أعمال ومهن أصحاب الدخول المرتفعة.

4.2- اثر الضريبة على الإنتاج والتوزيع:[4]

1.4.2- أثرها على الإنتاج:

---

[1] دراوسي مسعود، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر1990-2004"، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

[2] ضيف احمد(2015)، " اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص:92.

[3] بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص:55.

[4] اسحاق خديجة(2017)، "سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص:31-32.

للضرائب آثار ايجابية وأخرى سلبية على الإنتاج، وتظهر الآثار الايجابية من خلال فرض الضريبة والتي تؤدي إلى انخفاض الأرباح فيعمل المنتج على تعويض النقص الحاصل للوصول إلى مستوى الأرباح السابقة، مما يؤدي إلى مضاعفة العمل أو توظيف يد عاملة إضافية.

وتحدث الآثار السلبية من خلال فرض الضريبة على أرباح الشركات أو الرفع منها فيدفع المنتج إلى تخفيض حجم الإنتاج تجنبا لدفع مبالغ مرتفعة وبالتالي يتم تقليص عدد العمال أو تخفيض أجورهم أو إحلالهم بالآلات، وبانخفاض الدخول يقل الاستهلاك وينخفض الطلب.

كما تؤثر الضرائب على الإنتاج من خلال أثرها على المدخرات التي تحول إلى استثمارات، فبمجرد فرض الضرائب أو رفعها فتنخفض المدخرات ويقل الاستثمار فينخفض الإنتاج، فيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ويحدث آثار يتحمل عبئها ذوي الدخول الضعيفة.

وقد تؤدي الضريبة إلى آثار عكسية سلبية من خلال انتقال عناصر الإنتاج إلى قنوات أخرى قصد التهرب على دفع الضرائب أو توجيه رؤوس الأموال إلى نشاطات يقل فيها العبء الضريبي ما يؤثر على النشاط الاقتصادي ويخل بالتوازن.

كما تؤثر الضرائب ايجابيا على الناتج والدخل كما تم توضيحه سابقا في الشكل(06) من خلال تخفيض قيمتها عن طريق إتباع سياسة ميزانية توسعية، وتؤدي لنفس نتائج الشكل (06).

2.4.2- أثرها على التوزيع:

ويكمن اثر فرض الضريبة على التوزيع من خلال الدور الذي تلعبه الدولة في تقليل التفاوت بين الطبقات في توزيع الدخول عن طريق التحويلات الاجتماعية، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخول المرتفعة ما يؤدي إلى إحداث آثار ايجابية، وقد يحدث العكس من خلال فرض الضرائب الغير مباشرة فيتحمل عبئها ذوي الدخول المنخفضة من خلال الطلب على السلع واستهلاكها، وبالتالي تؤدي إلى إحداث آثار سلبية من خلال التوزيع الغير عادل.

5.2- اثر الضريبة على المستوى العام للأسعار:[1]

ويحدث ذلك إذا قامت الدولة بفرض الضريبة مباشرة أو غير مباشرة، فتكون أثارها مختلفة حسب السياسة المطبقة توسعية أو انكماشية، فإذا طبقت الدولة سياسة ميزانية انكماشية بالرفع من قيمة الضرائب المباشرة تقل أرباح الشركات ودخول الأفراد فتنخفض القدرة الشرائية ويقل الطلب فتنخفض الأسعار.

وتختلف الآثار في حالة الرفع من قيمة الضرائب الغير مباشرة، فيرفع المنتج سعر السلع لتعويض النقص والخسارة ويتحملها المستهلك، وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تضخم نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار بعد ارتفاع التكاليف دون حدوث زيادة في الإنتاج كما يبينه الشكل(07) أدناه.

الشكل (07) : آلية تأثير الضرائب بعد تطبيق سياسة انكماشية.

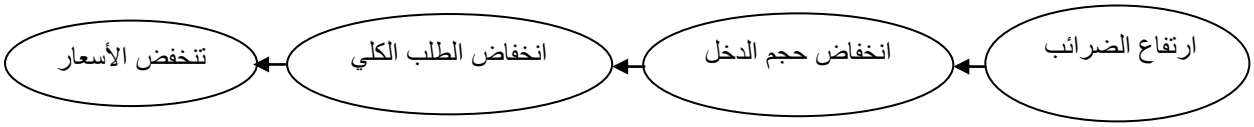

المصدر: من إعداد الباحث

حيث يبين الشكل (7) كيف يؤدي الرفع من قيمة الضرائب من خلال تطبيق سياسة مالية انكماشية، إلى انخفاض حجم الدخل الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب الكلي فتنخفض الأسعار، كما يوضح ذلك الشكل (08) أدناه من خلال استخدام الدولة سياسة ميزانية انكماشية عن طريق فرض الضرائب قصد التأثير على التضخم.

الشكل (08): يوضح اثر الضرائب في معالجة التضخم

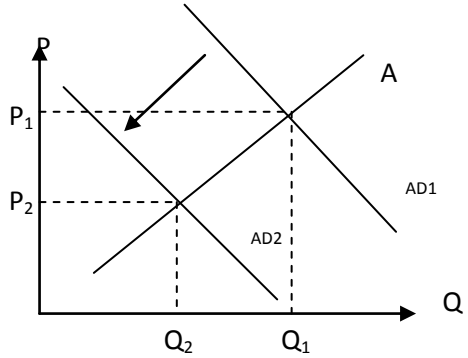

المصدر:د.محمد العربي ساكر(2006)، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص:43.

[1] إسحاق خديجة(2017)، "سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية"، مرجع سبق ذكره، ص:32-33.

حيث يظهر من الشكل (08) أنه ولمعالجة التضخم، تستخدم الدولة سياسة ميزانية انكماشية عن طريق فرض الضرائب، فينتقل منحنى الطلب الكلي (AD1) إلى اليسار (AD2)، ويلتقي مع منحنى العرض الكلي(A) عند نقطة توازنية جديدة، فينتج عنه انخفاض في السعر p_1 إلىp_2، لينخفض الإنتاج بعدها (Q_1) إلى (Q_2) نتيجة زيادة العرض عن الطلب في الأجل القصير ليعود التوازن.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لسياسة الميزانية

لقد نشأت سياسة الميزانية من خلال نشأة المالية العامة والتي تطورت مع بداية ظهور الدولة، إذ كانت المجتمعات تعيش في شكل تجمعات تخضع لأعراف وقواعد تنظم الجماعة ولها ماليتها الخاصة بها ، إلى أن تطورت مع مرور الوقت واعتمدت كسياسة اقتصادية الهدف منها تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية للدول المتقدمة وحتى النامية .

المطلب الأول:سياسة الميزانية عبر العصور

إذ مرت سياسة الميزانية بعدة مراحل تطورت من خلالها عبر العصور.

1- سياسة الميزانية في العصور الوسطى:700-1500م:

حيث غلب في هذه الفترة الطابع الديني والذي كان مصدره الكنيسة، حيث ارتبط الاقتصاد بالفكر الديني وظهر ذلك من خلال كتاب SAINT THOMAS عن أخلاقيات التجارة والربا والثمن العادل وبنى كل مناقشاته على **افتراضين:**

أ- احتلال النشاط الاقتصادي مكانا ثانويا بعد النشاط الإنساني المتعلق بمقاومة النفس الإمارة بالسوء.

ب- إخضاع النشاط الاقتصادي للقواعد الأخلاقية كأي نشاط إنساني.

وميز هذه الفترة اندماج مالية الحاكم الخاصة مع مالية الدولة، فمن خلال النفقات لا يوجد تمييز في ما يخرج من ذمة الدولة أو من الحاكم، أما الإيرادات فكانت تحصل عنوة عن طريق مصادرة السلع وتسخير الناس للقيام بالأعمال مجانا.[1]

2- سياسة الميزانية في العصر الإسلامي:

لم يكن للعرب قديما قبل الإسلام نظم مالية خاصة بهم، وبعد دخولهم الإسلام فقد بين القران والسنة معالم وحدود التعامل في المال حتى أضحت نظاما متكاملا، وقد اشتملت على:

[1] حامد عبد المجيد دراز(2000)، "مبادئ المالية العامة"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص:5.

– **من خلال الإيرادات:** فقد قسمت إلى دورية وغير دورية(لا تتكرر سنويا)، وقد نظمت عبر بيوت في زمن خلافة عمر بن الخطاب.

ا–بيت الزكاة

ب– بيت الخراج والجزية والعشور.

ج– بيت الغنائم والفيء والركاز.

د– بيت الإيرادات الأخرى.

– **من خلال النفقات**:فقد قسمت هي الأخرى إلى قسمين:الإنفاق الحكومي والأهلي.

الإنفاق الحكومي: حسب طبيعة الإيراد التي تمول الإنفاق الخاص به وكذا الاستثناءات التي ترد في السنة.

الإنفاق الأهلي: وهي إنفاقات مكملة والغاية منها التكافل والتضامن مع المحتاجين من خلال منحهم الصدقات والكفارات والوصايا.

واتضحت ملامح سياسة الميزانية في العصر الإسلامي من خلال الأصول الاقتصادية التي جاء بها القر آن والسنة والمحددة للإيرادات والنفقات والموازنة بينهما.

- كما تعتبر هاته الأصول ضوابط شرعية لا يجوز الإخلال بها مهما اختلف الزمان والمكان.
- أما الأصول التي ترتكز على الاجتهاد فيمكن إعادة النظر فيها باختلاف الزمان والمكان.

ومن خلال ملامح سياسة الميزانية في الإسلام اتضح أنها تشكل نظاما محكما ومتكاملا أساسه توزيع الثروة وترشيد الإنفاق وأخلاقية النشاط الإنتاجي والتبادلي.[1]

[1] محمد خير العكام(2018)، "المالية العامة1 الإيرادات والنفقات"، الجامعة الافتراضية السورية، ص ص18-20.

المطلب الثاني: تطور سياسة الميزانية عبر المدارس الاقتصادية

بعد تطور سياسة الميزانية عبر العصور، تم تبني الأفكار من طرف الاقتصاديين عبر مدارس عدة من خلال إبداء آراءهم.

1- تطور سياسة الميزانية عند التجاريين:

من رواد هذه المدرسة **كيناي** و**ويليام بيتي petty** اللذان يريان بأنها تسعى إلى الرفع من النشاط الاقتصادي وتحقيق الربح للتجار، كما نادى بضرورة ترشيد النفقات وعدم الإفراط في فرض الضرائب وأن الدولة يقتصر دورها في تقديم الخدمات العامة كالإدارة، العدل، الدفاع.[1]

وترتكز على مبادئ نذكر منها:[2]

- عدم التدخل في القوانين كونها طبيعية وهي الهبة.
- حصر تدخل الدولة في تقديم الخدمات العامة فقط.
- الحرية التامة للأفراد في النشاطات الاقتصادية.

2- تطور سياسة الميزانية عند الطبيعيين:

ومن روادها **الاقتصادي كيناي**، حيث بنى أصحاب هذه المدرسة أن الطبيعة هي من تحكم البشر وأن النشاط الاقتصادي يخضع لقوانين مستمدة من الطبيعة، وركزوا جل عملهم ونشاطهم على الزراعة وفرضوا عليها ضرائب كونها تعد المنتج الوحيد الذي يخلق الناتج الصافي، وأهم ما ميز هذا العصر هو قوة الربط بين فرض الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي، كما وحدوا الضريبة ونادوا بضرورة إعادة ضخها في حركة النشاط الاقتصادي.[3]

---

[1] أوكيل حميدة(2016)، "دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس، 2016، ص 5.

[2] مدحت القرشي(2008)، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، ص 208.

[3] أوكيل حميدة(2016)، دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص6.

3- تطور سياسة الميزانية في الفكر الكلاسيكي:

ومن أهم رواد الفكر الكلاسيكي **دافييد ريكاردو** و**جون ستيوارت ميل**، **آدم سميث**، هذا الأخير صاحب كتاب ثروة الأمم سنة 1776، وترتكز مبادئ الفكر الكلاسيكي على:[1]

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

- حيادية الدولة وأن آلية الأسعار كفيلة بتحقيق التوازن التلقائي بين الطلب الكلي والعرض الكلي دون الحاجة لتدخل الدولة وأن دورها الأساسي يتمثل في توفير الحماية وتعرف بالدولة الحارسة.

- أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، فالدافع الفردي هو أساس سياسة الميزانية.

- ضرورة توازن الموازنة السنوية.

- رفض فكرة العجز الموازني واللجوء إلى القروض لتغطية النفقات إلا في الحالات الاستثنائية.

4- تطور سياسة الميزانية عند الكنزيين:

بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وانكماش الاقتصاد ظهرت أزمة الكساد العظيم 1929-1933، وظهر الفكر الكنزي الذي انتقد قانون ساي للمنافذ، كما نادى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، وبين أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل.

وبذلك فقد أعطى للاقتصاد فكر جديد تنبثق عنه أسس ومبادئ أساسها تدخل الدولة في الاقتصاد وأنها كفيلة بمعالجة مشاكل أفراد المجتمع وتحقيق غاياتهم وإشباع حاجاتهم. ومن أهم المبادئ التي ركز عليها في نظريته ما يلي:[2]

- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

---

[1] هشام مصطفى الجمل(2006)، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي والإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، ص ص 53-54.

[2] محمد عوفي الكفراوي(1997)، "السياسات المالية والنقدية في ظل الفكر الإسلامي"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، ص 154.

- رفض فكرة الحياد المالي.

- رفض فكرة التوازن التلقائي.

- التوازن لا يقتصر على مستوى التشغيل الكامل.

- إمكانية التمويل بالعجز مع ضرورة ترشيد الإنفاق وتوجيهه في المشاريع الإنتاجية والتي تخلق قيمة مضافة.

- أولوية سياسة الميزانية في حل مشاكل الاقتصاد مقارنة مع السياسة النقدية.

- رفض فكرة ساي للمنافذ.

5- تطور سياسة الميزانية في إطار التوقعات الرشيدة: [1]

ومن رواد هذه النظرية **لوكاس، توماس، موث،** فلقد نادى أصحاب هذه النظرية بضرورة استخدام المعلومات المتاحة والعمل بها بعيدا عن التنبؤ لاستخدام سياسة مالية مرنة.

فهم يرون أن الاعتماد على سياسة موازنة معينة يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف، كما افترضوا أن الأسعار والأجور مرنة. وقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات، منها:

- أن النظرية تفترض أن المؤسسات الاقتصادية لديها حرية الوصول الى كافة مصادر المعلومات الضرورية التي تمكنها من بناء توقعاتها وتتجاهل تكلفة المعلومات.

- أن فكرة الرشد والعقلانية غير قابلة للتصديق، فهل يمكن أن نفترض حقا أن كل صانعي القرار أذكياء بما فيه الكفاية لاستخدام وفهم المعلومات المتوافرة بالكامل.

[1] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي(2015)، "كتاب السياسات الاقتصادية ،الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان-الأردن، الطبعة العربية الثانية، ص 57 .

6- تطور سياسة الميزانية في إطار اقتصاديات جانب العرض: [1]

ومن رواد هذه النظرية **جوارتني و ال ستروب وبوزوروث، موندیل ولافر،** حيث اعتمد أصحاب هذه النظرية على الأفكار الكنزية في بناء أفكارهم حيث انتقدوها من خلال الاهتمام بجانب الطلب الكلي وتدخل الدولة الذي أفضى إلى عدة مشاكل من بينها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وهو ما عرف **"بالتضخم الركودي"**[2*]، مما اضطرهم للاهتمام بجانب العرض الكلي والذين نادوا بأنه هو من يخلق الطلب المماثل له، حيث يرون أن تخفيض الضريبة وزيادة الحوافز يؤدي لزيادة العمالة والإنتاج، كون العبء الضريبي يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، وهو ما نادى به أصحاب النظرية ومنهم **لافر*** الذي أكد الفكرة من خلال طرحه **لمنحناه**[3**]، كما هو في الشكل (09):

الشكل (09): يبين منحنى لافر

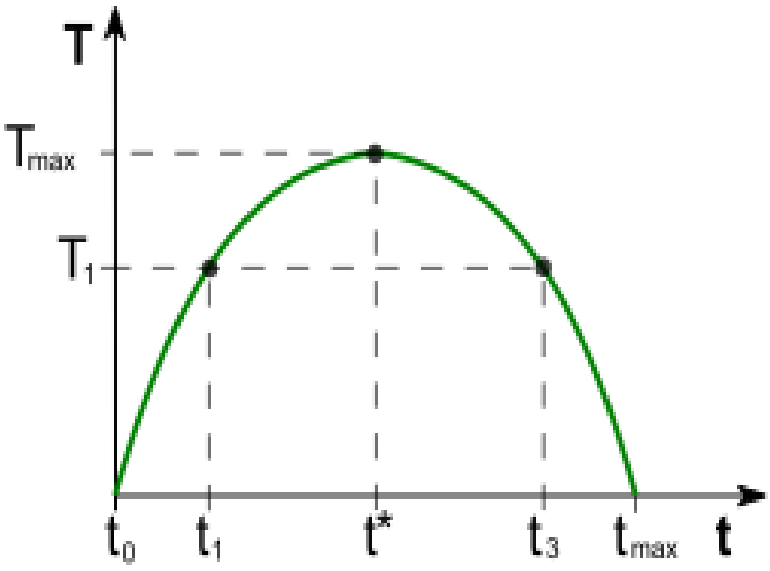

المصدر:حسن أمين(2020)، "اختبار فرضية منحنى لافر في مصر باستخدام منهجية threshold regression"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد21(العدد3)، ص ص:301-329.

[1] نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي(2015)، "كتاب السياسات الاقتصادية ،الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"نفس المرجع السابق،ص58-59.

*هي ظاهرة يتم من خلالها ارتفاع المستوى العام للأسعار المصاحب لارتفاع معدلات البطالة.

* آرثر بيتز لافر هو اقتصادي أمريكي ليبرالي، وهو أحد المنظرين الأساسيين لمدرسة اقتصاد العرض، التي ظهرت في سبعينات القرن العشرين. اشتهر بالمنحنى الذي يحمل اسمه.

**[1] منحنى لافر والذي مفاده أن كثرة الضرائب تقتل الضرائب

يظهر من خلال الرسم البياني لمنحنى لافر أن الخط الأفقي والذي يمثل محور الفواصل يمثل نسبة الضرائب، بينما يمثل محور التراتيب المداخيل الضريبية، حيث عندما تتجاوز نسبة الضرائب العتبة الحرجة " **t*** " تتراجع المداخيل تحت العتبة القصوى" **t max** ".

حيث إذا افترضنا أن الحكومة قامت بفرض نسبة ضريبة تساوي " 0" فلن تكون هناك أية مداخيل، أما إذا فرضت نسبة 100% فلن يعمل أي أحد، وبالتالي فالدخل الوطني يساوي"0".

7- تطور سياسة الميزانية في إطار المدرسة النقدية:

لقد بنى أصحاب هذه النظرية – وعلى رأسهم **ميلتون فريدمان**– أفكارهم على نقد النظرية الكنزية والتي حسبهم هي من تسببت في ظهور أزمة الركود التضخمي وعدم الاستقرار الاقتصادي نظير تدخل الدولة، كما نادوا بضرورة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وتركه لليد الخفية لتحريكه كما نادى الكلاسيك من قبل، وإعطاء دور للسياسة النقدية التي بإمكانها حل مشكلة التضخم ومعالجة الاختلالات التي سببها التدخل الحكومي وسياسة الميزانية.

كما يعتقد أصحاب هذه النظرية بأن سياسة الميزانية تؤدي أثار توزيعية بين القطاع العام والخاص[1] وتؤثر سلبيا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهو ما يعرف **بأثر المزاحمة** * .

ومما سبق يتضح أن أنصار هذه النظرية يعارضون تدخل الدولة عبر سياسة الميزانية الذي يساهم في الرفع من معدلات التضخم، كما ينادون بتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

المطلب الثالث: سياسة الميزانية في الدول المتقدمة والنامية:

حيث تختلف سياسة الميزانية حسب كل دولة ونظامها الاقتصادي المتبع، وعلى الرغم من أهميتها في جميع الدول إلا أنها متباينة.

[1] باري سيجل(1987)، "النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، ص 481.

* هي ظاهرة تعبر عن الانخفاض في الاستثمار الناتج عن ارتفاع معدل الفائدة الناتج عن الزيادة في الإنفاق الحكومي.

أولا:- في الدول المتقدمة:

- تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي:حيث أصبحت تهدف إلى تحقيقه دون النظر إلى مخلفاته وأثاره، حتى على حساب التوازن المالي وتوازن النفقات والإيرادات.
- اعتماد سياسة الميزانية كسياسة اقتصادية تهدف من خلالها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية.
- تهدف إلى معالجة التقلبات الاقتصادية كتوفير الفائض واستخدامه سنوات العجز والكساد.
- تعمل على التقليل من نسب البطالة من خلال تنشيط الطلب وزيادة الإنتاج.[1]
- فعالية النظام الضريبي نتيجة الكفاءة الإدارية الموجودة بالدول ذاتها، حيث تتفاوت نسبة الضريبة إلى الدخل القومي .%30
- اللجوء إلى الإيرادات كسلاح هام لمعالجة التضخم في فترات التوسع عن طريق الإنفاق العام على الاستثمار.
- تنوع الأنشطة الاقتصادية و الرفع من نصيب الفرد في الدخل الحقيقي.

كما يميز اقتصاد الدول المتقدمة قوة ومرونة جهازها الإنتاجي، وارتفاع معدلات النمو فيها وتشجع الاستثمار الخاص الذي يخلق قيمة مضافة. كما تسعى سياسة الميزانية في هاته الدول إلى سد أية فجوة تضخمية أو انكماشية قد تحدث من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي.[2]

ثانيا:- سياسة الميزانية في الدول النامية:

حيث تتميز الدول النامية بعدة **خصائص** نذكر منها:[3]

[1] مجدي شهاب(2006)، "أصول الاقتصاد العام المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، مضر، ص431.

[2] Hasan oualid(2015), www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=69687, (consulté le 02-05-2020)

[3] هادف حيزية(2014)، "العجز المالي في الدول النامية ودور السياسات المالية في علاجه "، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 21، ص ص 122-141.

1- ضعف الهياكل الإنتاجية (زراعية، صناعية، ... الخ)

2- عدم القدرة على التنويع الاقتصادي نظرا لضعف وعدم المرونة في جهاز الإنتاج، وعدم قدرته على تشغيل الموارد الإنتاجية العاطلة، والاعتماد على التبعية الخارجية من خلال الاعتماد على الاستيراد بالدرجة الأولى دون تشجيع الإنتاج المحلي وبالأخص الواردات من السلع واسعة الاستهلاك لتلبية حاجيات الطلب المحلي.

3- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي: حيث أن إجمالي سكان البلدان النامية يقل متوسط نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العام.

4- عدم كفاءة المؤسسات المالية.

5- انخفاض الدخل القومي وارتفاع الاستهلاك مقارنة بالادخار والاستثمار.

6- الأسعار: استمرار معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، نتيجة تطبيق سياسات نقدية وميزانية من شأنها السيطرة على الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار.

7- العجز الموازني المستمر حيث أن 90% من الدول النامية لا يتجاوز متوسط الدخل فيها 1500 دولار، ويتم تمويل العجز فيها عن طريق الإصدار النقدي نتيجة عدم مرونة جهاز الإنتاج.

8- عدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر كثيرا على الدول النامية من خلال هروب الاستثمارات الأجنبية والعملة الصعبة.

9- السياسة الضريبية:[1]

9-1.ضعف الأنظمة الضريبية وجمودها، حيث تتفاوت نسبة الضريبة إلى الدخل القومي 5-10% وهي منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، وبالتالي تعتبر السياسة الضريبية في الدول النامية غير فعالة في تعبئة الموارد المحلية.

9-2. تخلف الأجهزة الإدارية للنظم الضريبية من خلال انخفاض الكفاءة للأجهزة القائمة على تطبيق الضريبة.

[1] محمد مدلول علي(2008)، واقع السياسة المالية في البلدان العربية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 15(العدد1)، ص ص:133-149

9-3. سيطرة أصحاب المصالح الخاصة على المؤسسات التشريعية ووقوفهم أمام محاولة تطوير النظم الضريبية.

9-4. انخفاض الوعي الضريبي لدى الأفراد يسمح بوجود ظاهرة التهرب الضريبي وكذا الغش ما يساهم في إضعاف الإيرادات الضريبية.

9-5. هيمنة الضرائب الغير مباشرة على الهيكل الضريبي نظرا لسهولة جبايتها من خلال فرضها على الإنتاج والاستهلاك، فتنعكس على الأسعار سلب، وبالتالي حصول تضخم.

9-6. انخفاض نسبة الضرائب المباشرة من مجمل الإيرادات وتقدر بـ:5-10% في حين تقدر بـ: 30% في الدول المتقدمة.

10- سياسة الإنفاق العام:[1]

10-1.ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية غير المنتجة ما يؤدي لانخفاض الإنفاق الاستثماري وبالتالي الإنتاج، وترتفع معدلات التضخم بسبب ارتفاع الطلب الكلي مقارنة مع العرض الكلي الناجم عن انخفاض الطاقة الإنتاجية.

10-2. تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع في الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، فضلا عن زيادة استثمارات ذات قيمة مضافة.

10-3. إن استمرار توسع الصناعات الاستهلاكية المحلية في البلدان النامية يتطلب وجود سوق واسعة لمنتجاتها، وهذا يحد من السياسة الانفاقية الهادفة إلى ضبط الاستهلاك.

أهداف سياسة الميزانية في الدول النامية:

- صغر حجم الموازنة العامة لضعف مصادر الإيرادات، ونظرا للخصائص التي تميز الاقتصاديات النامية فهي تعمل على تمويل الموازنة أكثر من تمويل التنمية كما تجد صعوبة في تطبيق سياستها بسبب الظروف التي تسود الدول وتهدف سياسة الميزانية

[1] محمد مدلول علي، واقع السياسة المالية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 133-149.

في الدول النامية إلى اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتحقيق التراكم الرأسمالي المنتج (الاستثمار) للتقليل من البطالة والحد من التقلبات التجارية ودورة الكساد والانتعاش، كما تهدف إلى:[1]

- **1- تعزيز تراكم رأس المال** لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليل حدة التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

- **2- ضبط الاستهلاك** :[2] فتقليص الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الادخار فيزيد الاستثمار ومن ثمة الدخل القومي فيرتفع مستوى المعيشة لدى الأفراد.

3- تحديد أولويات التنمية:[3] من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي أي البنى التحتية الأساسية لأي اقتصاد.

- **4- تكوين الفائض** :[4] يتمثل هذا الفائض في تعبئة الادخارات لدى قطاع الحكومة الأكثر قدرة من النشاط الخاص في تحديد أولويات الاقتصاد .

- **5- توزيع عادل للثروة والدخل:** إذ تسعى سياسة الميزانية إلى تحقيق توزيع عادل للثروة والدخل، على الرغم من تناقض المؤشران كون النمو يحتاج إلى المزيد من المدخرات، والتوزيع العادل يتسبب في تقليل المدخرات الكلية.
- 6- زيادة معدل الوفورات وعدم تشجيع الاستهلاك الفعلي والمحتمل، وتنويع تدفق الاستثمارات والإنفاق من الاستخدامات غير المنتجة إلى القنوات المرغوبة اجتماعيا، والعمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال توفير السلع على نطاق واسع.

وعليه فهناك اختلاف في الدول النامية ذات النزعة المركزية الشديدة والتي غالبا ما تعول كثيراً على سياسة الميزانية باعتبارها المؤثرة في المجتمع عبر آليتي الإنفاق العام والإيرادات العامة، وبالتالي نجد الأمر مختلف في الدول ذات التوجه الحر في القيادة أو الرأسمالية أو ذات النزعة اللامركزية، فسياسياً من غير المجبذ أن تسيطر الدولة على كافة أوجه الإنفاق من أجل الضغط لتحقيق مصالح خاصة،

[1]Hasan oualid(2014), www.jordanzad.com/index.php?page=article&id=69687, consulté le 02-05-2020.

[2]هادف حيزية(2014)، "العجز المالي في الدول النامية ودور السياسات المالية في علاجه ،مرجع سبق ذكره، ص ص 122-141.

[3]هادف حيزية(2014)، "العجز المالي في الدول النامية ودور السياسات المالية في علاجه ،مرجع سبق ذكره، ص ص 122-141.

[4] هادف حيزية(2014)، "العجز المالي في الدول النامية ودور السياسات المالية في علاجه ،مرجع سبق ذكره، ص ص 122-141.

واقتصادياً من خلال أن حصر الإنفاق بيد الدولة سيثقل كاهلها، وبالتالي يجعلها قاصرة في توفير السلع والخدمات العامة بالكم والنوع المطلوب.

وهذا ما يجعلنا أمام جدل هام وهو أن سياسة الميزانية لن تكون ناجحة وفعالة إلا في ظل سياسة نقدية مرنة، ما يعني تغير نهج الدولة التحفظي نحو اتجاه أكثر مرونه من خلال تفعيل أدوات سياسة الميزانية عبر آلية الحرية الاقتصادية المقننة والمنسجمة مع طبيعة الهيكل الاقتصادي والإنتاجي للدولة، ليساهم في دعم عجلة التنمية الاقتصادية، ومن أجل ضمان فاعلية سياسة الميزانية بالشكل الذي يجب أن تكون عليه.[1]

[1] إيهاب علي النواب(2017)، ملامح السياسة المالية وفاعليتها في الدول النامية، شبكة النبأ المعلوماتية، الموقع: m.annabaa.org/arabic/economicarticles/12193، تاريخ الاطلاع: 25-06-2021.

الخاتمة

لقد أولت الدول اهتمامها بسياسة الميزانية بعد أزمة الكساد الكبير1929، واعتمدتها كحل لمشاكل الاقتصاد وتحفيز الطلب الكلي وإعادة بعث الاقتصاد، بعد استخدامها من طرف كينز، وبعد تهميشها من طرف الاقتصاديين الكلاسيك الذين نادو بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن السوق كفيل بحل المشاكل وتحقيق التوازن الاقتصادي.

وتعتبر سياسة الميزانية أداة في يد الدولة للتحكم في الاقتصاد، وذلك عن طريق أدواتها المتمثل في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية وسياسة الدين العام، من خلال زيادة تنشيط الطلب الكلي الذي يؤثر إيجابا على الاقتصاد وتسهل من مهمة الدولة في تحقيق هدفها المتمثل في النمو الاقتصادي الذي عادة ما يكون مشكلا مستعصيا يصعب على الدولة تحقيقه.

الفصل الثاني:الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية حيث قاموا بتطوير نماذج ونظريات تساهم في تفسيره وتبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه ،بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد ذلك لان الناتج الوطني سوف يتزايد بنسبة اقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة إلى غاية نموذج بارو الذي أكد على ضرورة استخدام سياسة الميزانية وكذا بعض العناصر الأخرى التي تحدد نسب النمو الاقتصادي في المدى الطويل .

كما أصبحت الدول تعمل جاهدة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدلات النمو وبحثت في مصادره وطرق قياسه، والعمل على إزالة ومحاربة كل المعوقات التي تحول دون الحصول على معدلات فعالة في التنمية والخروج من دائرة التخلف والفقر.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية النمو الاقتصادي من خلال المفاهيم المتعلقة به وبالتخلف والتقدم والتنمية والبحث في طرق قياسه وأهميته في اقتصاديات الدول، ثم إلى تطور مصطلح النمو الاقتصادي ونظرة الاقتصاديين له، وقد تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: التطور التاريخي لمفهوم النمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تبحث عنه الدول، لما له من آثار ايجابية على الأفراد والمجتمعات بصفة عامة، فهو يكتسي أهمية بالغة من خلال الرفع من مستوى الناتج المحلي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي الرفاهية، وهناك العديد من الطرق التي تسعى الدول إلى إتباعها لتحقيقه كزيادة السلع الرأسمالية المادية من خلال زيادة إنتاجية العمل.

كما للنمو عديد العوامل تحدده وأخرى تؤثر عليه، ولذا ارتأينا أن نسلط الضوء في هذا المبحث على مفهوم النمو الاقتصادي والإلمام به.

المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية

حيث كثيرا ما يقع الباحثون في خلط المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

1- **مفهوم النمو الاقتصادي:** حيث يعرف بأنه الزيادة السنوية في إنتاج السلع والخدمات لفترة زمنية ويعبر عنه بالدخل.[1]

كما يعرف [2] تم تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة كبيرة في الإنتاج في المدى الطويل وهو عملية يتم من خلالها توليد دخل إضافي بما يضمن عملية التشغيل وتطوير المستوى المعيشي.

و يعتبر زيادة للناتج المحلي الإجمالي للفرد مصحوبا بالتغير في هيكل الاقتصاد.

ويتطلب النمو الاقتصادي زيادة إنتاج للسلع والخدمات بمعدل أكبر من زيادة النمو السكاني (**قانون أوكن** والذي ينص على أن الزيادة بمقدار نقطة واحدة في معدل البطالة الدوري ترتبط بنقطتين مئويتين من النمو السلبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي).

[1] Mladen m.ivic(2015), « economic growth and development », journal of process management-new technologies, international, university of banja luka, vol 3, n° 01, p55.
[2] Gharyeni abdelatif(2015), « External Debt, Economic Growth and Crisis in Developing Countries: A brief Theoretical, Historical and Statistical Overview », mpra paper, université de carthage, p22.

كما **يعرفه**[1] **فانهوف** على أنه الزيادة الكمية والنوعية في الإنتاج المحلي وتحسين الإنتاجية على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا.

ويعرف النمو الاقتصادي[2] على أنه كل زيادة في إنتاج السلع والخدمات تكون أكبر مقارنة بزيادة النمو السكاني لتحقيق المستوى المعيشي للأفراد.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل يتمثل في كون النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة حقيقية سنوية في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه في المدى الطويل.

كما أن النمو الاقتصادي لا يعبر على التقدم أو التخلف الاقتصادي لأي دولة، ويظهر ذلك من خلال الدول المتخلفة والتي تسجل معدلات نمو مرتفعة في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي لا تحصل عليه الدول المتقدمة وذلك راجع لاقترابها من حالة التشغيل الكامل، كون النمو الاقتصادي متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج الوطني لعدة سنوات دون النظر إلى إشباع الحاجات العامة للأفراد.[3]

2- مفهوم التنمية:

تعرف التنمية الاقتصادية حسب هيئة الأمم المتحدة لسنة 1956 بأنها: عملية يتم من خلالها ربط وتوحيد الجهود المختلفة وظافرها أفرادا وجماعات قصد تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساهمة في تطورها بأقصى قدر ممكن.

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية تحدث من خلالها تحولات ايجابية في الاقتصاد من خلال تغيرات في هياكل الدولة المختلفة والتي تصاحب زيادة تراكمية مستمرة في الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة مما ينتج عنها تحسن في المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم.[4]

---

[1] N.LENBA et Z.BARKA(2020), « the impact of investment in education on economic growth in algeria(1980-2015) », elbashaer economic journal, university of beshar(algeria), vol.6(n°01), p977.

[2] N.LENBA et Z.BARKA(2020), « the impact of investment in education on economic growth in algeria(1980-2015) », op, cit, p977.

[3] عادل بوجنيب (2015)، "تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، المؤتمر 1:السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، ص:2.

[4] بعوني ليلى(2017)، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر 1970-2010"،مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية،المجلد 6(العدد2)، السنة 2017،ص:779-780.

3- الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

هناك اختلاف بين مفهوم النمو CROISSANTوالتنميةDEVELOPPEMENT :

حيث يعتبر النمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية فتعمل على تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة، في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، مصاحبة في ذلك تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي .

حيث يرى بونيه" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعّالاً وواعيًا، أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة."

فالنمو يشير إلى التقدم العفوي دون تدخل أي جهة، في حين أن التنمية تتم وفق خطة مدروسة تسعى من خلالها الدولة إلى إحداث النمو خلال فترة زمنية معينة.

فالنمو له مدلول كمي من خلال الزيادة في الناتج، في حين التنمية لها مدلول نوعي إذ تتضمن الزيادة فيه وكذا تنويعه وإحداث تغيرات هيكلية.

كما يحدث النمو عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج، أما التنمية الاقتصادية فتضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

إذن فالتنمية أوسع مدلولا من النمو حيث يمكن وصفها بأنها عملية مصحوبة بتغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

تصنيف الدول وفق معيار النمو والتنمية:[1]

وذلك من أجل معرفة مدى تقدم دولة ما مقارنة بالدول الأخرى، وفيما يلي أهم التصنيفات:

[1] احمد جابر بدران(2014)، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، ط1، ص ص: 39-43.

1- التصنيف البسيط:

من أهم أنواع التصنيف البسيط: تصنيف البنك الدولي وتصنيف الأمم المتحدة

1.1- تصنيف البنك الدولي:

حيث يتم مقارنة متوسط الدخل الحقيقي مع قيمة يتم ضبطها لمعرفة تخلف الدول وتقدمها ويقسم البنك الدولي إلى ثلاث مجموعات:

-مجموعة الإقتصاديات منخفضة الدخل.

-مجموعة الإقتصاديات متوسطة الدخل.

-مجموعة الإقتصاديات مرتفعة الدخل.

الجدول رقم (01): التصنيف حسب البنك الدولي

متوسط الدخل الحقيقي للفرد	تصنيف الدول	ملاحظة
اقل من 700 دولار	منخفضة الدخل	دول فقيرة
• من 700 د إلى 7000 د • من 700 د إلى 3000 د • من 3000 د إلى 7000 د	• متوسطة الدخل • متوسطة الدخل الأدنى • متوسطة الدخل الأعلى	دول متخلفة
أكثر من 7000 دولار	مرتفعة الدخل	دول متقدمة

المصدر:" احمد جابر بدران(2014)، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-43.

2.1- تصنيف الأمم المتحدة:

حيث يعتمد على الجانب الاجتماعي من خلال القيام بدراسة مشاكل الصحة والتعليم ومستوى الدخل الحقيقي ، ويتم تصنيف الدول إلى ثلاثة مجموعات كما هو مبين في الجدول رقم(02) أدناه:

الجدول رقم(02): تصنيف الدول الى ثلاث مجموعات

المجموعة	مقياس التنمية	ملاحظة	التصنيف
المجموعة الأولى	من 0.8 الى1	ذات تنمية بشرية عالية	الدول المتقدمة
المجموعة الثانية	من 0.5 إلى 0.79	ذات تنمية بشرية متوسطة	الدول المتخلفة
المجموعة الثالثة	أقل من 0.5	ذات تنمية بشرية منخفضة	الدول الفقيرة

المصدر:" احمد جابر بدران(2014)، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-43.

2- التصنيف وفق خصائص عوامل الإنتاج:[1]

ويقتضي دراسة الخصائص الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج.

1.2-العمل: فالدول النامية تتوفر على اليد العاملة لكن غير مؤهلة ما يؤدي لانخفاض الإنتاجية عكس الدول المتقدمة.

2.2-التقدم التكنولوجي: حيث تهمل الدول النامية التكوين والبحوث التطبيقية التي تحتاج إليها جل القطاعات الاقتصادية لتواكب متطلبات العصر وترفع من إنتاجيتها.

3.2-الموارد الطبيعية: حيث تعتبر عامل رئيسي ومساعد على تحقيق النمو، وزيادة الإنتاج وتحقيق فوائض إضافية، مثلما حدث مع انجلترا، إلا أن معظم الدول النامية تحتوي موارد كبيرة لكن لم تستغل، وهو ما يبين قصور تصنيف التنمية بهذا المنظور

[1]" احمد جابر بدران(2014)، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-43.

3-التصنيف وفق خصائص النشاط الاقتصادي:

حيث يتم تقسيم النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات، حسب الجدول رقم (03) أدناه:

الجدول (03): تقسيم النشاط الاقتصادي إلى ثلاث قطاعات

القطاع	مضمون القطاع	الناتج الوطني	تصنيف الدول
القطاع الأول	الزراعة و المواد الأولية	من 40% إلى 60%	دول نامية لتمركز اليد العاملة بالقطاع الأول الزراعة و المواد الأولية.
القطاع الثاني	الصناعة	من 10 % الى20%	
القطاع الثالث	الخدمات	من 20 % إلى 40%	

المصدر: احمد جابر بدران(2014)، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص:39-43.

4- التصنيف حسب الإمكانيات البشرية والطبيعية المتاحة:[1]

يتم هذا التصنيف من خلال اختيار بلد معين واعتماده كن موذج مع الأخذ بعين الاعتبار الدول المشابهة له من حيث الوفورات المتاحة له وتم التوصل إلى تحديد ثلاثة نماذج: الإفريقي والأمريكي اللاتيني ونموذج الشرق أسيوي.

1.4-النموذج الإفريقي: من خلال اختيار دولة كينيا، حيث تعتبر بلد يزخر بالموارد الطبيعية ونقص في الموارد البشرية خاصة من الناحية النوعية والاعتماد على صادرات المنتجات الأولية

2.4-نموذج أمريكا اللاتينية: ممثلا في المكسيك وهي غنية بالموارد الطبيعية والبشرية ويعتمد التصنيع فيها على الرأس المال الأجنبي وصادرات البترول.

3.4-نموذج الشرق أسيوي للتنمية: ويتمثل في تايوان التي تتميز بغنى الموارد البشرية وقلة الموارد الطبيعية وتمويل التصنيع عن طريق صادرات المنتجات الصناعية.

[1] احمد جابر بدران(2014)، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، ص: 43.

المطلب الثاني:أنواع وخصائص النمو الاقتصادي وطرق قياسه

إذ يمكن التمييز بين عدة أنواع للنمو، كما يمكن قياسه بطرق مختلفة.

أولا:- أنواع النمو الاقتصادي:

حيث يمكن تمييز ثلاثة أنواع كما يلي:

الشكل رقم (10) يوضح أنواع النمو الاقتصادي

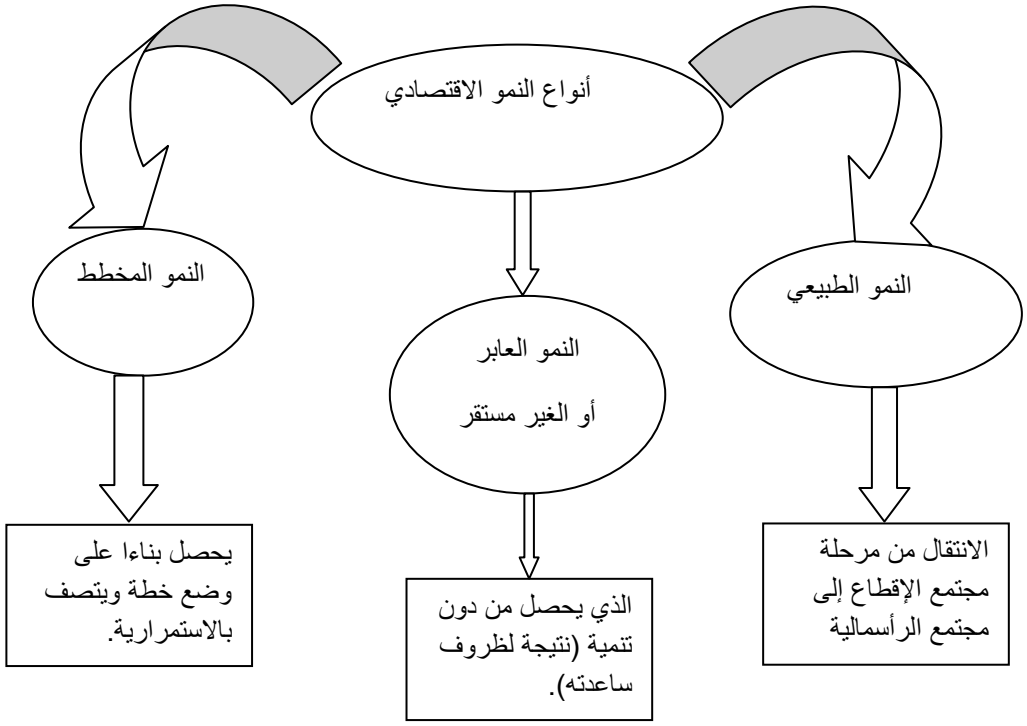

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على أطروحة دكتوراه حمداني محي الدين (2009)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر.

1- النمو الطبيعي:[1] وهو النمو الذي تم من خلاله الانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وتكوين سوق داخلية يجد من خلالها المنتج تسويق منتجاته عن طريق الطلب والعرض.

2- النمو العابر أو غير المستقر: [2] وهو النمو الذي يحصل من دون تنمية، وهو ما يميز الدول النامية عادة، كونه نتاج الظروف الطارئة(خارجية) من خلال التغير في البنى الاجتماعية والثقافية ويزول بزوالها، فهو لا يملك صفة الاستمرارية.

3- النمو المخطط:[3] وهو النمو الذي يحدث في الاقتصاد بناءا على خطة شاملة، كما يملك صفة الاستمرارية ويرتكز على مبدأ سيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وهو ما ميز الدول الاشتراكية سابقا.

ثانيا:- خصائص النمو الاقتصادي:[4]

حيث أشارkuznets إلى ست(06) خصائص للنمو تتمثل في:

1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني: وهذا ما يميز الدول المتقدمة من خلال تحقيقها معدلات مرتفعة من نصيب الفرد من الناتج وكذا النمو السكاني منذ سنة 1770 إلى وقتنا الحاضر، حيث قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات قبل الثورة الصناعية، وكذا ارتفاع معدل النمو السكاني إلى 5 مرات.

2- المعدلات المرتفعة لإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج: حيث توضح إنتاجية عوامل الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج، وأوضحت دراسات أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 70% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج.

---

[1] حمداني محي الدين(2009)، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص:8.

[2] حمداني محي الدين(2009)، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"، ص:8.

[3] همام وائل م.ابو شعبان (2016)، "أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية "،كلية التجارة، تخصص:اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية غزة، ص:17.

[4] ميشيل تودارو(تعريب ومراجعة:محمود حسن حسني وم.حامد محمود) (2006)، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، الرياض(السعودية)، ص ص:174-179.

3- المعدلات المرتفعة في التحول الاقتصادي الهيكلي: ويتمثل التغيير في التحول من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الأخرى ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية، حيث كان إجمالي قوى العمل في القطاع الزراعي سنة 1846 في الولايات المتحدة حوالي 53.5% وانخفضت إلى 7% سنة1960، وقد تحولت معظم العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.[1]

4-المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والاديولوجي: والتي عادة ما تكون مصاحبة للتحول الاقتصادي، وتعرف هذه الظاهرة بالتحديث، وقد تطرق إليها (Myrdel) في مقاله من خلال التخلف الاقتصادي في آسيا في بعض النقاط:

1.4-الرشادة:والتي تتم من خلال استحداث أساليب وامتلاك أدوات حديثة في كل شيء مصحوبا بتفكير حديث، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بعقلية تقليدية، مثلما وضح ذلك رئيس الوزراء الهندي"نهرو" أن ما تحتاجه الدول المتخلفة هو مجتمع علمي وتكنولوجي.

2.4-التخطيط الاقتصادي: لما له من تأثير كبير في عملية التنمية.

3.4- العدل والمساواة أو التوازن الاقتصادي والاجتماعي: من خلال تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروات وكذا تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع .

4.4- تحسين الاتجاهات والمؤسسات:والتي تساعد على الرفع من الإنتاجية وزيادة كفاءة العمال، وخلق المنافسة والرفع من المستوى المعيشي.

5- الامتداد الاقتصادي الدولي: حيث ومع ظهور تكتلات جديدة والعولمة، أدى ذلك إلى الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في كل المجالات بعدما كانت الدول الصناعية تهيمن على كل شيء والدول الفقيرة لا تحصل على أي فائدة بالرغم من استعمال موادها. ولكن مع تطور المجتمعات وفتح الأسواق قد أصبحت كل الأنشطة ممكنة من خلال التكنولوجيا الحديثة.

6- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: حيث يظهر أن مازالت هناك فجوة أو هوة متسعة بين الدول الغنية والفقيرة على الرغم من زيادة الناتج العالمي إلا أن الأقلية فقط ممن يتحكمون في أكثر من80% من إجمالي الناتج.

[1] ميشيل تودارو(2006)، "التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص ص:174-179

ثالثا:- طرق قياس النمو الاقتصادي:[1]

من خلال تعريف النمو الاقتصادي ومكوناته يمكن استنتاج كيفية قياسه خاصة وأنه يعتبر ظاهرة كمية، فعادة ما يقاس في الفترةT كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي للفترة(T)= الدخل الحقيقي للفرد للفترة(T)- الدخل الحقيقي للفرد للفترة (T-1)

الدخل الحقيقيللفرد للفترة (T-1)

ويمكن حسابه بطريقتين:

ا- بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق.

ب- عن طريق مؤشر الأسعار أي باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار مما يسمح بتصحيح التغيرات الناتجة عن الأسعار.

ويحسب أيضا بطريقة أخرى من طرف بعض الاقتصاديين من خلال:

دخل الفرد الحقيقي=الدخل الوطني/عدد السكان

باعتمادهم على دخل الفرد الحقيقي بدل الدخل الوطني للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي.

كما أن هناك 03 طرق لحساب النمو الاقتصادي من خلال الناتج القومي:[2]

[1] زكراك مونية(2018)، "اثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، ص:20.

[2] عدة اسماء(2016)، "اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي"، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، ص ص:61-65.

والشكل رقم (11) يوضح طرق حساب النمو الاقتصادي من خلال الناتج القومي

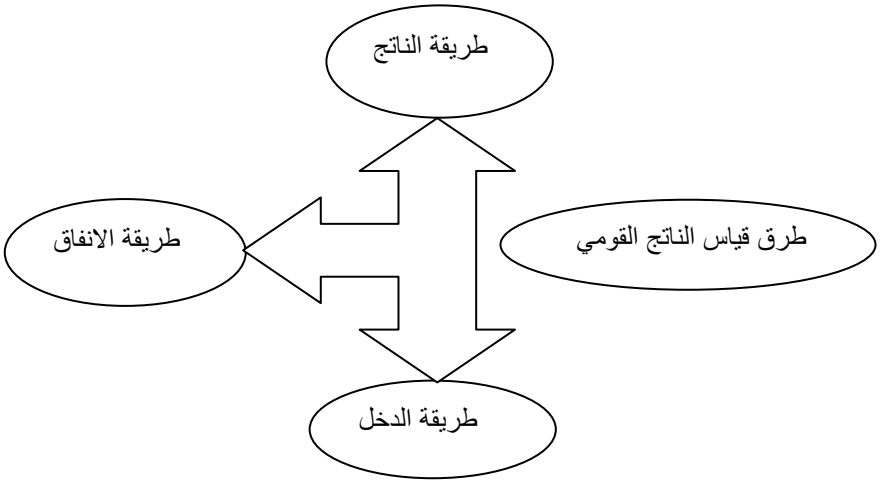

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما تم تداوله

أ. **طريقة الإنفاق** : في هذه الطريقة يتم التركيز على أنماط استهلاك الأسر والشركات والحكومة، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعادلة التالية:

الناتج الداخلي الخام =الإنفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

C=(الاستهلاك)إنفاق القطاع العائلي

I=(الاستثمار)إنفاق قطاع الأعمال

G=الإنفاق الحكومي.

(X-M)= الصادرات – الواردات(إنفاق العالم الخارجي)

والشكل التالي(12) يوضح نموذج التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح:

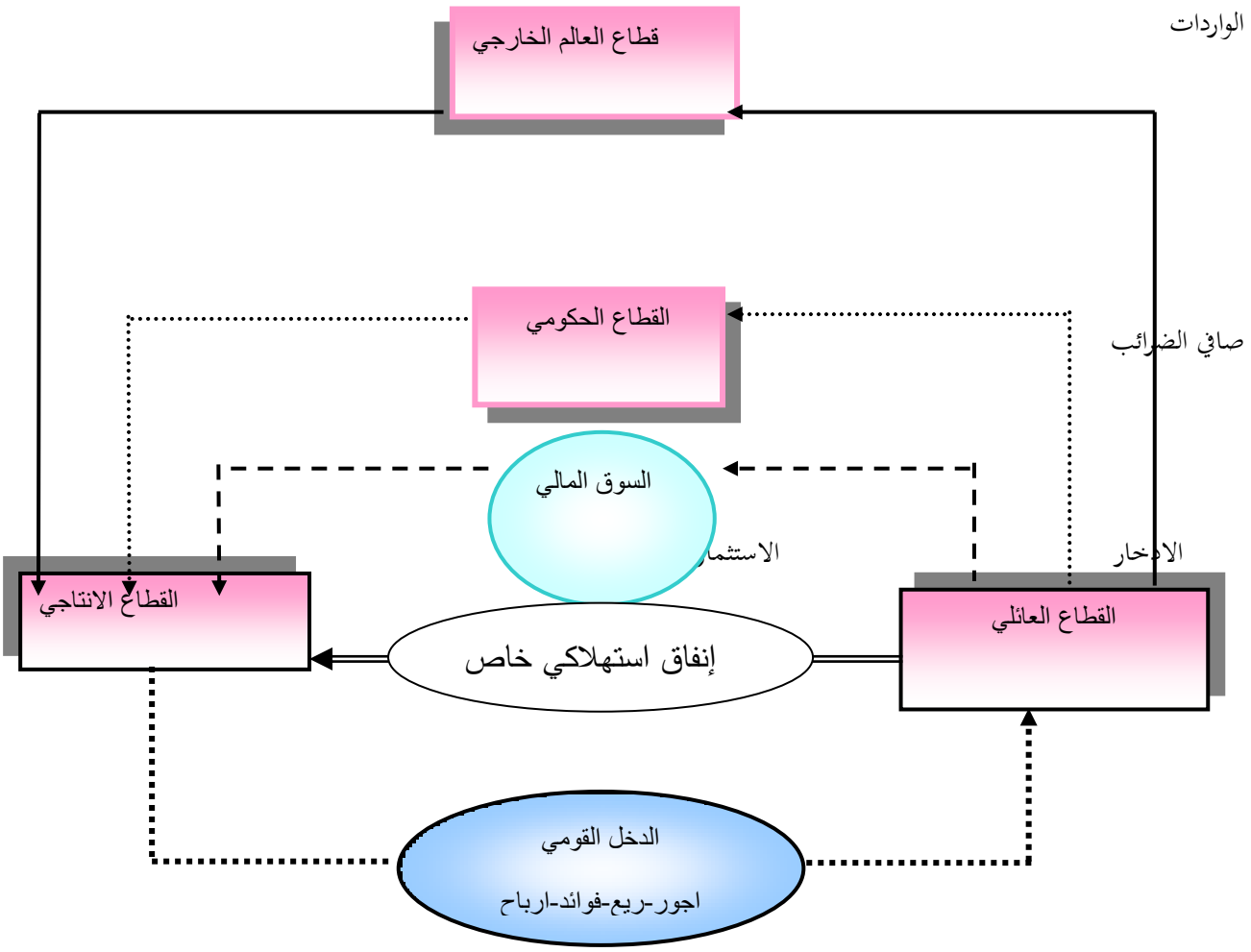

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على ما تم تداوله

ب. طريقة القيمة المضافة :وتعبر عن المساهمة الصافية في الناتج القومي

القيمة المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الاستهلاكات الوسيطية(مستلزمات الإنتاج)

ت. طريقة الدخل:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

وهي"مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة. وتتشكل من:

- الأجور والمرتبات– الأرباح – الريع– الفوائد
- صافي الناتج بسعر التكلفة (الدخل القومي) = الأجور + الفائدة + الريع + الأرباح.

وبما أننا بصدد البحث عن إجمالي الناتج مقيماً بأسعار السوق وليس بأسعار التكلفة، فنضيف الضرائب الغير مباشرة (ضرائب الإنتاج و البيع)، مطروحا منه إعانات الإنتاج .

- صافي الناتج بسعر السوق = صافي الناتج بسعر التكلفة + ضرائب غير مباشرة – إعانات إنتاج.
- الناتج القومي الإجمالي = صافي الناتج بسعر السوق + اهتلاك رأس المال.

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك.

العلاقة بين الناتج و الدخل القومي وأنواع الدخل الأخرى:

1–الناتج القومي الإجمالي =(GNP)الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات.

2–الناتج القومي المحلي = (GDP)الناتج القومي الإجمالي– صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.

=الناتج القومي الإجمالي + عوائد عناصر الإنتاج المحمولة من الخارج –عوائد عناصر الإنتاج المحولة إلى الخارج.

3–الناتج القومي الصافي(NNP) بسعر السوق= الناتج القومي الإجمالي – اهتلاك رأس المال

4– الدخل القومي = صافي الناتج بسعر التكلفة

=صافي الناتج القومي (سعر السوق) – ضرائب غير مباشرة + إعانات

ويساوي أيضاً عوائد عناصر الإنتاج المساهمة في الإنتاج بمعنى:

الدخل القومي = الأجور و المرتبات + الريع أو الإيجار + الفوائد +الأرباح.

قياس النمو الاقتصادي:[1]

ويتم ذلك من خلال دراسة الدخل القومي الذي يحسب وفق مايلي:

أ. الناتج الوطني الخام:

الذي يعبر عن مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة داخل البلدأو خارجه دون احتساب السلع الوسيطية.

ب. الناتج الداخلي الخام:

يعبر عن مجموع قيمة السلع والخدمات النهائية من طرف عوامل إنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

وتعطى علاقة الدخل الفردي كما يلي:

الدخل الفردي = (الناتج المحلي الخام + الناتج الداخلي الخام)/اجمالي حجم السكان

ج.الناتج الداخلي الخام الحقيقي والاسمي:

الناتج الداخلي الخام الاسمي هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الجارية

الناتج الداخلي الخام الحقيقي و هو قيمة مجموع السلع و الخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة.

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي .

ولكن هناك انتقادات منها :

[1] عدة اسماء(2016)، "اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ص:61-65.

1. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على سلة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.

2. إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل المباني الحكومية، الطرقات، المطارات ..الخ

3. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الايجابية مثل التعليم والصحة.

4. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق، كالتجارة الموازية ويقدرها فقط.

5. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات والمنازل المستعملة.

6. الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع .

وعليه يجب اعتماده كمؤشر وليس مقياس.

المطلب الثالث:مصادر النمو الاقتصادي ومعوقاته

للنمو الاقتصادي عدة مصادر، كما له معوقات تحول بينه وبين الدول التي تسعى جاهدة للحصول عليه.

أولا:- مصادر النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المصادر التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي نبينها في الشكل التالي:[1]

[1] همام وائل محمد ابو شعبان (2016)، "اثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية "، مذكرة ماجيستر، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة-فلسطين، ص ص:21-22.

الشكل (13):يوضح مصادر النمو الاقتصادي

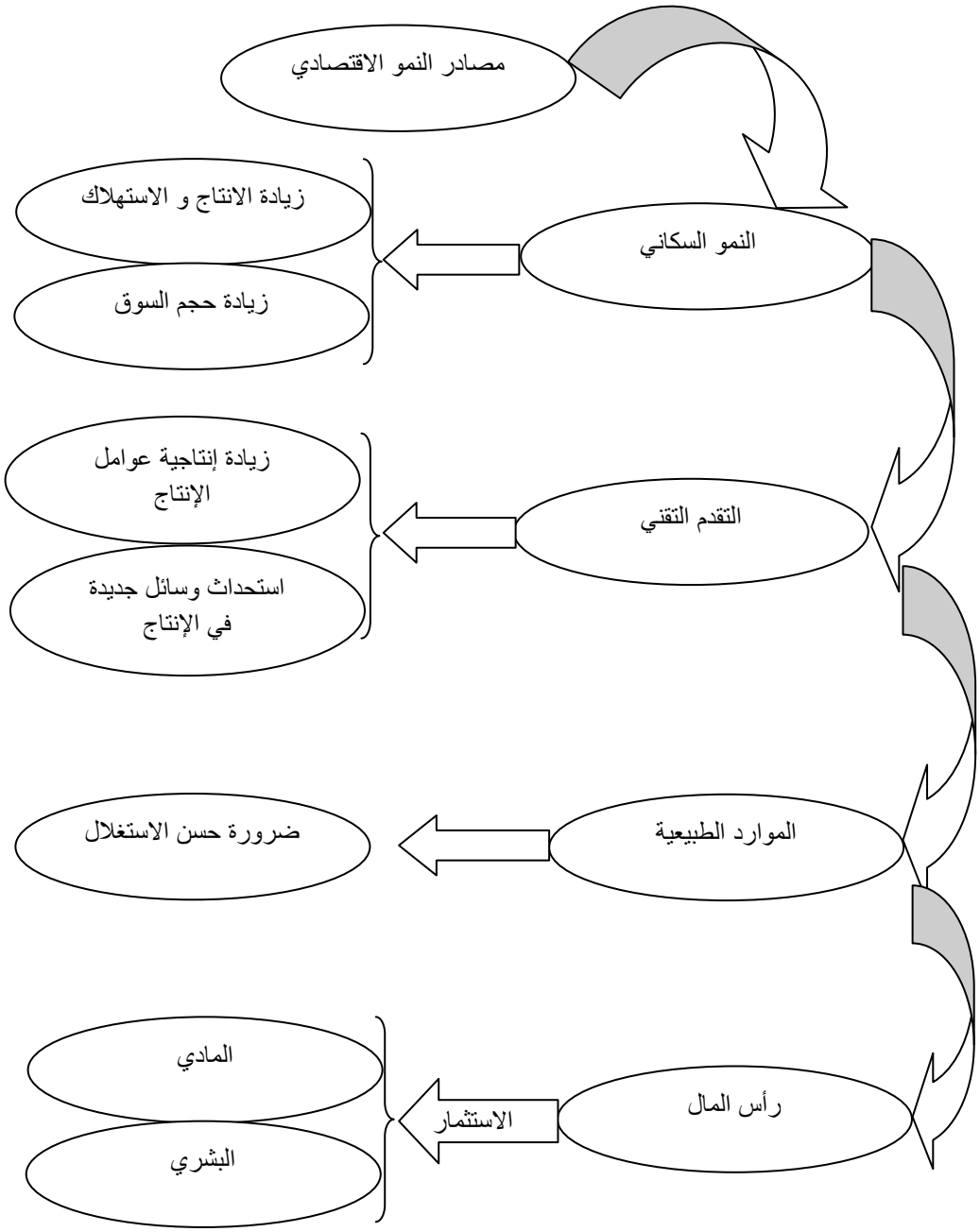

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على ما تم تداوله

1- **النمو السكاني**: وذلك من خلال الزيادة في عدد السكان مما يسمح بزيادة أكبر في عدد العمال المنتجين وكذا زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق، كما يمكن أن يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي.

2- التقدم التقني:حيث يعتبر عامل مهم في النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج مع الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج، وكذا استحداث وسائل جديدة في الإنتاج وتحسين نظم الإدارة.

3- الموارد الطبيعية:حيث تعد من أهم مصادر النمو شريطة حسن استغلالها مع عدم التبذير، كون سوء استغلالها يؤثر بالسلب ويؤدي إلى تدني معدل النمو الاقتصادي.

4- رأس المال:والذي ينقسم إلى قسمين:مادي وبشري.

فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال فهذا يعني انه قادر على زيادة التراكم الرأسمالي. فمن خلال ادخار جزء من الدخل ليتم استثماره وبالتالي يزيد الناتج ويزيد التراكم الرأسمالي.

ثانيا:- معوقات النمو الاقتصادي:[1]

على الرغم من تحقيق النمو الاقتصادي معدلات فعالة في دول العالم إلا أن هذه الدول واجهت العديد من التحديات أعاقت طريقها في سبيل الوصول للنمو، نذكر منها:

1- عوائق اقتصادية: وهي ما تحول دون تحقيق التنمية خاصة بالنسبة للدول النامية وتتمثل في:

1.1- الدائرة المفرغة للفقر: وذلك من خلال تدني دخول الأفراد الأمر الذي يؤثر على الادخار وبالتالي الاستثمار، فينخفض الناتج المحلي الإجمالي، وكذا المديونية الخارجية.

2.1- تزايد عدد السكان الذي يؤثر سلبا على الدخل الفردي.

3.1- ضيق حجم السوق: حيث تعاني الدول النامية من مشكل نقص السلع والخدمات، والنمو يتطلب إنشاء مصانع كبيرة الحجم ورفع كفاءة التشغيل وزيادة الإنتاج بأقل التكاليف والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

[1] كبداني سيد احمد(2013)، "اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، ص ص:32-34.

2-عوائق سياسية ونظامية:

1.2- التبعية السياسية:

وهو ما تعاني منه جل الدول المستعمرة سابقا رغم استقلالها سياسيا، حيث تستمد قوانينها من نظم مستعم ربها والتي قد تتعارض مع الأعراف، كما تستخدمه الدول كورقة ضغط ما يجعلها تسيطر عليها وتمنعها من بناء قاعدة تصنيع وتسعى إلى تسويق منتجاتها داخل الدولة وبالتالي تؤثر سلبا على تحقيق النمو.

2.2- عدم الاستقرار الأمني:

حيث يعتبر الاستقرار الأمني شرط ضروري خاصة للمستثمرين الأجانب للمساهمة في التنويع الاقتصادي وعلى اثر ذلك يطلب من الدول النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية للسماح بتنفيذ مخططات التنمية.

3.2- عوائق اجتماعية: حيث من الممكن أن تؤثر التنمية في أولى مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع ما يساهم في تدني دخولها وقد تنتشر البطالة وذلك لما يتطلبه النمو من تعزيز قدرات التعليم والتدريب والرفع من الكفاءة الإنتاجية والمهنية.

2-4- عوائق تكنولوجية:[1] حيث تعرف الدول النامية تخلفا كبيرا في مجال الحصول على التكنولوجيا واستعمالها ما يساهم في الحد من خلق قيمة مضافة، وكذا ضعف أداء قطاع البحث العلمي وضعفه، وهجرة الأدمغة إلى الخارج.

[1] نوي طه حسين وآخرون(2018)، "إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية "، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة الصديق بن يحي جيجل، المجلد1(عدد خاص)، ص:84.

المبحث الثاني: تطور مفهوم النمو الاقتصادي عبر العصور(نظريات)

لقد اهتم الاقتصاديون منذ زمن بعيد بالنمو الاقتصادي بدءا بالكلاسيك وعلى رأسهم ادم سميث والذين بنوا تحليلهم على حرية المنافسة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج دون تدخل الدولة، كما عملوا على البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، إلى أن ظهرت النظرية الكنزية بعد الأزمة العالمية 1929 لتتوالى أفكار الاقتصاديين ويظهرون فيما بعد بأفكار جديدة ومبادئ أخرى منتقدين بذلك من كان قبلهم وفيما يلي نستعرض أهم النظريات والنماذج الخاصة بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول:النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

ومن أهم رواد هذه النظرية، ادم سميث في كتابه"طبيعة وأسباب ثروة الأمم" و ريكاردو وفرانك رمزي وشومبيتر ومالتوس.

وتم اعتبار التراكم الرأسمالي شرط ضروري للنمو ومصدره زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج المستخدمة ويجب أن يسبق تقسيم العمل والتخصيص اللذان يزيدان من الكفاءة.

وقد اتفق معه ريكاردو إلا انه لم يهتم بفكرة التخصص وتقسيم العمل وإنما اهتم بالتقدم الفني في حين أن شومبيتر اختلف مع فكرة أن تكون الأرض هي المصدر الرئيسي للثروة وأن ندرتها هي السبب في تباطؤ النمو الاقتصادي وأشار شومبيتر في كتابة عن الدورات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي لا يحدث عادة بشكل مستقر ومنتظم ، إنما يحدث بقدر سرعة استقدام التوليفات الجديدة من المنتجات أو طرق الإنتاج، أي أن المصدر الأساسي للنمو يكمن في الابتكارات، كما أن استمرار هذا النمو يتوقف علي المدة التي تبقي فيها هذه التوليفات مطلوبة بالأسواق.[1]

مما سبق يتضح أن المدرسة الكلاسيكية ركّزت علي ما يلي:

معدل التكوين الرأسمالي باعتباره عنصرا رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، مؤكدة علي أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار.

[1]NEKKAL Fatima(2015), « mutations structurelles du système éducatif en ALGERIE et refondation économique, thèse de doctorat, IREDU, université de bourgogne, p:147-148.

وأضاف شومبيتر باعتباره من رواد الفكر الكلاسيكي عنصر التقدم الفني والابتكار ليصبح عاملاً رئيساً في محددات النمو الاقتصادي.[1]

وفيما يلي **النموذج الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:**

حسب ادم سميث أساس النمو الاقتصادي هو تقسيم العمل، وال ذي يحد من الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما يعتبر عملية النمو الاقتصادي عملية تراكمية، إذ أن تراكم رؤوس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفائض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وهو يعتبر فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك هو سر التقدم الاقتصادي.

وحسب ادم سميث فإن عملية الإنتاج تقوم على أساس ثلاث عوامل رئيسية، تتمثل في الأرض، العمل، رأس المال، حيث تكون دالة الإنتاج حسبه كما يلي:

$$Y=f(L,K,N)$$

حيث أن:

Y: الإنتاج

L: العمل

K:رأس المال

N: الأرض

ويرى ادم سميث أن معدل النمو السنوي لناتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج، حيث:

$$\frac{dy}{dt}=\left(\frac{df}{dl}*\frac{dl}{dt}\right)+\left(\frac{df}{dk}*\frac{dk}{dt}\right)+\left(\frac{df}{dt}*\frac{dN}{dt}\right)$$

حيث :

[1] هبة السيد محمد سيد احمد(2017)، "تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص:57-59.

$\frac{dY}{dt}$: معدل النمو الناتج السنوي.

$\frac{df}{dL}$:الإنتاجية الحدية للعمل.

$\frac{df}{dK}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

$\frac{df}{dN}$: الإنتاجية الحدية للأرض

لقد نادت النظرية بضرورة توجيه الفائض إلى الاستثمار المنتج للوصول إلى التنمية مع إعطاء الدور الأهم للتراكم الرأسمالي.[1]

وقد تلقت النظرية الكلاسيكية عدة انتقادات منها:[2]

- عدم الاهتمام بالطبقة الوسطى.
- اقتران تناقص الغلة مع تزايد السكان.
- عدم الاهتمام بالتكنولوجيا وإعطاء الأهمية للتراكم الرأسمالي.
- إعطاء أهمية كبرى للقطاع الخاص وإهمال دور القطاع العام.
- افتراض الكلاسيك حدوث بعض النمو في شكل ثابت مستمر.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكنزيين والنيوكلاسيك

إذ تختلف وجهة نظر الاقتصاديين ولكل رأي، يعتمد عليه في بناء نظريته.

[1] شعباني اسماعيل(1997)، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر، ص: 64.

[2] واثق علي الموسوي(2008)، "موسوعة اقتصاديات التنمية الجزء الأول"، ط1، ص:227.

1-النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:[1]

وتنسب النظرية إلى الاقتصادي كينز والذي انتقد النظرية الكلاسيكية ونادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وان نمو الدخل القومي يرتبط بنظرية المضاعف ، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، عن طريق الميل الحدِّي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

أ – معدل النُّمو الفعلي وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب – معدل النُّمو المرغوب يحدث حين تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج – معدل النُّمو الطبيعي فهو أقصى معدل للنمو ويحصل من التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل.

الفرق بين معدلات النمو الاقتصادي في النظرية الكنزية:

حيث إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي.

أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي (2010)، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق–دراسة تطبيقية) "، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7(العدد26)، ص: 31–32.

ومن أهم نماذج هده النظرية نجد نموذج **هارود– دوما ر**[1]:

ويعتبران من المدرسة الكنزية ومن الأوائل الذين أحدثوا التحليل الاقتصادي الكلي في المدى الطويل، وبحثا في دور الاستثمارات في تحقيق معدلات النمو في الدخل الوطني، وبنو فرضياتهم على النحو التالي:

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (اقتصاد مغلق).
- عدم وجود البطالة عند مستوى التوازن وتحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار.
- تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- ثبات الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال.
- افتراض ديمومة السلع الرأسمالية.
- الادخار الكلي هو الذي يحدد الاستثمار الكلي.

نموذج Harrod :

حيث طرح النموذج من خلال 03 تصورات لمعدل النمو كما سبق وأشرنا:

معدل النمو الفعلي:[2]

والذي يعطى بالعلاقة التالية: $G = \frac{\Delta y}{y} \quad \ldots\ldots(1)$

حيث y :الدخل الوطني، Δy: التغير في الدخل خلال فترة زمنية معينة.

ويفترض ما يلي:

- الادخار الإجمالي كدالة في الدخل:S=s.y

1مدحت قريشي(2007)، "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، ص: 74.

[2]Gilbert A.F(1991), « dynamique économique », édition dalloz, 7eme edition, paris, p :182-185.

- ثبات المعامل المتوسط لرأس المال: D

$$D = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y}$$

- كما يفترض أن النسبة الفعلية للادخار تساوي الاستثمار المحقق: (I=S)

حيث يمثل S: الادخار الإجمالي، و I : الاستثمار المحقق، وباعتبار الاستثمار هو التغير الحاصل في مخزون رأس المال $I=\Delta k$، إذن:

$$I=\Delta K=D.\Delta Y=s.Y=S$$

$$s.Y=D.\Delta Y \rightarrow \Delta Y/Y=s/D \rightarrow G=s/D$$

حيث يمثل **G** معدل نمو الناتج و **s** معدل الادخار.

إذن معدل النمو الفعلي يساوي معدل الادخار على معامل رأس المال.

نموذج DOMAR:

ويهدف إلى البحث عن معدل نمو الاستثمار الذي يحقق التوازن بين النمو في الدخل والنمو في الطاقة الإنتاجية.

ولتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل التام، يجب تساوي النمو في الدخل (الطلب) مع النمو في الطاقة الإنتاجية(العرض). وتعطى العلاقة كالآتي:

$$\Delta I.\frac{1}{s} = I.\delta$$

وبقسمة طرفي المعادلة على I ثم الضرب في s ينتج ما يلي:

$$\frac{\Delta I}{I} = s.\delta = s.\frac{1}{K} = \frac{s}{K}$$

حيث : ΔI تعبر عن التغير في الاستثمار، **s**: الميل الحدي للادخار، δ:الإنتاجية الحدية لرأس المال، I الاستثمار، K: رأس المال.

ومن العلاقة السابقة يلاحظ أن المحافظة على حالة مستمرة من الاستخدام التام تتطلب نمو الاستثما ر والدخل بمعدل سنوي ثابت يكافئ حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار التي تساوي مقلوب معامل رأس المال.

2-النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:[1]

نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من الخمسينات للقرن العشرين، وتميزت بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن وركزت على دور السوق في توزيع الثروة.

فرضيات وأسس النظرية النيوكلاسيكية: حيث تم استبدال الاتجاه الفكري السابق (نموذج هارود-دومار) والذي ركز على جانب الطلب، باعتمادهم على جانب العرض كعامل حاسم لعملية النمو والتنمية ولعل أهم الأفكار الكلاسيكية المحدثة ما يلي:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد.
- أن التقدم التكنولوجي يزيد من زيادة مستوى رأس المال مرتبط بالتقدم التكنولوجي.
- يتأثر النمو بمستوى التقدم التكنولوجي وحجم السكان ورأس المال.
- معالجة المشاكل في المدى القصير، ويتحدد معدل النمو في الأجل الطويل بمعدل نمو قوة العمل ومعدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود.

كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

إن مستوى دخل الفرد له علاقة طردية مع معدل الادخار والاستثمار، وعلاقة عكسية مع معدل نمو السكان.

في حالة وجود الادخار والتكنولوجيا لدى بلدان العالم، فالبلدان الفقيرة التي تملك ، V/K (المعدل المنخفض لإنتاجية رأس المال) و K/Y (المعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج) سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى هذه البلدان فيما بين كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد. فتتلاقى معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

ومن أهم نماذج النظرية نجد نموذج "سولو- سوان، ونموذج ميد

1ضيف احمد(2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدم في الجزائر 1989-2012"، مرجع سبق ذكره، ص:27-28

سولو– سوان: [1] حيث بنو نظريتهم بناءا على نقاط ضعف نموذج هارود–دومار من خلاله تسمح بحصول تغيرات في الأجور ومعدلات الفائدة، وبالتالي إحلال العمل ورأس المال.

ويستند إلى الافتراضات التالية:

- واحد يتم إنتاج السلع المركبة.
- يعتبر الإنتاج صافي الإنتاج بعد خصم مخصص لاستهلاك رأس المال
- هناك عوائد ثابتة في الحجم و عوائد تناقص المدخلات الفردية.
- يتم دفع اثنين من عوامل الإنتاج والعمالة ورأس المال ، وفقا لإنتاجهم المادي هامشية
- مرونة الأجور والأسعار.
- التشغيل الكامل وتوظيف كامل لمخزون رأس المال المتاح.
- العمل ورأس المال يحل محل بعضهما البعض.
- لا يوجد تقدم تقني.
- نسبة الادخار ثابتة، الادخار يساوي الاستثمار.
- رأس المال ينخفض بمعدل ثابت و ينمو السكان بمعدل ثابت.

بالنظر إلى هذه الافتراضات ، مع تقدم تقني لا يتغير ، فإن وظيفة الإنتاج هي:

$$Y = F(K ،L)$$

حيث Y هو الدخل أو المخرجات ، Kهو رأس المال و L هو العمل.

وان دالة الإنتاج تتصف بثبات عوائد الحجم، وبتناقص عوائد كل من عنصري الإنتاج K و L.وتعبر دالة كوب دوغلاس عنها بالشكل:

[1] دليلة طالب(2015)، "قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-1980"، مجلة البحوث في الاقتصاد والإدارة، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد4، ص:142.

$$Y_{(t)}=A_{(t)}.(K_{(t)})\propto.(L_{(t)})\propto -1$$

حيث أن : Y = الناتج المحلي الإجمالي .

K = الرصيد من عنصر رأس المال (المادي والبشري).

L = الرصيد من عنصر العمل .

A = إنتاجية العمل ، التي تنمو بمرور الزمن بموجب مؤثرات خارجية(من خارج آليات النموذج)بمعدل التقدم التكنولوجي.

∝= مرونة الناتج بالنسبة لعنصر راس المال .

$1- \propto$ = مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل .

تشير حالة العوائد الثابتة إلى الحجم إلى أنه إذا قسمنا بواسطة L ، يمكن كتابة دالة الإنتاج كالآتي:

$$Y / L = F (K / L ،1) = Lf (k)$$

حيث $Y = Y / L$ هو الدخل أو الدخل لكل عامل ، $K = K / L$ هي نسبة رأس المال والعمالة ، والوظيفة $J (k) = J (k$ ، وبالتالي يمكن التعبير عن وظيفة الإنتاج 1).

$$y = f (k)\dots (2)$$

في نموذج سولو سوان ، يعتبر الادخار جزءًا ثابتًا من الدخل. لذلك فإن الادخار لكل عامل هو .sy بما أن الدخل يساوي الإنتاج ،

$$sy = sf (k)\dots (3)$$

الاستثمار المطلوب للحفاظ على رأس المال لكل عامل k ، يعتمد على النمو السكاني ، ومعدل الاستهلاك ، د. وبما أنه من المفترض أن ينمو عدد السكان بمعدل ثابت ، فإن مخزون رأس المال ينمو عند معدل nk لتوفير رأس المال للسكان المتزايدين.

بما أن الاستهلاك هو ثابت ، د ، نسبة مئوية من مخزون رأس المال ، د. ك هو الاستثمار اللازم لاستبدال رأس المال البالي. يضاف هذا الاستثمار في قيمة الاستهلاك لكل عامل dk إلى nk ، وهو الاستثمار لكل عامل للحفاظ على نسبة رأس المال إلى العمالة للسكان المتزايدين ،

$$(nk + dk) = (n + d)\, k \ldots (4)$$

وهو الاستثمار المطلوب للحفاظ على رأس المال لكل عامل.

التغير الصافي في رأس المال لكل عامل (نسبة العمالة إلى الفرد k (مع مرور الوقت هو زيادة الادخار لكل عامل على الاستثمار المطلوب للحفاظ على رأس المال لكل عامل.

$$K = sf(k) - (n + d)\, k \ldots (5)$$

هذه هي المعادلة الأساسية لنموذج سولو–سوان ، حيث تتطابق الحالة المستقرة مع .0 = k يصل الاقتصاد إلى حالة ثابتة عندما

$$sf(k) = (n + d)\, k \ldots (6)$$

نموذج ميد :[1]وهو من أنصار النظرية النيوكلاسيكية واستمد أفكاره وبناها وفقا لنظريات الكلاسيك، حيث نادى بـ:

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق في اقتصاد مغلق.
- ثبات العائد من السلع وأسعار السلع الاستهلاكية، وثبات نسبة الإهلاك السنوية.
- يتشكل رأس المال من تشابه جميع الآلات.
- الاستغلال الكلي للأرض والعمل، وإمكانية إحلال السلع الرأسمالية مع السلع الاستهلاكية.

وقد أعطى نموذجه في الصيغة التالية:

$$Y = f(K,L,N,T)$$

[1] محمد الناصر حميداتو(2014)، "نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، المجلد 02(العدد07)، ص:11.

- المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات k.

- الكمية المتاحة من قوة العمل L.

- الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N.

- عامل الزمن المؤثر خلال الفترة T.

شروط بديلة للنمو: مع ضرورة توفر جميع العناصر السابقة.

- جميع مرونات الإحلال تساوي الواحد.

- توفر عامل التقدم التكنولوجي .

- تثبيت جزء مدخر من الأرباح وأخر من الأجور.

- ونظرا لثبات هذه العناصر فيعني أن نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل الوطني ستظل ثابتة، وبافتراض ثبات Y في بديلة النمو فإن k ستكون ثابتة أي y=k ومعناه أن معدل نمو الدخل سيصبح ثابتا إذا ما كان معدل نمو مخزون رأس المال k يساوي معدل نمو الدخل القوميy .

معدل النمو الحرج:

مما سبق سبق وحسب "ميد" وضع التوازن يعتمد على تراكم مخزون رأس المال، حيث افترض ميد وجود معدل حرج لمخزون رأس المال الذي يحقق التوازن، وأي اختلاف سيؤدي إلى عدم التساوي بينk وy.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة والنمو الداخلي

حيث ظهرت هذه النظريات بعد تسجيل عدة اختلالات وقصور للنظريات السابقة، ما اضطرهم لإدخال بعض التعديلات.

1-النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:[1]

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، وتمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.ومن أهم روادها جوزيف شومبيتر وروستو.

1.1- جوزيف شومبيتر[2] : تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضًا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي ، وتنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، ومن أهم أفكاره:

أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.

كما يرتكز النمو على عاملين أساسيين: المنظم والائتمان المصرفي.

حيث أن المنظم وهو المخترع من خلال الابتكارات عن طريق التقدم الفني: باختراع سلعة جديدة، أو استخدام وسيطة جديدة، إضافة أسواق جديدة، والائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

الاستثمار- الادخار: حيث يعتبر الادخار استهلاك في المستقبل أو استثمار، وقسم هذا الأخير إلى نوعين:

- استثمار تلقائي: يعتمد على المشروعات الخاصة بالابتكارات.

- استثمار محفز: يعتمد على الأرباح.

[1] ربيع نصر(2004)، "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"، ورقة بحث، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، هيئة تخطيط الدولة، ص:8.
[2] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات موضوعات، مرجع سبق ذكره، ص: 69-70.

وفي تحليله لعملية النُّمو الاقتصادي يفترض شومبيتر سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فيزيد الإنتاج والدخل، وتنخفض الأسعار، فتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، ولكن لفترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي.

ويعاب على هذه النظرية إعطاء أهمية كبيرة للمنظم، والتمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، وإنما تمول عن طريق الأرباح المحتجزة أو عن طريق طرح الأسهم والسندات.

كما يعاب عليها افتراض سكون حالة الاقتصاد دون وجود عقبات كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات الموجودة لدى الدول الأقل نموًّا.

2.1– والت روستو: حيث اعتمد على مقاربة تاريخية، من خلال الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل التي يحبذ أن تمر بها الدول وخاصة النامية منها للوصول إلى آخر مرحلة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير من السلع والخدمات، وفيما يلي المراحل الخمس:[1]

1.2.1– مرحلة المجتمع التقليدي: يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي يتمثل في محدودية الإنتاج لاختلاف التكنولوجيا.

2.2.1– مرحلة التمهيد للانطلاق: تتميز بظهور ابتكارات جديدة، وتحقيق فائض في القطاع الزراعي واستغلاله بالمجال الصناعي.

3.2.1– مرحلة الانطلاق: تعتبر أهم مراحل النمو:

– ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.

[1] A.Sid Ahmed(1981)," Croissance et développement: théories et politiques", Tome 1, 2ème édition, OPU, Alger, pp :399-402.

- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

4.2.1- مرحلة النضوج: خلال هـ ذه المرحلة يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده، ويحقق النمو المستدام ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

5.2.1- مرحلة الاستهلاك الوفير: تهتم هذه المرحلة بتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال إنتاج سلع و خدمات.

ويعاب على هذه النظرية أن الدول المتقدمة مرت جميعها بمرحلة الانطلاق حو النمو المستدام، أما الدول المتخلفة فما زالت تصارع في إحدى هذه المراحل، حيث من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الدول النامية هو تعبئة الادخار المحلي والأجنبي ليحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي، كما أن غياب مثل هذه الظروف وعوامل أخرى مكملة جعل هذه النظرية تفشل في تحقيق التنمية لدى البلدان المتخلفة.

2• نظرية النمو الداخلي:(Endogenous Growth)[1]

ومن أهم روادها الاقتصادي« Paul Romerو Lucas »، وتفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، كما تفترض زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

كما ركز R.lucas على أن الادخار والاستثمار في رأس المال البشري وكذا البحث و إنتاج المعرفة هو الذي يخلق النمو وأضاف لذلك Romer الاستثمار في البنية التحتية و التطوير.

جاءت هذه النظرية لتفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الناتج المحلي حسب نموذج سولو، ومن روادها Paul Romer في سنة 1986، ونموذج R.lucas في سنة 1988، ويفترض النموذج وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري، والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، و أول اختبار للنظرية هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية، ومن أشهر النماذج الاقتصادية في هذه النظرية نجد:

[1] ربيع نصر(2004)، "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"، مرجع سبق ذكره، ص:8.

1.2– نموذج lucas: يعتمد هذا النموذج في وجود رأس المال البشري على مجموعة من الفرضيات وله مجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

الاقتصاد مكون من قطاعين فقط، قطاع إنتاج السلع وقطاع تكوين رأس المال البشري؛

كل الأعوان هي أحادية؛ بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة؛

يرى لوكاس أن تراكم رأس المال البشري مقيد بالمعادلة التالية :

$$h^{*}=\beta(1-\mu)h$$

حيث أن: $\boldsymbol{\mu}$ هي الزمن المسخر للعمل، و $\boldsymbol{(1-\mu)}$ تعبر عن الزمن المسخر للحصول على المعارف، و$\boldsymbol{\beta}$:مقدار الفعالية، $\boldsymbol{h}$ يمثل رأس المال البشري الفردي، ومنه:

$$\frac{h^{*}}{h}=\beta(1-\mu)$$

أما دالة الإنتاج cobb-dauglas فتأخذ الشكل التالي:

$$(Y=K^{\beta}(hL)^{1-\beta})$$

حيث أن:**Y** هي الناتج، **K** يمثل رأس المال المادي، **L** العمل، $\boldsymbol{h}$ يمثل رأس المال البشري، حيث يعتمد النمو على راس المال البشري والوقت المخصص لتكوينه، أي كلما كان الوقت المخصص للتكوين أكبر كلما كان معدل نمو رأس المال البشري أكبر.

ويجتمع نموذج لوكاس كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج سولو، وذلك في حال وضع A (التقدم التكنولوجي) مكان h، أي أن رأس المال البشري في نموذج لوكاس يلعب نفس الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في نموذج سولو، غير أن لوكاس يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه عكس سولو الذي اعتبره ثابتا.

فحسب نموذج لوكاس كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين والتأهيل $\boldsymbol{(1-\mu)}$، من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو، والعكس يحدث في حال إهمال التكوين والتعليم.

[1] الوليد قسوم ميساوي(2018)، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 70.

وحسب هذا النموذج فإن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، وبذلك فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم (تراكم المعارف) سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

2.2- نموذج **Romer**: [1]

حيث افترض **Romer** أن المؤسسة التي تستثمر في رأس المال المادي مع مرور الزمن تتعلم كيف تنتج بكفاءة وجودة عالية، وهذا ما أسماه رومر بالتدريب عن طريق الاستثمار.

- أي معرفة تكتسبها المؤسسة تعد سلعة عامة من حق أي مؤسسة الاستفادة منها بدون أي تكلفة.
- وجود اقتصاد تسوده المنافسة بين عدد من المؤسسات (n) التي تنتج سلعا متجانسة.
- ثبات تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الانتاجي، وثبات حجم السكان، مع استبعاد تناقص الناتج الحدي لرأس المال.

ينطلق هذا النموذج من دالة إنتاج على النحو التالي:

$$y_{it} = {k_{it}}^{(1-\propto)}(A_t l_{it})^{\propto} \ldots\ldots\ldots 1$$

حيث: y_{it}: إنتاج المؤسسة (i) في الزمن t ، k_{it}: رأس مال المؤسسة (i) في الزمن (t).

l_{it}: عمل المؤسسة (i) في الزمن (t)، A_t: يمثل رأس المال البشري أو المعرفة المتاحة لكل المؤسسات.

ولقد فرض رومر أن التراكم المعرفي يتأثر بتغير رأس المال وفق العلاقة التالية:

$$A_t = A^{\frac{1}{\propto}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{B} \ldots\ldots\ldots (2)$$

A: يمثل مخزون المعرفة الذي يفترض أن يكون متناسب مع رأس مال الاقتصاد ككل بقيمة β، كما يمكن أن يعبر عنه بقدرة المؤسسة على جلب المعارف الجديدة.

[1] الوليد قسوم ميساوي(2018)، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر من ذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص67-69.

ومن المعادلتين (1) و(2) وبتعويض A_t، نجد:

$$y_{it}=k_{it}^{(1-\propto)}(A^{\frac{1}{\propto}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{B} (l_{it})^{\propto}$$

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي لدينا إجمالي عدد العمال (L_t) وإجمالي رأس المال (K_t) معرفان كما يلي:

$$k_{it}=K_t \text{ و } l_{it}=L_t$$

وبالتالي دالة الإنتاج الكلية تأخذ الشكل التالي:

$$Y_t=\sum_{i=1}^{n} y_{it} \rightarrow Y_t=\sum_{i=1}^{n}\left[k_{it}^{(1-\propto)}(A^{\frac{1}{\propto}}(\sum_{i=1}^{n} k_{it})^{B} l_{it})^{\propto}\right]$$

في الأخير يمكن القول أن نموذج رومر بين أن المعرفة تنتج بالتزامن مع النشاط الإنتاجي للمؤسسة بواسطة التمرن (الذاتي)، حيث بين الآثار الخارجية لتكنولوجيا مؤسسة معينة على باقي المؤسسات، وهذا ما يضمن الاستمرارية على المدى الطويل، كما بين أن الدول التي تحقق وتيرة سريعة للنمو على المدى الطويل هي التي اكتسبت معرفة واستفادة منها.

3.2- نموذج بارو:[1]

عرض نموذج (BARRO 1990): يبين نموذج بارو أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، ويفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

$$Y=A\,K^{\alpha}L^{(1-\alpha)}\;G^{(1-\alpha)}\ldots\ldots\ldots(1)$$

ولقد قام بارو بتوسعة دالة الانتاج التقليدية (كوب دوقلاس) بإدخال متغير مستقل ثالث هو النفقات العمومية (G) إلى جانب متغير رأس المال الخاص (K) والعمل (L) وفيما يلي عرض مختصر للمنهج الرياضي الذي اعتمده بارو والذي سمح له بحساب المعدل الأمثل للضريبة الذي يعظم معدل النمو الاقتصادي.

ويتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفق الشرط التالي

[1] احمد ضيف، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم، (1989-2012)"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59-61.

$$Y= C+I+G=>Y= C + (K^* + \delta K) + G$$

وبما أن الضرائب(T) تقتطع من الدخل والنفقات (G) ممول من الضرائب فانه يمكن كتابة :

$$T=Ty=G \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1.1)$$

وبذلك، فان معادلتي الدخل المتاح(Y_d) والاستهلاك (C)تكونان كما يلي:

$$Y_d=(1-\tau)Y \quad ، \quad C=(1-S)Y_d$$

وبتعويض هاتين المعادلتين في شرط التوازن نجد:

$$Y= (1-S)(1-\tau)Y+(K^* + \delta K)+\tau Y \Longrightarrow Y=(1-S+S\tau)Y+ K^* + \delta K$$

$$\Longrightarrow S(1-\tau)Y= K^* + \delta K \ldots\ldots(2)$$

وبالعودة إلى المعادلة (1) وتعويض (G) بما يساويها (1.1) نجد

$$Y=AK^{\alpha} L^{(1-\alpha)} (\tau Y)^{(1-\alpha)} \Longrightarrow Y= \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \ldots\ldots\ldots(3)$$

وبالعودة إلى المعادلة 2 وتعويض (Y) بما يساوي 3 نجد:

$$(2) \Longrightarrow S(1-\tau)(\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}) = K^* + \delta K$$

$$\Longrightarrow \frac{K^*}{K} = s(1-\tau) L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \frac{\delta K}{K}$$

وبذالك حسب بارو فان معدلة الضريبة المثلى τ^* الذي تفرضه الدولة لتمويل النفقات العمومية لتعظيم النمو الاقتصادي يحقق الشرط التالي: $\frac{\partial(\frac{K^*}{K})}{\partial \tau}=0$

ونحصل عليه ممثل بالصيغة التالية : $\tau^* = 1 - \alpha$

وعليه لتعظيم النمو الاقتصادي يجب على الدولة أن تنفق جزء من دخل$(\frac{G}{Y})^*$ على البنية التحتية حيث :

$$(\frac{G}{Y})^* = \tau^* = 1 - \alpha$$

وفيما يلي عوامل تمثيل النمو الاقتصادي الداخلي عند كل من لوكاس ورومر وبارو

الشكل(14): يمثل النمو الاقتصادي الداخلي عند كل من لوكاس ورومر وبارو

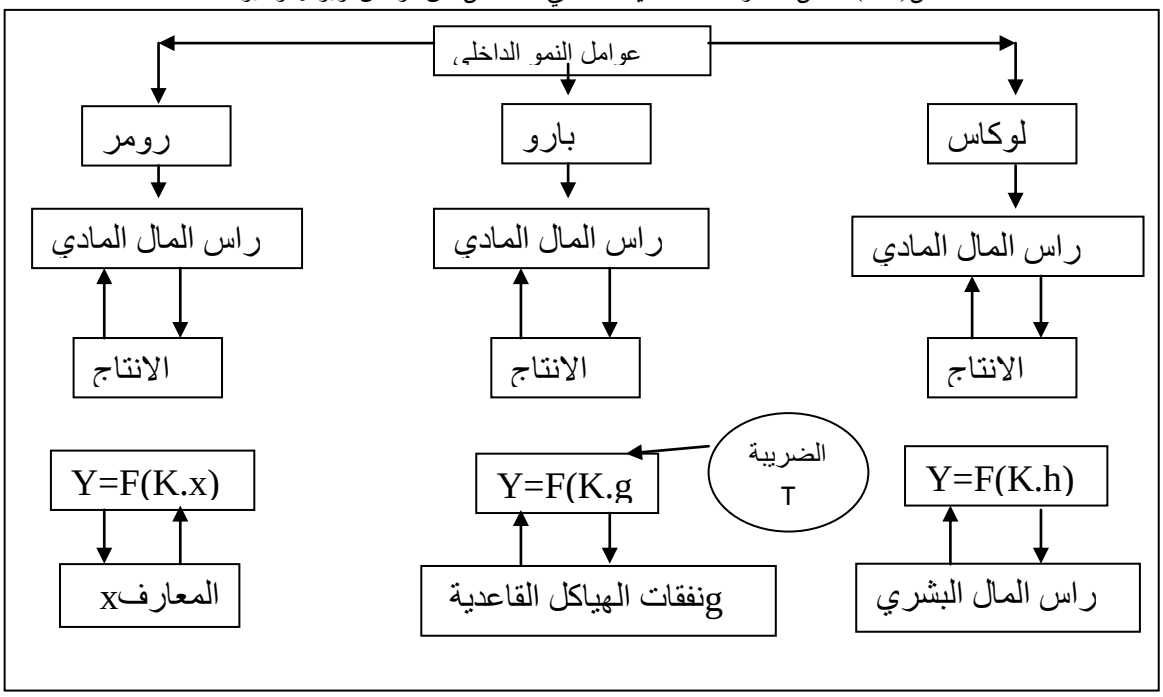

المصدر:احمد ضيف، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر1989-2012"، مرجع سبق ذكره، ص:43.

بعض النماذج الأخرى:

نموذج Rebelo "AK" 1991:

يعرف نموذج " روبلو" بدالة إنتاج تتميز بعوائد الغلة الثابتة في رصيد رأس المال وهي متجانسة من الدرجة الأولى وتأخذ الشكل التالي:[1]

$$\mathbf{Y= AK}$$

[1] الوليد قسوم ميساوي(2018)، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر من ذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص67-69.

حيث $\mathbf{A}$ معامل ثابت يمثل التقدم التكنولوجي و $\mathbf{K}$ تمثل رأس المال.

ويتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات تساوي الادخار مع صافي الاستثمار وذالك على النحو التالي:

$$\mathbf{K}^{*}= \frac{s}{(1+\tau)}\mathbf{Y}-\delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث $\mathbf{K}^{*}$ تمثل التغير في رصيد رأس المال وهو يساوي صافي الاستثمار ، $\mathbf{s}$ تمثل الميل الحدي للادخار ، $\boldsymbol{\delta}$ تمثل معدل اهتلاك رأس المال ، $\boldsymbol{\tau}$ تمثل معدل الضريبة على الاستثمار.

وبتعويض($\mathbf{Y}$) في شرط التوازن بما يساويها وقسمة طرفي المساوات على ($\mathbf{K}$) نجد معدل نمو رصيد رأس المال وفق الصيغة التالية:

$$\mathbf{G}(\mathbf{K}) = \frac{\mathbf{s}}{(1+\tau)}\mathbf{A}-\boldsymbol{\delta}$$

وهذا يعني أن رصيد رأس المال ينمو بمعدل الادخار مضروبا في نسبة الناتج لرأس المال ، وهو ما يبين أن معدل نمو رصيد رأس المال يعتمد على معطيات سلوكية كمعدل الادخار، ومعطيات تقنية ،كنسبة الناتج لرأس المال ، وهي معطيات خارجة عن نطاق التحكم.

وللحصول على معدل نمو الإنتاج، يمكن القيام بمفاضلة دالة الإنتاج مع الزمن للحصول على :

$$\mathbf{Y}^{*}= \mathbf{AK}^{*}$$

وبتعويض الاستثمار بما يساويه (ا**لمعادلة1**) وقسمة طرفي المساواة على($\mathbf{Y}$) نتحصل على معدل نمو السكان يساوي $\mathbf{n}$، فإن معدل نمو دخل الفرد كمؤشر لأداء النمو، سيكون على النحو التالي:

$$\mathbf{G}(\mathbf{Y})=\frac{\mathbf{s}}{(1+\tau)}\mathbf{A}-(\mathbf{n}+\boldsymbol{\delta})$$

وتعني هده النتيجة أن مؤشر أداء النمو يعتمد على معطيا ت خارجية بما في ذالك معدل نمو السكان، إلا انه يتأثر بالسياسات الاقتصادية التجميعية كما يمثلها معدل الضريبة على الاستثمار بحيث انه كلما ارتفعت مثل هده الضرائب كلما انخفض معدل النمو طويل الأجل.

نموذج قروسمان وهيبلمان1991 :[1]

وهو عكس النموذج الذي قدمه رومر من خلال إنتاج المزيد من أنواع السلع الوسيطية، فهذا النموذج حسبهم يعتمد على استمرار تراكم المعرفة التكنولوجية، واستمرار ابتكار الأنواع الحديثة للسلع الاستهلاكية للشركات الاحتكارية لاستمرار النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج كما يلي:

$$Y = NX$$

حيث:

N عدد السلع الاستهلاكية الحديثة، X :الناتج الخاص بكب سلعة.

ثم تقوم الشركات بمقارنة تكلفة ابتكار السلع الحديثة مع القيمة الحلية لتدفق الأرباحV منذ الزمنT، لمعرفة عدد الشركات في السوق.

وتحسب تكلفة الابتكار كما يلي:

$R=aw/K_n$ حيث:

A: معامل تكلفة الابتكار

W: أجور العاملين في الابتكارات

[1] ضيف احمد(2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 63-64

K_n : الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجية

كما اعتمد النموذج على قطاعين مكونان للاقتصاد ويتمثلان في:قطاع البحوث وقطاعإنتاج السلع والمنتجات، من خلال:

$L=L_Y+L_A$ حيث:

LY حجم العمالة في إنتاج السلع

$LA=(a/K_n).dn/dt$ حجم العمالة في البحوث

a/K_n حجم العمالة لإيجاد الابتكارات

وبافتراض أن الرصيد المتاح من المعرفة التكنولوجيةk_n دالة متزايدة لعدد السلع الاستهلاكية المبتكرة N وهما متساويان، إذن:

$$L=L_Y+a.g.N$$

ويشير النموذج إلى ارتباط النمو الاقتصادي بالابتكارات المرتبطة بحجم العمالة.

نموذج اجيون وهويت 1992:[1]

ويعتمد هذا النموذج على التقدم التقني كأساس تطوير و بناء الاقتصاد ونموه، وأكد الاقتصاديان على التكنولوجيا الحديثة التي تحول سابقتها إلى متقادمة، مما يؤدي لزيادة في الأرباح ولكنها مؤقتة إلى حين صدور التكنولوجيا الحديثة، وتعرف فترة الأرباح المؤقتة للمحتكر بفترة حياة ربحية الابتكارات.

كما يفترضان أن العمالة هي العنصر الوحيد في الاقتصاد ويتم تقسيمها إلى قطاعين:

قطاع إنتاج السلع النهائية وقطاع البحث والتطوير وتعطى بالصيغة التالية:

$$L=L_Y+L_A$$

L_Y تمثل حجم العمالة التي تنتج السلع النهائية في الاقتصاد

[1] ضيف أحمد(2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012"،مرجع سبق ذكره، ص ص: 64-65

L_A حجم العمالة التي تعمل في البحث و التطوير

وبالتالي معدل النمو في الناتج يعتمد على كل من معدل نمو الموارد الموجهة إلى البحث والتطوير ومدى تطبيق السياسات الاقتصادية المحفزة لأنشطة البحث والتطوير مما يساهم في خلق زيادة في معدلات النمو داخل الاقتصاد[1].

الفرق بين نماذج النمو الاقتصادي:

حيث يظهر من النماذج السابقة أن النموذج الكلاسيكي يغفل عنصري التنظيم والتقدم الفني باعتبارهما غير استراتيجيان ولقد اتجه هذا الفكر إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي،حيث اعتبر"آدم سميث"أن العمل هو مصدر ثروة الأمم في حين اعتبر"دافيد ريكاردو"أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، في حين اعتبر"شومبتر"أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات في العملية الإنتاجية. أما النظرية الكينزية فاتجهت عكس النظرية الكلاسيكية أين وسعت اهتماماتها بالنمو إلى المدى الطويل، ويعتبر نموذج "هارود ـ دومار "أهم النماذج الكينزية للنمو وهو بمثابة توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية الساكنة، حيث اهتما بدراسة معدلات النمو في الدول المتقدمة ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي، وظهرت بعد ذلك نماذج النمو النيوكلاسيكية من خلال نموذج"سولو" الذي أكد على الدور المهم للتقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على النمو مستقر في المدى الطويل، وبدء من منتصف الثمانينات بدأت نماذج النمو الحديثة بالظهور وقد بحثت في الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة.[2]

[1] ضيف أحمد(2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012"،مرجع سبق ذكره ، ص ص:61-65.

[2] عمارة البشير(2020)،" نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري"، مجلة دفاتر، المجلد 16(العدد2)، ص ص:431-444.

الخاتمة

بعد التطرق إلى النمو الاقتصادي في هذا الفصل والخوض في تاريخه اتضح أن له أهمية كبرى ويعتبر هدف تسعى كل الدول جاهدة لتحقيقه ولو على حساب ميزانيتها للخروج من دائرة التخلف وتحقيق التقدم والوصول إلى التنمية. وظهر ذلك جليا من خلال اهتمامات الاقتصاديين وتفكيرهم الدائم والمختلف بدءا بالكلاسيك الذين اهتموا بتوزيع الدخل بين الريع و الأجور والأرباح والبحث في أسباب النمو طويل الأجل على عكس الكنزيين الذي اهتموا بتحليل الظواهر الاقتصادية على المدى القصير ووسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي إلى المدى الطويل ، ويعتبر نموذج "هارود دومار" أهم النماذج الكينزية للنمو وهو بمثابة توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية لتظهر بعدها نماذج النمو النيوكلاسيكية من خلال نموذج "سولو" إذ أكد على أهمية التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في الإبقاء على النمو مستقر في المدى الطويل، ثم ظهرت نماذج النمو الحديثة وبحثت في الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة واستندت إلى فرضية تناقص عوائد رأس المال والتي تقود إلى نمو أسرع في الدول النامية منه في الدول المتقدمة.

الفصل الثالث:السياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في الجزائر

2020-1990

تمهيد

تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية عن طريق سياساتها الاقتصادية، وخاصة الدول النامية،كالجزائر التي تتبع النموذج الكنزي من خلال اعتماد سياستها الميزانية في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي الذي تعتبره أسمى هدف. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التوازن الداخلي والخارجي سواء في الأجل القصير وحتى الطويل ليكون مستدام.

والجزائر منذ الاستقلال تسعى للوصول إلى هذا الهدف باستعمال أدوات سياسة الميزانية من خلال سياسة الإنفاق العام وسياسة الإيرادات العامة، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال معرفة آلية تأثير سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي، ومحاولة إسقاط ذلك على الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ومعرفة الوضع الاقتصادي .

المبحث الأول: آلية عمل سياسة الميزانية وتأثيرها على النمو

حيث تسعى الدولة من خلال سياسة الميزانية إلى التأثير على الاقتصاد والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي داخليا وخارجيا وذلك بالاعتماد على أدواتها من أجل محاربة الاختلالات الاقتصادية التي قد تحدث نتيجة لعدة أسباب.

المطلب الأول:آلية تأثير سياسة الميزانية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي

تسعى جميع الدول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي ولكن في سبيل الوصول إليه قد تعترضه حالات تعرف بالفجوات التضخمية وفجوات انكماشية.

أولا:- آلية تأثير سياسة الميزانية في تحقيق التوازن الداخلي:

حيث يعتبر التوازن الاقتصادي الداخلي هدف كل الدول وهو ما دعا إليه كالدور في مربعه السحري والذي تسعى إليه سياسة الميزانية للدولة من خلال العمل على تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار والقضاء على البطالة ومحاربة التضخم.

1- آلية عمل سياسة الميزانية في علاج الفجوة الانكماشية:

حيث تسعى الدولة لتحقيق التوازن الداخلي إلى علاج الفجوات التي قد تظهر في الاقتصاد ويكون ذلك عن طريق أدواتها من سياسة الميزانية، وتعبر الفجوة الانكماشية على الحالة التي يكون فيها العرض الكلي أكثر من الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل.[1] وتكون وفقا للشكل التالي:

[1] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا(2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص:191.

الشكل رقم(15): الفجوة الانكماشية

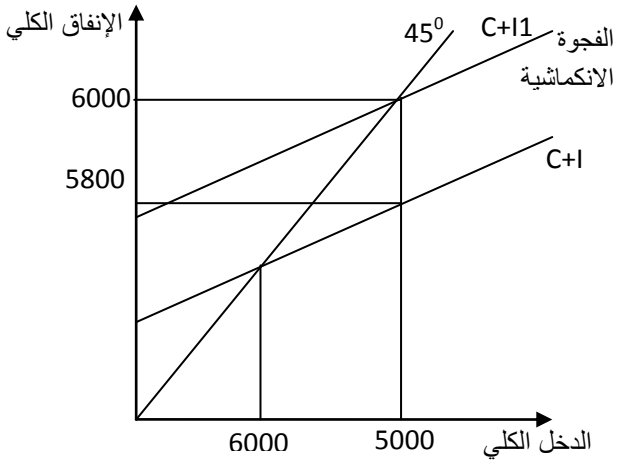

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف(2006)، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،ط1 ،ص:207.

حيث: AD: الطلب الكلي، C: الإنفاق الاستهلاكي، I: الإنفاق الاستثماري، AD=C+I: دالة الطلب الكلي، S: الادخار، I: الاستثمار، Y:الدخل الكلي.

وبافتراض الناتج الكامن = 6000، وان الطلب الكلي الفعلي يتمثل بالمنحنى (C+I) فان التوازن الكلي يتحقق في النقطة (F) وعند مستوى الدخل الكلي 5000، وهو ما يفسر أن مستوى الطلب الكلي الفعلي أقل من العرض عند مستوى التشغيل فيتم انتقال منحنى الطلب الكلي إلىC+I1 ما يحدث فجوة انكماشية.

الفجوة الانكماشية= الناتج الكامن- الإنفاق الكلي عند مستوى الناتج الكامن.

ومن المنحنى يظهر أن الناتج الكامن =6000 والإنفاق الكلي عند مستواه =5800.ومنه الفجوة الانكماشية=200.

ويمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات سياسة الميزانية:

1.1- دور السياسة الانفاقية في علاجها:

[1]الحالة التي تكون كمية الطلب الكلي فيها أقل من كمية الإنتاج الموجود في الاقتصاد، فتعمل الدولة على الرفع من حجم الطلب الكلي من خلال إتباع سياسة توسعية عن طريق الزيادة في

[1] لحسن دردوري (2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:22.

الإنفاق لزيادة دخل الأفراد وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي بسبب زيادة إنتاج المؤسسات بواسطة تشغيل عمال جدد وبالتالي التقليل من حجم البطالة فيرتفع الطلب الكلي ليتساو مع العرض الكلي.

الشكل رقم(16): اثر توسع الإنفاق العام على الطلب الكلي

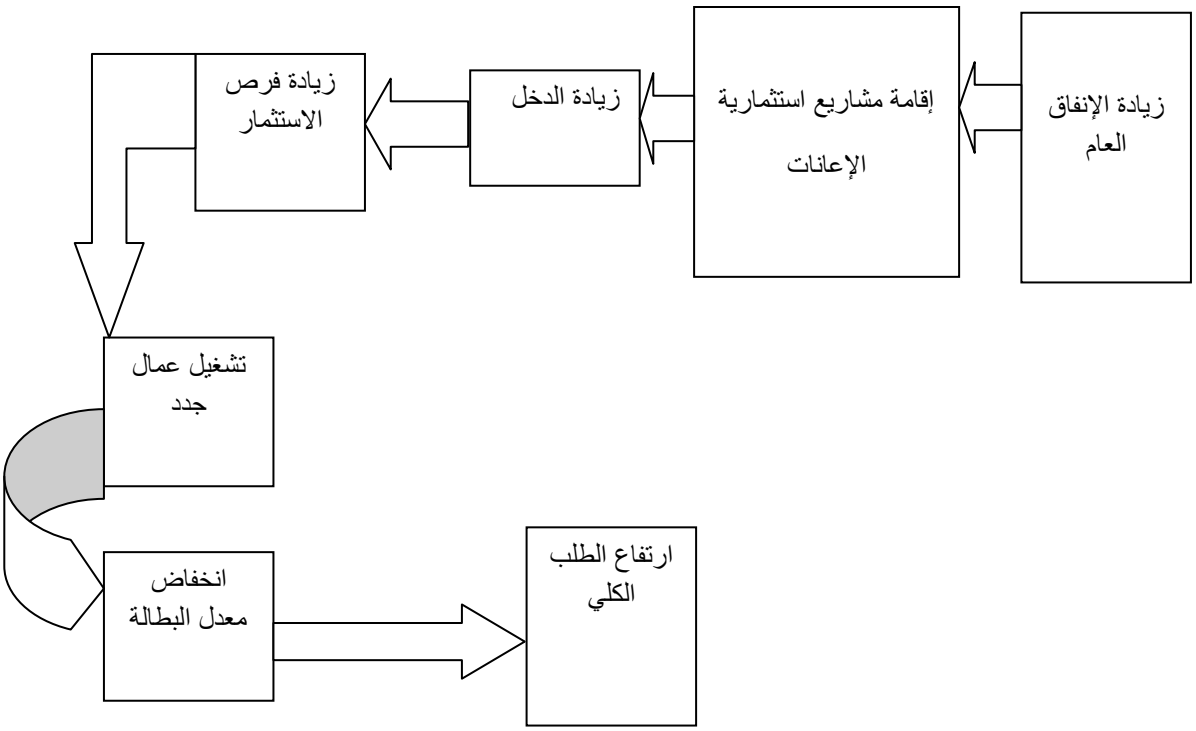

المصدر: لحسن دردوري(2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص:23.

2.1- دور السياسة الضريبية في علاج الفجوة الانكماشية:[1]

وهي الآلية التي تسعى من خلالها الحكومة التأثير على الفجوة الانكماشية عن طريق تخفيض الضرائب أو منح امتيازات أو إعفاءات ضريبية تسمح بزيادة الدخل، والرفع من ميل الاستهلاك والاستثمار فيرتفع الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية الذي بدوره يساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي انخفاض نسبة البطالة ويعود التوازن، والشكل التالي يوضح تأثير الآلية.

[1] لحسن دردوري(2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 22-23.

الشكل رقم(17):اثر تخفيض الضرائب على الطلب الكلي

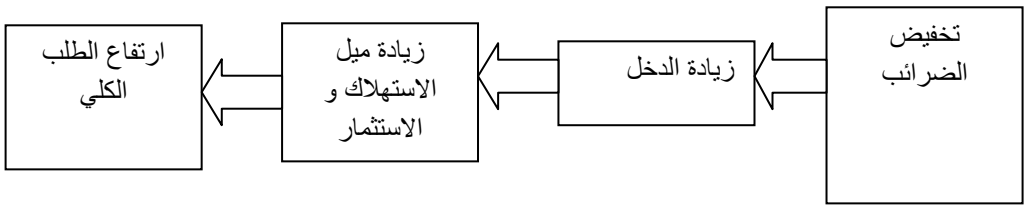

المصدر: لحسن دردوري(2014)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس، مرجع سبق ذكره، ص:24.

3.1- دمج الأداتين معا:

وذلك من خلال زيادة الإنفاق والتقليل من حجم الضرائب ويكون ذلك وفقا للشكل أدناه:

الشكل رقم(18):اثر سياسة ميزانية توسعية

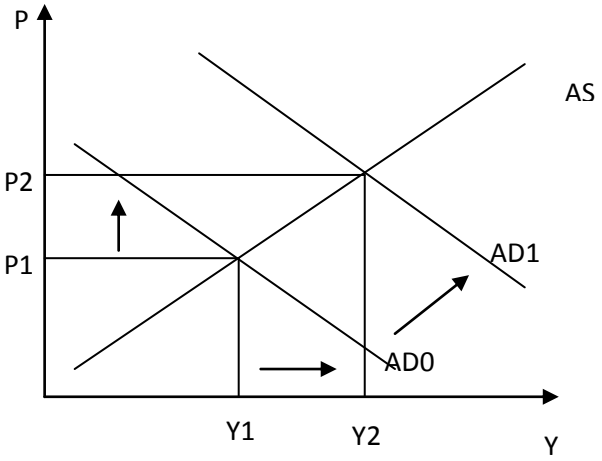

المصدر:خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي(2005)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، ط7، ص :327.

حيث يظهر من الشكل(17) أعلاه كيف تؤثر سياسة الميزانية على المتغيرات الكلية للاقتصاد من خلال إتباع سياسة توسعية عن طريق زيادة الإنفاق وخفض حجم الضرائب، وهو ما يظهر من خلال انتقال منحنى (AD0) إلى اليمين (AD1) مما يسمح بارتفاع الدخل الكلي من (Y1) إلى (Y2) الذي بدوره يسمح بزيادة ميل الاستهلاك والاستثمار فيزيد الطلب الكلي وبالتالي ترتفع الأسعار من (P1) إلى (P2).

2- آلية عمل سياسة الميزانية في علاج الفجوة التضخمية:

والفجوة التضخمية عكس الفجوة الانكماشية وهي تعبر عن ارتفاع مستوى الإنفاق الكلي مقارنة مع مستوى الناتج الكامن[1].وهي تعرف بفائض الطلب ويمكن حسابها كما يلي:[2]

الفجوة التضخمية=إجمالي الاستخدامات- إجمالي الموارد

حيث: ا.الاستخدامات=الاستثمار+الاستهلاك+الصادرات

أما:ا.الموارد= الناتج المحلي الصافي بالأسعار الثابتة+الواردات

والشكل التالي يوضح كيف للاقتصاد أن يختل عن طريق الفجوة التضخمية:

الشكل رقم (19):الفجوة التضخمية

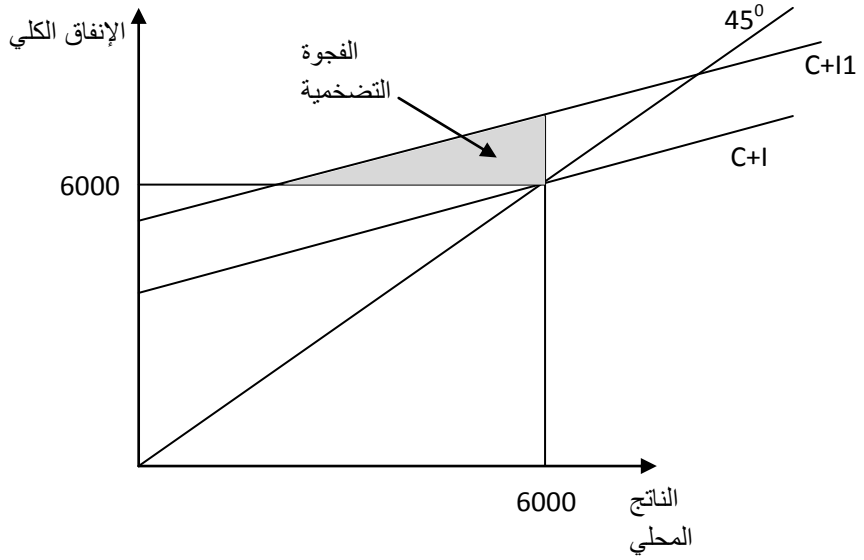

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف(2005)، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص:208.

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي موسى عريقات (1999)، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد(الاقتصاد الكلي)"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص:187

[2] رامي علي زيدان (2019)، "تأثير الفجوات التضخمية في سورية على نصيب الفرد الواحد من الناتج 2000-2016"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد41 (العدد01)، ص ص:374-385 .

من خلال الشكل (19) أعلاه، يظهر ارتفاع الإنفاق من (C+I) إلى (C+I1) هو ما يخلق فجوة تضخمية من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار مع عدم إمكانية الزيادة في الإنتاج لوصول الاقتصاد إلى العمل بكامل طاقاته الإنتاجية. ويمكن علاج الفجوة التضخمية عن طريق إحدى أدوات سياسة الميزانية:الانفاقية والضريبية.

1.2- دور السياسة الانفاقية في علاج الفجوة التضخمية: حيث تقوم الدولة بالتدخل عن طريق الإنفاق الحكومي لتقليص حجم الطلب الكلي وباعتباره عنصر من عناصر الإنفاق الكلي، فبتخفيض حجم الإنفاق الحكومي ينخفض الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساو للعرض الكلي. [1] كما أنه بانخفاض مستوى الإنفاق العام ينخفض حجم الاستهلاك وبالتالي الطلب على السلع وتنخفض الأسعار عن طريق آلية المضاعف.

والشكل التالي يوضح الآلية:

الشكل رقم (20) : دور السياسة الانفاقية في علاج التضخم

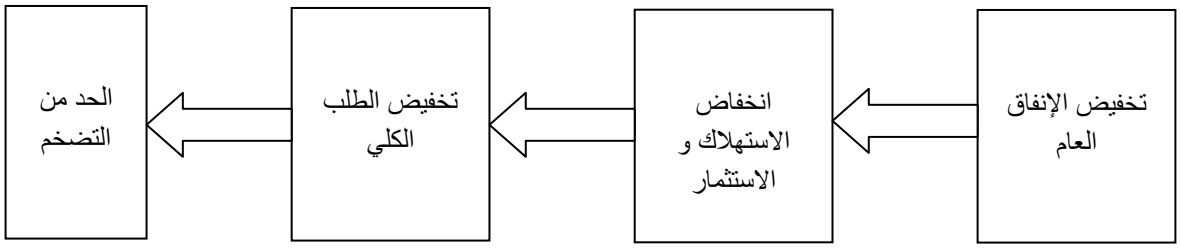

المصدر: لحسن دردوري(2014)، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، مرجع سبق ذكره، ص:21.

2.2- دور السياسة الضريبية في علاج الفجوة التضخمية : حيث تعد هذه السياسة من أهم السياسات التي يفضلها الاقتصاديين في معالجة الاختلالات، حيث لها فعالية كبيرة في إعادة الاقتصاد للتوازن، من خلال الدور الذي تلعبه، إذ بعد الرفع من قيمتها تمتص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق، فتنخفض الدخول والقدرة الشرائية للمواطن فينخفض الطلب الكلي ويقل الإنتاج.[2] كما هو موضح حسب الشكل التالي:

[1] بوري محي الدين(2018)، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس، ص:129.

[2] Charles waline(2006), "le budget de d'état", Paris la documentation française, P10

الشكل رقم (21) : اثر السياسة الضريبية على التضخم

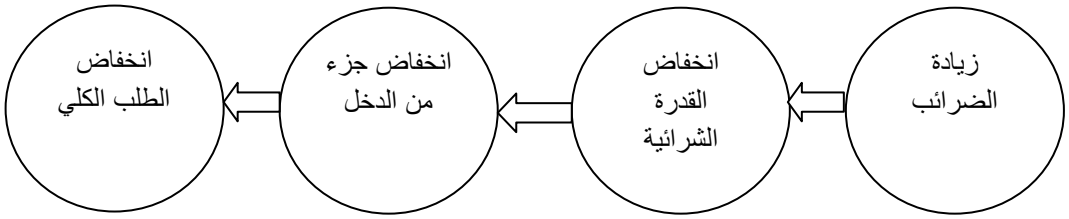

المصدر: لحسن دردوري(2014)، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، مرجع سبق ذكره، ص:21.

3.2- دمج الأداتين معا:

ويمكن دمج الآليتين معا، كما يمكن أن تؤدي الأدوات السابقة إلى انتقال منحنى (IS_0) إلى اليسار (IS_1) فينخفض الدخل من(Y_0) إلى (Y_1)، وتنخفض الطلب على النقود فتنخفض أسعار الفائدة من(I_0) إلى (I_1)، ويرتفع الطلب على الاستثمار، ويمكن توضيح الآلية بالشكل أدناه.

الشكل (22): يوضح اثر سياسة الميزانية الانكماشية على منحنى IS

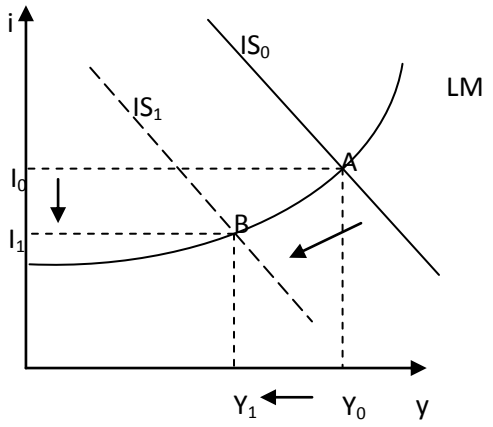

المصدر:عبد القادر فار(2018)، "اثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر(2000-آفاق 2019)"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، ص:67.

ثانيا:- آلية تأثير سياسة الميزانية في تحقيق التوازن الخارجي:

يعتبر التوازن الخارجي هدف اقتصادي تسعى إليه جميع الدول وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصادية، وسياسة الميزانية إحداها من خلال التأثير على ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

حيث يؤدي اختلال ميزان المدفوعات إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، ويتم التدخل عن طريق سياسة انكماشية أو توسعية حسب حالة الاقتصاد والاختلال الحاصل.

وتستخدم الدولة السياسة الانكماشية في حالة عجز في الميزان وذلك قصد التأثير على الطلب الكلي على السلع والخدمات حتى ينخفض وكل هذا يتم بالاعتماد على مضاعف التجارة الخارجية* والميل الحدي للاستيراد**.

ويتم استخدام السياسة التوسعية في حالة فائض بالاعتماد على المضاعفات أيضا لحدوث أثار ايجابية.

والشكل رقم (23) يبين آلية إعادة التوازن حسب كينز

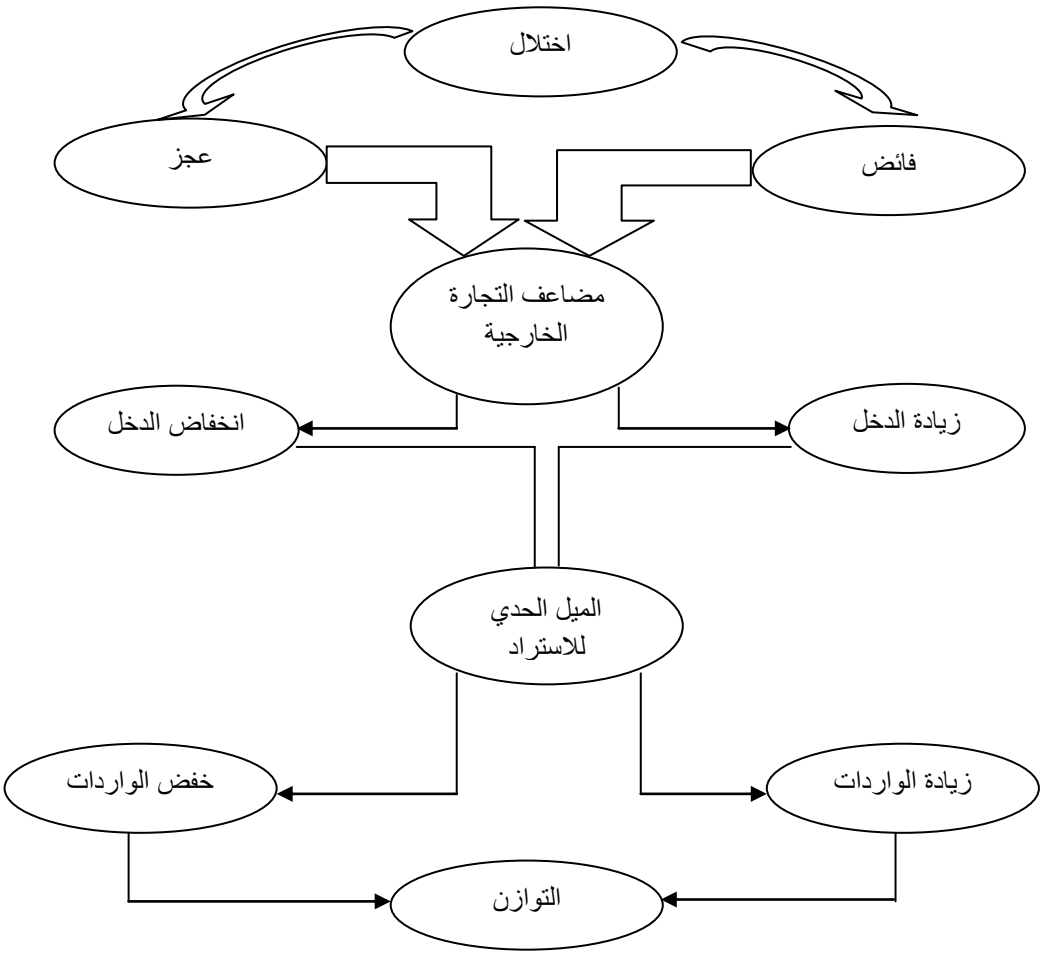

المصدر: بوروشة كريم(2019)، "دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص:72.

* مقدار التغير في الدخل القومي الناتج عن التغير في الإنفاق

** يعبر عن التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي

1- آلية تأثير سياسة الميزانية على سعر الصرف:

حيث يعتبر نموذج مندل فلامينغ نموذج مطور لنموذج اقتصاد مغلوق is-lm، إذ طورا من هذا النموذج بإضافة حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال ليصبح النموذج لاقتصاد مفتوح is-lm-bp من خلال تأثير سعر الفائدة المحلي على قيمة العملة ومقارنته مع سعر الفائدة الدولي، ويضاف إلى النموذج الأول حركة رؤوس الأموال والتي تكون حسب نظام سعر الصرف والجدول التالي يبين انتقال حركة رؤوس الأموال طبقا لنظام سعر الصرف.

الجدول رقم (04) :يبين فعالية سياسة الميزانية في ظل أنظمة سعر الصرف

	حركة تامة لانتقال رؤوس الأموال (منحنى LMاشد انحدار من امنحنا BP)	**حركة غير تامة لانتقال رؤوس الأموال (منحنى BPاشد انحدار من امنحنا LM)**
نظام سعر الصرف الثابت	سياسة ميزانية قوية(كبيرة الفعالية)	سياسة ميزانية ضعيفة(قليلة الفعالية)
نظام سعر الصرف المرن	سياسة ميزانية ضعيفة(قليلة الفعالية)	سياسة ميزانية قوية(كبيرة الفعالية)

المصدر: معط الله أمال(2015)، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ص:99.

1.1- سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف المرن:

ويتم معرفة فعالية سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف المرن حسب الجدول أعلاه من خلال حركة رؤوس الأموال وانتقال منحنى BP.

1.1.1- حركة تامة لانتقال رؤوس الأموال: ويعني ذلك أن يكون منحنى BP أفقيا، وباعتماد سياسة توسعية فينتقل منحنى IS إلى اليمين IS1 فينتج عنه زيادة معدل صرف العملة وبقاء مستوى الدخل دون تغيير. ولكن في الأجل

القصير يرتفع حجم الدخل فيزيد معدل الفائدة المحلى الذي بدوره يزيد من جلب رؤوس الأموال الأجنبية فيزيد الطلب على العملة المحلية وتتأثر الصادرات وينخفض الدخل. كما هو مبين في الشكل (24).[1]

الشكل رقم (24): يوضح اثر سياسة الميزانية على سعر الصرف المرن في ظل حركة تامة لانتقال لرؤوس الأموال:

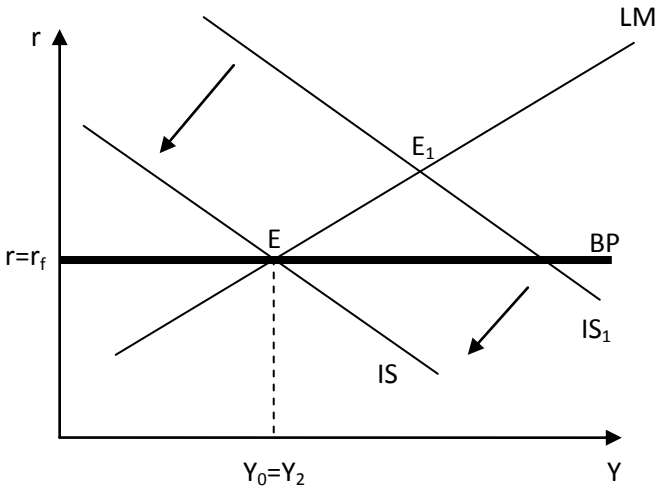

المصدر: معط الله امال(2015)، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص:96

2.1.1- حركة غير تامة لانتقال رؤوس الأموال:[2]

تعتمد الفعالية على المنحنيين LM و bp، حيث تتقاطع المنحنيات الثلاث في نقطة التوازن E مبدئيا، وبإتباع سياسة توسعية فينتقل منحنى (IS) إلى اليمين (IS_1) فيظهر عجز في ميزان المدفوعات اثر تقاطع المنحنيات في نقطة E1 فينخفض معدل الفائدة المحلى وتتدهور قيمة العملة المحلية ويرتفع سعر الصرف الاسمي فينتقل منحنى(IS_1) إلى(IS_2)و (BP) إلى اليمين(BP_1)عند النقطة الجديدة E2 مما يساهم في ارتفاع الدخل، وهو ما يظهر فعالية سياسة الميزانية في ظل حركة غير تامة لانتقال رؤوس الأموال والشكل التالي يبين هذا الأثر.

[1] Jacques Généreux(1996), « économie politique », édition de hachette, France, p:106.

[2] معط الله امال(2015)، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر1970-2012"، مرجع سبق ذكره، ص:98.

الشكل رقم (25): يوضح اثر سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف المرن وحركة غير تامة لرؤوس الأموال.

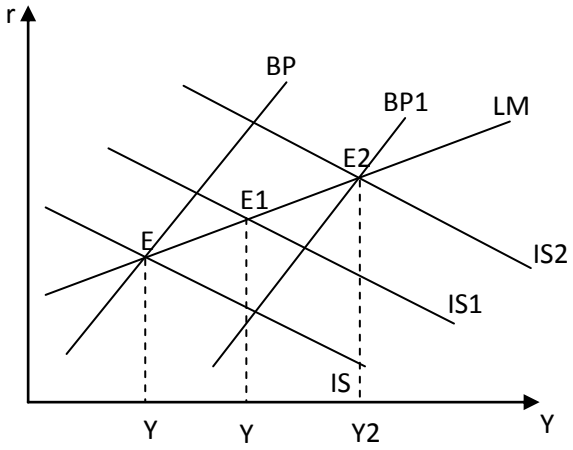

المصدر: معط الله أمال(2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر1990-2012"، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

2.1- سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف الثابت:

1.2.1- حركة تامة لانتقال رؤوس الأموال:

الشكل رقم(26): يوضح آلية تأثير سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف الثابت وحركة تامة لانتقال رؤوس الأموال

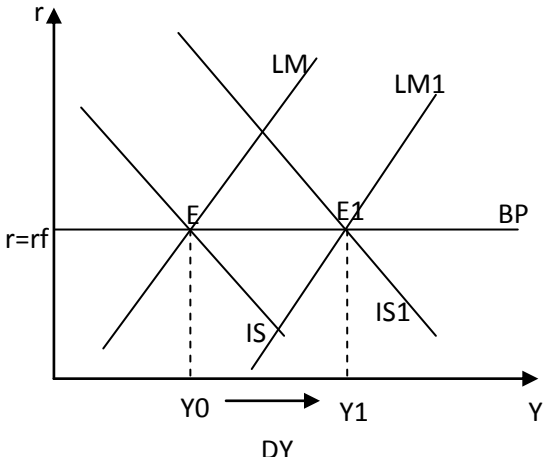

المصدر: نفس المرجع السابق، ص:99.

يظهر من خلال الشكل رقم (26) كيف تؤثر سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف الثابت وحركة تامة لانتقال رؤوس الأموال، عكس سعر الصرف المرن، أين يتضح من الآلية أن سياسة الميزانية فعالة، حيث من خلال التوسع ينتقل منحنى (IS) إلى

(IS1) ومع ثبات (BP) و (LM)، فيساهم في ارتفاع كل من سعر الفائدة ومستوى الإنتاج، وبالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية فيتحسن سعر الصرف، ثم يتدخل البنك المركزي بالتوسع في عرض النقود فينتقل التوازن من جديد من E إلى E1 وذلك بانتقال منحنى(LM) إلى(LM1)فيعود سعر الفائدة إلى مستواه الجديد والأصلي r=rf [1].

2.2.1- حركة غير تامة لانتقال رؤوس الأموال:

الشكل رقم(27): يوضح آلية تأثير سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف الثابت وحركة غير تامة لانتقال رؤوس الأموال

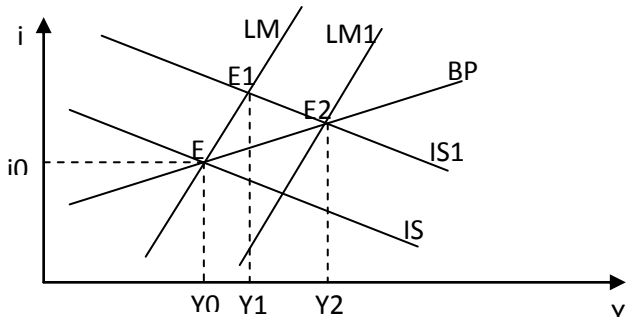

المصدر: صالح تومي(2004)، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، ص:313.

يظهر من الشكل رقم (27) أعلاه تأثير سياسة الميزانية في ظل سعر الصرف الثابت وحركة غير تامة لانتقال رؤوس الأموال أنها فعالة قليلا، حيث بإتباع سياسة توسعية وانتقال منحنى (IS) إلى(IS_1) نحصل على توازن جديد E1 بالتقاطع مع (LM) فيرتفع مستوى الدخل وكذا سعر الفائدة فيتحقق الفائض في ميزان المدفوعات BP اكبر من0، وهذا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل يتدخل البنك المركزي فيعرض النقود لينتقل بذلك منحنى (LM) إلى(LM_1)لإحداث توازن فيلتقي المنحنيات الثلاث في نقطة جديدة E2 فينخفض سعر الفائدة ويرتفع مستوى الدخل قليلا. ويظهر من هنا أنها حتى تكون فعالة يجب التجاوب القوي لحركة رؤوس الأموال الأجنبية لفروقات أسعار الفائدة بين الدول.[2]

[1] د.صالح تومي(2004)، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر، ط1، ص:312.
[2] نفس المرجع السابق، ص: 314.

المطلب الثاني: دور سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير

لقد رأينا في المطلب السابق الدور الذي تلعبه سياسة الميزانية في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في المدى القصير من خلال أدواتها.

أولا:- دور سياسة الإنفاق العام في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير:

1-العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

حيث حظيت هذه العلاقة باهتمام الاقتصاديين محاولين تفسير العلاقة ومن يؤثر على الأخر ولكل رأي، ما أثار جدلا واسعا، ونذكر منهم:

1.1- قانون فاجنر: وهو من أول الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في الاقتصاد وتوصل إلى أن الإنفاق العام يزيد كلما تحقق النمو الاقتصادي في المجتمع كون الزيادة ستكون أكبر من نصيب الفرد من الناتج المحلي، أي الإنفاق العام يعتبر متغير داخلي في دالة النمو الاقتصادي.[1]

وحسب فاجنر، هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:[2]

- عامل التصنيع والتحديث والذي يستوجب زيادة تدخل الدولة عن طريق التوسع في الإنفاق.
- للوصول إلى النمو في الدخل الحقيقي يلزم زيادة النفقات وفي كل المجالات لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.
- زيادة الكفاءة الاقتصادية والتطور يستوجبان زيادة تدخل الدولة عن طريق نفقاتها من خلال الاستثمارات وبناء قاعدة اقتصادية وجهاز إنتاجي.

[1] بلطرش ربيعة، طويطي مصطفى(2017)، "علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر(1970-2016) دراسة قياسية باستخدامECM"، مجلة اضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد (العدد02)، ص:203.

[2] احمد سلامي(2015)، "العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية(1970-2013)"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد (العدد17)، ص:52-53.

2.1- نظرية كينز: والتي جاءت تخالف ما برهنه فاجنر في قانونه، حيث اعتبر كينز أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا من خلال سياسة الميزانية التوسعية من خلال زيادة الإنفاق للتغلب على انخفاض الطلب الكلي والحد من البطالة، وبالتالي اعتبر أن النمو الاقتصادي دالة في الإنفاق وعرفها كما يلي: $Y=F(G)$ ، حيث: تعبر Y عن الدخل(النمو الاقتصادي) و G تعبر عن الإنفاق العام.[1]

3.1- نموذج بارو1990 والحجم الأمثل للتدخل الحكومي:

حيث أكد على أن مصدر النمو الداخلي هو نشاطات الحكومة، من خلال شراء الدولة لجزء من الإنتاج الخاص وتقديم خدمات عمومية مجانا لزيادة الرغبة في الاستثمار لدى الخواص، كما ربط معدل النمو بحجم التدخل الحكومي من خلال وضع حدإذ كلما تجاوزه ينخفض معدل النمو كون ارتفاع النفقات يصاحبها ارتفاع الضريبة بنفس النسبة مما يعرقل الإنتاج والطلب الكلي فيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.[2]وهو ما يوضحه الشكل (28) أدناه حيث يرتبط معدل النمو مع حجم التدخل الحكومي وإذا زاد عن (a) التي تمثل العتبة فان النمو يبدأ في التناقص.

الشكل (28):ربط معدل النمو بحجم التدخل الحكومي

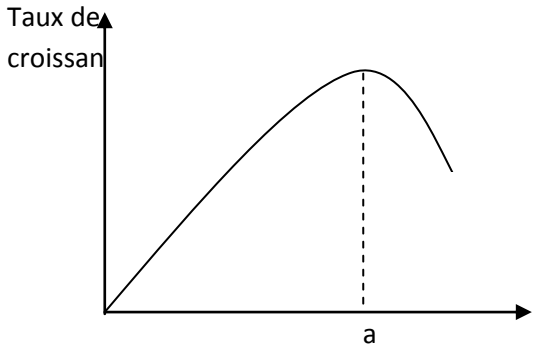

المصدر:

Musa Foudeh(2007), « Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et performance Macroéconomique », Thèse de Doctorat, faculté du sciences économiques, université de Limoges, p :14.

[1] Lingxiao WANG, and others(2016), the relationship between public expenditure and economic growth in romania :does it obey wagner's or keynes's law ?, theoritical and applied economics, volumeXXIII,n°3(608), p43.
[2] Carla helena cruz(2014), dépenses du gouvernement et croissance economique le cas du cap vert, mémoire de la maitraise en economie, université du quebec canada, p :16.

2- دور سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي:

بناءا على النموذج الكنزي (في المدى القصير) فإن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى أثار سلبية من خلال المضاعف ما يؤدي إلى ارتفاع البطالة وانخفاض معدلات الفائدة.

كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول وذلك راجع إلى توجيه الإنفاق العام في قطاعات غير منتجة.

وعليه وجب دائما الزيادة في الإنفاق الكلي ليحدث أثارا عكسية من خلال المضاعف الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال خاصة في حالة انكماش الاقتصاد، كما يوضح ذلك الشكل (29) أدناه.

الشكل(29):أثر الزيادة والتخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي

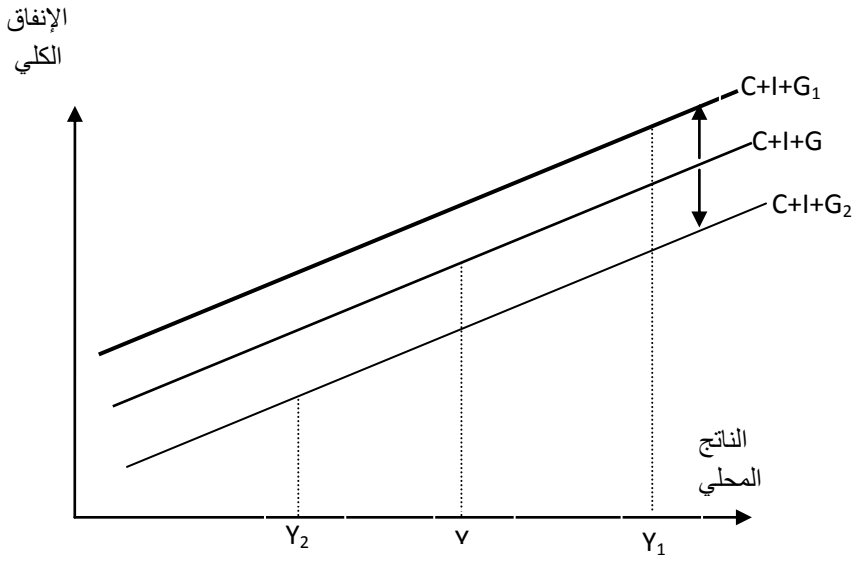

المصدر: Edwin , Mansfield(2000) , "economics principals problems , decisions" , me grew hill , p 186

حيث عند خفض الإنفاق العام إلى مستوى G_2 سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب الكلي إلى $C+I+G_2$، وبالتالي تقاطع منحنى الطلب الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق، بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد يتم بطريقتين:

ففي حالة فجوة انكماشية والتي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي .

أما في حالة فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي أكبر من العرض الكلي، تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليخفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل[1].

3- علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي:

1.3- فحسب النموذج الكنزي [2] فإن تدخل الدولة عن طريق سياسة توسعية من خلال تخفيض الضرائب عن طريق المضاعف بنسبة (ΔT) يحدث زيادة الدخل بنسبة (ΔY) وفق العلاقة التالية:

$$(\Delta Y) = -\frac{c}{1-c} * (\Delta T)$$

حيث أن:

ΔT: التغير في الضرائب؛

ΔY: التغير في الدخل؛

c: الميل الحدي للاستهلاك

ويوضح القانون السابق أن التخفيض في الضرائب بمقدار (ΔT) يؤدي إلى مضاعفة الدخل بمقدار ($1-C$)، وهو مرتبط بالميل الحدي للاستهلاك. والشكل التالي (30) يوضح الآلية:

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص ص:142-143.

[2] عفيف عبد الحميد(2014)، "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر(2001-2012)"، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، ص ص:73-76.

الشكل (30): يبين علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي

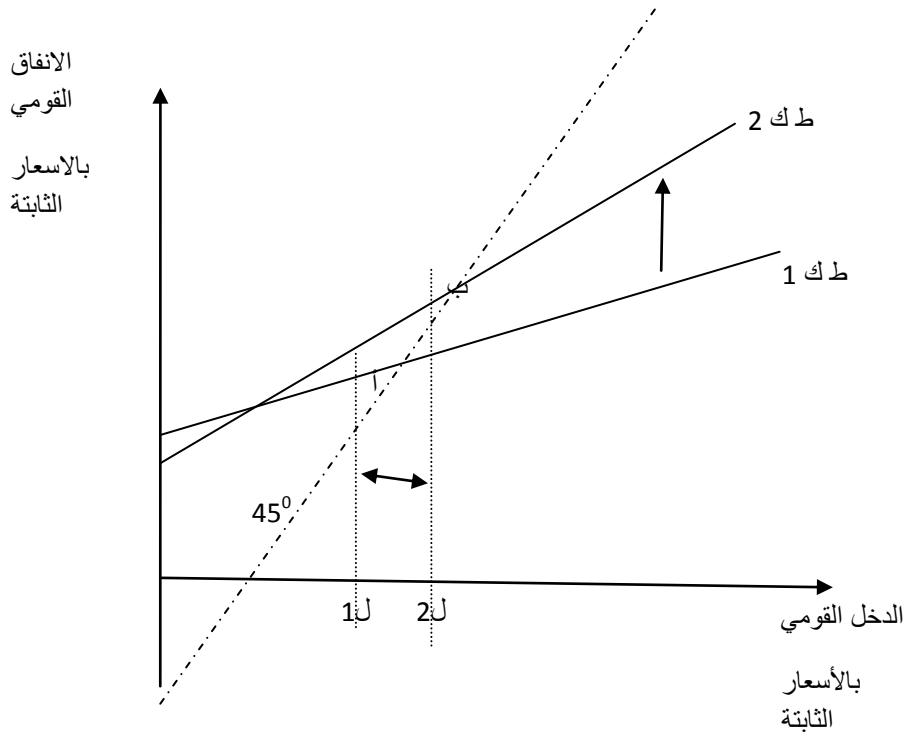

المصدر: تومي صالح(2005)، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 213.

ويظهر من خلال الشكل (30) أعلاه مدى مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق النمو من خلال انتقال منحنى الطلب الكلي1 إلى 2 ليزيد الدخل التوازني بمقدار مضاعف (1-c) نظرا لارتباطه بالميل الحدي للاستهلاك.

2.3- نموذج سكالي

حيث قام الاقتصادي سكالي بدراسة حول العلاقة بين العبء الضريبي والنمو الاقتصادي بين 1950-2004، وتوصل إلى أن الضرائب إذا فرضت عند حد مقبول، تساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح آلية أثر معدل الضريبة على النمو الاقتصادي حسب نموذج سكالي من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (31): منحنى يوضح العلاقة بين معدل الضريبة ومعدل النمو الاقتصادي

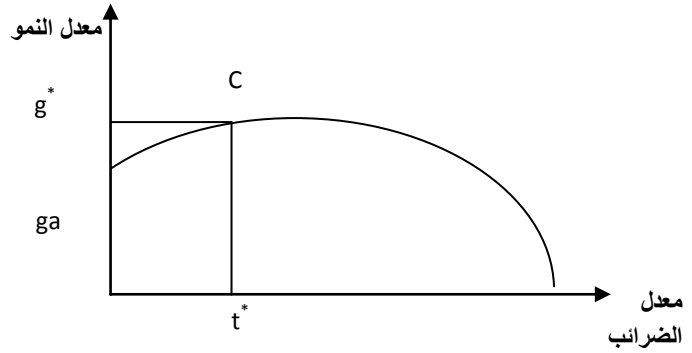

المصدر: عفيف عبد الحميد(2014)، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر(2001-2012)، مرجع سبق ذكره، ص:76.

ومن خلال الشكل(31) أعلاه يظهر ما يلي:

كلما ارتفع معدل الضريبة كلما تناقص معدل النمو.

إذا كان معدل الضريبة معدوم يكون معدل النمو عند المستوى ga معتمدا على القطاع الخاص فقط.

يتحقق أعلى معدل للنمو عند (g^*) عند وصول معدل الضريبة (t^*) والذي سماه بمعدل الضريبة المعظم، أما إذا زاد عن (t^*) فينخفض النمو. وهو ما يدل على وجود علاقة طردية حتى (t^*).

ثانيا:- دور السياسة الضريبة في تحفيز النمو الاقتصادي:

تسعى الدولة عن طريق سياستها الضريبية إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق منح امتيازات ضريبية أو إعفاءات تمكنها من زيادة الإنتاج وبالتالي النمو، كما أن زيادة العبء الضريبي على الأفراد تعيق النمو ولتحقيق ذلك تقوم بـ:[1]

- تشجيع تركز المشروعات لبناء وحدات اقتصادية قادرة على المنافسة.
- تشجيع المؤسسات على فتح ملحقات لها في الخارج للدخول في المنافسة ومجاراة الأسواق الأجنبية المسيطرة.

[1] عبد الكريم بريشي (2014)، "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر(1988-2011)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2014 ،ص:127.

- حث المؤسسات على الاستثمار في المناطق الأقل تقدما من خلال الإعفاءات الضريبية.

والشكل التالي رقم (32) يوضح آلية السياسة الضريبية لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق منح اعفاءات ضريبية للمستثمرين ومختلف الأعوان الاقتصاديين فيزيد المنتج من الإنتاج، وفي نفس الوقت ترتفع القدرة الشرائية للفرد، فيزيد الطلب الكلي على السلع و الخدمات، فيعمل المنتج على تحقيق أقصى إنتاج وبالتالي أقصى ربح، حتى تتحسن جميع المؤشرات الاقتصادية وصولا إلى تحقيق النمو.

الشكل رقم (32) : دور السياسة الضريبية في تحفيز النمو الاقتصادي

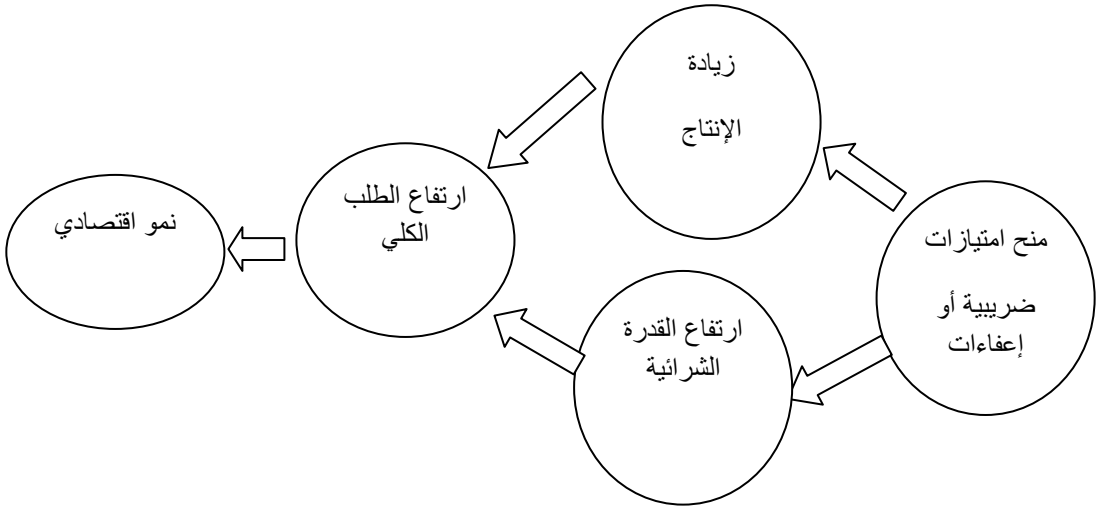

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: دور سياسة الميزانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

حيث تناولت عدة نظريات ونماذج كيف تقوم سياسة الميزانية عن طريق أدواتها إلى تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال اعتمادها على الإنفاق العام وخاصة النظريات الحديثة التي تقر بوجود أثر ايجابي للإنفاق الحكومي على النمو في الأجل الطويل خاصة الإنفاق الاستثماري من خلال الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي، أما الإنفاق الجاري فليس له أي تأثير.

وكذا نموذج بارو الذي بين من خلاله المعدل الأمثل لتدخل الدولة من خلال تمويل النفقات عن طريق الضرائب والذي يوازن فيه بين الأثر الحدي الايجابي للإنفاق وإنتاجية القطاع الخاص.

ومن خلال هذا الطرح يتبين أن لسياسة الميزانية أثار ايجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال زيادة إنتاجية القطاع الخاص وهو ما يعرف بمصطلح الأثر الدخيل أو أثر السلعة العامة.[1]

كما بينت نظرية النمو الداخلي أن تدخل الدولة يساهم في إحداث نمو طويل الأجل، وذلك من خلال حث الدولة للأفراد على الاستثمار في المشاريع، وبالتالي الاستثمار في الرأس المال البشري.

حيث يرى "Romer" أن رأس المال البشري يأخذ شكل معرفة علمية تؤدي إلى خلق أفكار جديدة مما يؤدي إلى خلق الأموال وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو.

بينت نظريات النمو الحديثة أن النمو يحدث نتيجة تفاعل تراكم رأس المال المادي والبشري من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية لتسريع عملية النمو والتنمية.

كما أجمع معظم الاقتصاديين في صورة أدم سميث وريكاردو وكينز على أهمية التكنولوجيا في قطاع الإنتاج في تحسين معدلات النمو طويل الأجل، حيث دعت إلى البحث والتطوير من اجل الاستثمار في الرأس المال البشري من اجل تحقيق نمو مستدام في الأجل الطويل[2].

والجدول (05) أدناه يوضح نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول:

[1] مغنية هواري (2017)، "السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، ص ص:141-142.

[2] ضيف احمد(2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر(1989-2012)"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 152-160.

الجدول (05) : نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول

السنة/الدولة	2005	2007	2012	2019
الو.م.ا	2.57	2.67	2.71	2.95
فرنسا	2.11	2.08	2.12	2.46
ألمانيا	2.49	2.53	2.62	2.80
الجزائر	0.07	0.05	0.04	0.20
السعودية	0.04	0.05	0.10	1.10
تونس	1.02	1.10	1.60	1.98

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

Data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS/countries/1w ?page=1&display=default consulter le 05-07-2021.

ويظهر من خلال الجدول الفرق بين الدول المتقدمة والنامية من خلال الإنفاق على البحث باعتباره ركيزة أساسية تسعى الدول من خلالها إلى الاستثمار في الرأس المال البشري وبالتالي البحث عن النمو طويل الأجل.

وفي الأخير يمكن القول أن لسياسة الميزانية أثر بالغ من خلال أدواتها على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل لكن بشروط.

المبحث الثاني: واقع سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير وتعديل السياسات الاقتصادية المنتهجة، خاصة سياسة الميزانية والتي اعتمدتها الجزائر بعد ارتفاع أسعار البترول ووضعت أهداف عديدة أهمها النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: لمحة عامة عن وضع الاقتصاد الجزائري قبل 1990

حيث وبعد الاستقلال غابت الرؤية الاقتصادية، نظرا للفراغ الذي خلفه المستعمر في كل المجالات وخاصة الجانب الاقتصادي، ما اضطر الجزائر إلى العمل على ضرورة ضبط النفس والاتكال عليها قصد الخروج من الأزمة، وهو ما أسفر عن:مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي الذي انبثق منه عدة قرارات أهمها:

تأميم الأراضي الزراعية واستغلالها وإلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري وتحويل بنك الجزائر إلى البنك المركزي الجزائري بالإضافة إلى ظهور شركات وطنية كسوناطراك.

ونظرا للظروف الدولية السائدة آنذاك والصراع الإيديولوجي المحتدم بين الدول الرأسمالية من جهة والدول الاشتراكية من جهة أخرى، تبنت الجزائر النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي لها يقوم على مبادئ أهمها:

- اعتماد الجزائر على التخطيط المركزي، لانعدام القطاع الخاص.
- انتهاج سياسة استرجاع الثروات الوطنية واستمرار الحركات التحررية
- إنشاء دواوين وشركات وطنية لمراقبة القطاعات الحيوية.

أدى اختيار الجزائر للمنهج الاشتراكي إلى ضرورة تطبيق أسلوب التخطيط لأداء العملية الاقتصادية، فأقرت الحكومة مخططات تنموية.[1]

[1] بوري محي الدين(2018)، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر2000-2010"،مرجع سبق ذكره، ص:138.

1- المخطط الثلاثي:1967-1969:

حيث يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات، ما سمح بتخصيص 18.2% من إجمالي الاستثمارات في 1967 و12.5% لقطاع الزراعة لنفس السنة، وبلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.06 مليار.دج، والتكاليف المبرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار.دج.[1]

2- المخطط الرباعي الأول:1970-1973:

والذي ظهر فيه قيام المؤسسات العمومية والوزارات وذلك بهدف إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد من خلال البرامج الاستثمارية التي خصصت لها 68.56 مليار دج.[2] وكان يهدف المخطط إلى:

- تدعيم وإنشاء الصناعة.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي 9% .
- فرض رقابة جمركية وتوجيه الاستهلاك.
- تحسين ورفع مستوى المعيشة.

3- المخطط الرباعي الثاني:1974-1977:

حيث اتجهت الجهود لتمويل المشاريع الاقتصادية وخاصة الحديد والمحروقات، مواد البناء، الكهرباء والإلكترونيك، والاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، وذلك بهدف توفير سلع إنتاجية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل، حيث حقق نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام 65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969، أما الاستثمارات فقد بلغت110.22 مليار دج. وتميزت هذه المرحلة بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي.[3]

[1] محمد بلقاسم، حسن بهلول(1991)، "سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:66.
[2] نفس المرجع السابق، ص:246.
[3] نفس المرجع السابق ، ص:92.

وكان يهدف المخطط إلى:

- العمل على توفير أكثر من 100000 منصب شغل.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي 11.5%.
- العمل على انجاز500 وحدة صناعية بهدف إحلال الواردات.

وفيما يلي الجدول (06) يوضح بنية الاستثمارات المنجزة خلال الفترة1967-1979.

الجدول رقم (06): بنية الاستثمارات المنجزة خلال الفترة1967-1979.

السنوات	69-67		73-70		77-74		79-78	
القطاعات	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%	مليار دج	%
الصناعة	5.4	56	20.8	57	74.2	61	66	62
المحروقات	2.7	28	9.8	27	36	30	-	-
الزراعة	1.6	16	4.6	13	5.8	5	3.2	3
هياكل قاعدية	2.7	28	11.3	30	40.8	34	36.8	35
الاستثمارات	9.7	100	36.7	100	120.8	100	106	100

المصدر: A.benachenhou(1982), « l'experience algérienne de plannification et de developement (1962-1982) algérie » , opu,1982, p.49.

وكانت تهدف الجزائر من خلال المخططات أعلاه إلى بناء قاعدة اقتصادية، للنهوض بالاقتصاد والاستثمار في جميع القطاعات لتحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن اصطدمت بعراقيل في طريقها منها كيفية تمويل الاقتصاد نظرا لحداثته، فكان لزاما على

بالجزائر اعتمادها على سياستها الايرادية من خلال الجباية البترولية التي كانت تشكل أكثر من 50% من إيرادات الميزانية، وبلغت المحروقات نسبة97% من الصادرات، والجدول (07) أدناه يبين مدى اعتماد ميزانية الجزائر على الجباية البترولية.

الجدول (07): مساهمة الجباية البترولية في الايرادات في الجزائر خلال الفترة1970-1980

السنة	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80
الجباية ب.	1.69	1.64	3.27	4.11	13.39	13.46	14.23	18.01	17.36	26.51	37.14
الإيرادات	6.30	6.91	9.17	11.06	23.43	25.05	28.01	32.47	36.77	46.42	59.59

المصدر:عيه عبد الرحمن(2011)، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية"، مجلة دفاتر سياسة وقانون، العدد5، ص22.

وخلال هذه المرحلة والتي عرفت بالتخطيط المركزي فقد حققت عدة نتائج مشجعة و أخرى غير مرغوبة يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1967-1979

النتائج المشجعة		النتائج الغير مرغوبة	
معدل النمو الاقتصادي	%7	القطاع الخاص	%5
معدل الاستثمار العمومي	%45.7	نسبة الاستثمار في الفلاحة	%8.8
ارتفاع الناتج الداخلي الخام الصناعي	%65	ارتفاع الديون الخارجية في 1979	%19.4
انخفاض التضخم	%7		
انخفاض البطالة	%22		

المصدر:عبد الرحمن تومي(2019)، "الجزائر بين محاولتين من اجل التنمية:شروط النجاح وأسباب الإخفاق"، مجلة الاقتصاد وإدارة العلوم، العراق، المجلد25(العدد113)، ص ص:426-444.

أما الميزانية فقد عرفت هي الأخرى تغيرات من خلال النفقات والإيرادات وكانت في تزايد مستمر نظرا للأهداف المسطرة من طرف الحكومة والجدول التالي يبين النفقات والإيرادات التي اعتمدتها الدولة.

الجدول(09): تطور الميزانية خلال الفترة1970-1978

	1970	1972	1974	1976	1978
الإيرادات	6306	9178	23438.2	28002.1	36782
النفقات	5876.3	8195	13408.7	20118	29946

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

ويظهر من الجدول(09) أعلاه كيف انتقلت النفقات من 5876.3 مليون دج. سنة 1970 وهي في تزايد مستمر إلى غاية 1978 أين بلغت 29946 مليون دج. وكذلك ارتفعت الإيرادات من 6306 م.دج. سنة 1970 إلى 36782 م.دج. سنة1978 وهو ما يبين سياسة الدولة الاقتصادية.

4-المخطط الخماسي الأول :1980-1984

والذي جاء بعد المرحلة الانتقالية 1978-1979 وعرفت هذه الفترة بمرحلة التخطيط اللامركزي، إذ تميزت هذه الفترة بإعادة النظر في كيفية تشغيل الاقتصاد ومعالجة الاختلالات السابقة والاهتمام بالجانب الاجتماعي، وتم ذلك من خلال اعتماد برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية.

1.4-**إعادة الهيكلة العضوية:**[1] وخلال هذه المرحلة تم اعتماد هذا المخطط قصد تقسيم الشركات الكبرى الذي نتج عنها ضعف التسيير وصعوبة انتقال المعلومات بين وحدات المؤسسة والأداء الضعيف للمؤسسات، فلجأت الدولة إلى التغيير في طريقة التسيير والتنظيم للقضاء على الهيكل التنظيمي القديم الذي أصبح عديم الفعالية.

[1] بشرى نمديلي، صلاح الدين كروش (2020)، "تعزيز الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال تبني مبادئ الحوكمة الشفافية ، الإفصاح، الفترة 2000-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد4(العدد02)، ص ص:58-72.

2.4-**إعادة الهيكلة المالية:**[1] وذلك نتيجة للعجز الحاصل للمؤسسات وتزايد حجم مديونيتها، والعمل على استقلالية المؤسسات المالية، وإعطاء دور للقطاع الخاص، فقد قاما الحكومة بعدة إجراءات، من خلال تكليف البنك الوطني للتنمية بتمويل المؤسسات، وإعادة هيكلة ديون المؤسسات.

وبعد تطبيق إعادة الهيكلة العضوية والمالية في إطار المخطط الخماسي الأول، عرف الاقتصاد الوطني عدة نتائج سلبية كانت غير متوقعة على مستوى الأوضاع النقدية والاقتصادية والاجتماعية تمثلت في:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- انخفاض معدلات الاستثمار.
- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

وهو ما دفع الدولة إلى البحث عن حلول أخرى وتغييرات جذرية تضمن التحول الاقتصادي، وفيما يلي الشكل رقم (33) يبين تناقص معدلات النمو خلال فترة المخطط الخماسي الأول.

الشكل(33): معدلات النمو الاقتصادي خلال المخطط الخماسي الأول(1980-1984)

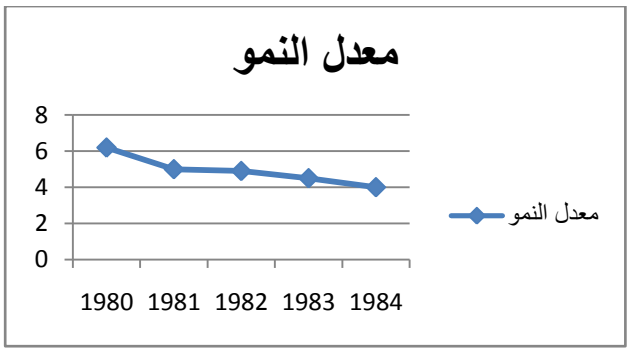

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

[1] بشرى نمديلي، صلاح الدين كروش (2020)، "تعزيز الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال تبني مبادئ الحوكمة الشفافية ، الإفصاح، الفترة 2000-2019"، مرجع سبق ذكره، ص.ص:58-72.

حيث يظهر من الشكل أعلاه تناقص معدلات النمو خلال الفترة (1980-1984)، وهو ما يبين ضعف الأداء الاقتصادي بعد تطبيق إعادة الهيكلة العضوية والمالية في إطار المخطط الخماسي الأول.

5- المخطط الخماسي الثاني:1985-1989

حيث يعد مكملا للأهداف التي سطرتها الدولة من قبل، وكان يهدف أساسا إلى:[1]

- المحافظة على استقلالية المؤسسات والاقتصاد.
- تشجيع القطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية.
- تلبية حاجيات السكان المتزايدة.
- تنظيم التجارة الخارجية وإصلاح السوق وزيادة الصادرات وتشجيع الإنتاج المحلي.
- غير أن النكسة كانت كبيرة بعد النتائج المحققة، وذلك بعد تهاوي أسعار البترول إلى 10 د.للبرميل في سنة 1986، وهو ما تزامن مع انخفاض قيمة الدولار بنسبة 40 %، وهو ما زاد من تأزم الوضعية الاقتصادية ودفع الجزائر إلى المديونية الخارجية، والجدول التالي يوضح ذلك.[2]

الجدول رقم (10): وضعية الدين الخارجي للجزائر والنمو الاقتصادي خلال فترة المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
الدين الخارجي	17.5	21	24.7	25.10	25.8
خدمات الدين الخارجي	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
مؤشر النمو الاقتصادي	5.4	3.1	0.8-	2.0-	3.4

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

[1] عبد الجليل هجيرة(2017)، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،ص:64.

[2] عبد الرحمن تومي، "الجزائر بين محاولتين من اجل التنمية شروط النجاح وأسباب الإخفاق"، مرجع سبق ذكره، ص:431-432.

ومن الجدول يظهر الارتفاع المستمر لخدمات الدين الخارجي الذي أثر على عائدات المحروقات، وبالتالي تناقص الإيرادات التي كانت تتشكل من الجباية البترولية، ما أثر على تمويل البرامج الاستثمارية وانعكس سلبا على النمو الاقتصادي الذي انتقل من 5.4 سنة 1985 إلى -0.8 سنة 1987، سنة بعد الأزمة.

وفيما يلي جدول يبين ما تم صرفه كنفقات وما تم تحصيله كإيرادات خلال فترة المخططين الخماسيين الأول والثاني:1980-1989

الجدول رقم(11): تطور الميزانية خلال الفترة 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1985	1987	1989
النفقات	43214	57655	71663	87462	103471	103977	124500
الإيرادات	59344	79384	77572	84521	105813	92984	116400

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

المطلب الثاني: سياسة الميزانية في الجزائر (1990-2020)

لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة عدة تغيرات ابتداء من سنة 1989، وبداية تطبيق سياسة التثبيت والتعديل والتي نصت على ضرورة تقليص النفقات العامة وتحسين الضريبة نتيجة العجز الحاصل في الميزانية.

أولا:- سياسة الإنفاق العام:

1- المرحلة الأولى:1990-1999

في إطار تطبيق برنامج التثبيت و التعديل الهيكليين، عرفت الجزائر خلال الفترة 1990-1999 ترشيدا للإنفاق، والحد من العمالة والتوجه إلى الخوصصة وذلك في إطار الإصلاحات الهيكلية والتحول نحو اقتصاد السوق.

كما عرفت هذه الفترة اختلالات في هيكل النفقات العامة من خلال سيطرة نفقات التسيير على مجمل النفقات كونها كانت تمثل النسبة الأكبر مقارنة بنفقات التجهيز، وهذا راجع لفرض صندوق النقد الدولي منطقه باشتراط تقليص حجم النشاطات الاقتصادية للدولة.

والجدول التالي يوضح تطور النفقات خلال الفترة 1990-1999.

الجدول(12):تطور النفقات خلال الفترة 1990-1999.

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	النسبة من الإنفاق العام	نفقات التجهيز	النسبة من الإنفاق العام
1990	136.5	88.8	65.05	47.7	34.95
1991	212.1	153.8	72.51	58.3	27.49
1992	420.13	276.13	65.72	144	34.28
1993	476.6	291.42	61.15	185.18	38.85
1994	566.3	330.4	58.34	235.9	41.66
1995	659.59	473.7	71.82	185.89	28.18
1996	724.6	550.6	75.99	174	24.01
1997	845.2	643.6	76.15	201.6	23.85
1998	875.65	663.9	75.82	211.75	24.18
1999	961.59	774.7	80.56	186.89	19.44

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع النفقات العامة من سنة إلى أخرى، على الرغم من اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكليين التي نصت على ضرورة ترشيد النفقات وتقليصها، إلا أن ذلك لم يكن حائلا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها، إذ ارتفعت من 136.5 مليار دج. سنة 1990 إلى 420.13 مليار دج. سنة 1992.وواصلت ارتفاعها سنة 1995 أين بلغت 659.59 مليار دج. وكان ذلك بعد التحسن النسبي لأسعار المحروقات، والإصدار النقدي لتغطية العجز الحاصل في الميزانية.

- كما ارتفع الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة دعم الأسعار.[1]
- ارتفاع النفقات التحويلية بنسبة 50%.
- ارتفاع كتلة الأجور بعد رفع الأجر الوطني المضمون.
- عمليات التطهير المالي للمؤسسات العمومية حيث بلغ 124.4 مليار دج سنة 1996 وكذا عمليات الخوصصة.[2]

وهذا ما سمح للحكومة بإتباع سياسة ميزانية توسعية قصد تغطية التكاليف، حيث انتقلت من 724.6 مليار دج سنة 1996 إلى 961.59 مليار دج، وهو ما يبين سياسة الدولة التوسعية بحثا عن تحسين الوضعية الاقتصادية.

كما يظهر من الجدول تزايد حصة نفقات التجهيز خلال مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني 1990-1995، حيث انتقلت من 34.95% سنة 1990 إلى 41.66% سنة 1994، وانخفاض نسبة نفقات التسيير التي انتقلت من 65.05% سنة 1990 إلى 58.34% سنة 1994.

أما الفترة من 1995-1999 والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والرامية إلى ترشيد وتقليص النفقات ورفع الدعم عن أسعار المواد واسعة الاستهلاك، أدى إلى تغير في الميزانية ونفقات التسيير فارتفعت من 71.82% سنة 1995 إلى 76.15 سنة1997 لتبلغ سنة 1999 نسبة 80.56%. وبالتالي انخفاض نسب نفقات التجهيز والتي تراجعت إلى 19.44% سنة 1999.

[1] ايمان بوعكاز(2014)، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2011"، مرجع سبق ذكره، ص:278.
[2] ايمان بوعكاز(2014)، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2011"، نفس المرجع السابق، ص: 278.

وهذا راجع إلى الشروط المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي الذي ألح على تقليص دور الدولة وتشجيع الخوصصة.[1]

والشكل التالي يوضح تطور الإنفاق العام المتزايد خلال الفترة 1990-1999 حسب الجدول أعلاه.

الشكل (34): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999.

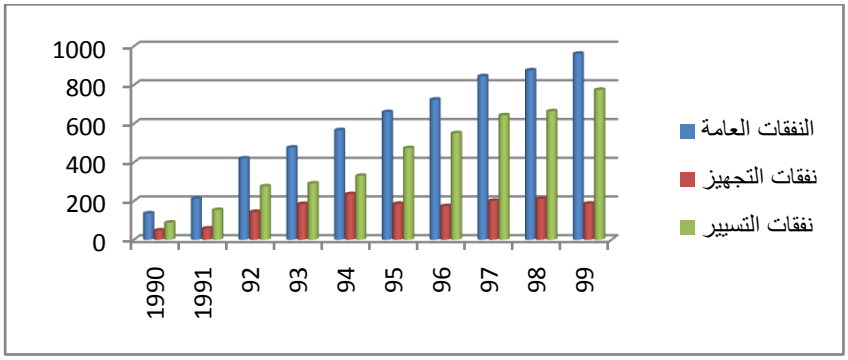

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول(13) أعلاه.

1.1- هيكل نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

1.1.1- هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

الشكل (35): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

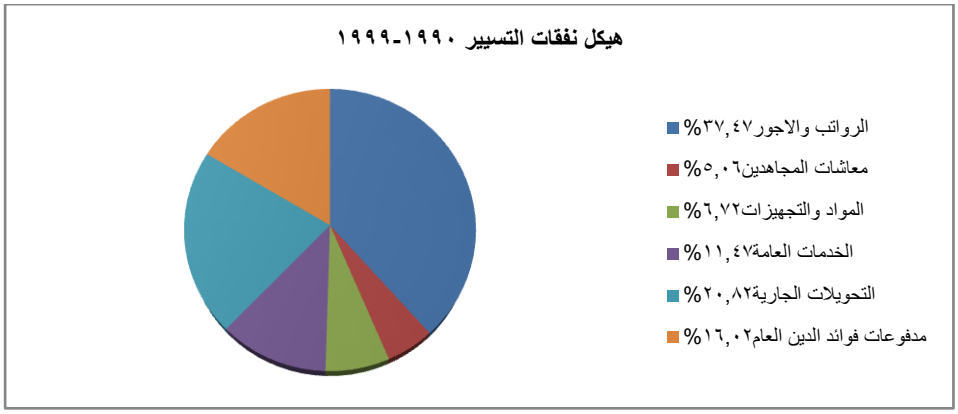

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات مذكرة الماجيستر لمعط الله امال، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ص:275.

[1] وليد عبد الحميد عايب (2010)، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي:دراسة قياسية تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية "، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ص:257.

ويظهر من خلال الشكل (35) أعلاه أن نفقات التسيير خلال هذه الفترة كانت مقسمة إلى 6 حصص، كان منها حصة الأسد للرواتب والأجور بنسبة 37.47% ثم التحويلات الجارية 20.82% فمدفوعات فوائد الدين العام16.02% لتليها الحصص الأخرى بنسب أقل.

وهذا ما يبين أن نفقات التسيير كانت تعتمد كثيرا على الرواتب والأجور بالدرجة الأولى ثم التحويلات الجارية وهو ما يزيد من الطلب الكلي الذي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

2.1.1- هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

وينقسم هيكل نفقات التجهيز في الجزائر إلى عدة أبواب، تقسم حسب طبيعة وسياسة الدولة وتوجهها، وذلك من خلال إعطاء أهمية كبرى للقطاعات المولدة للدخل، كما يبين ذلك الشكل (36) أدناه:

الشكل (36): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

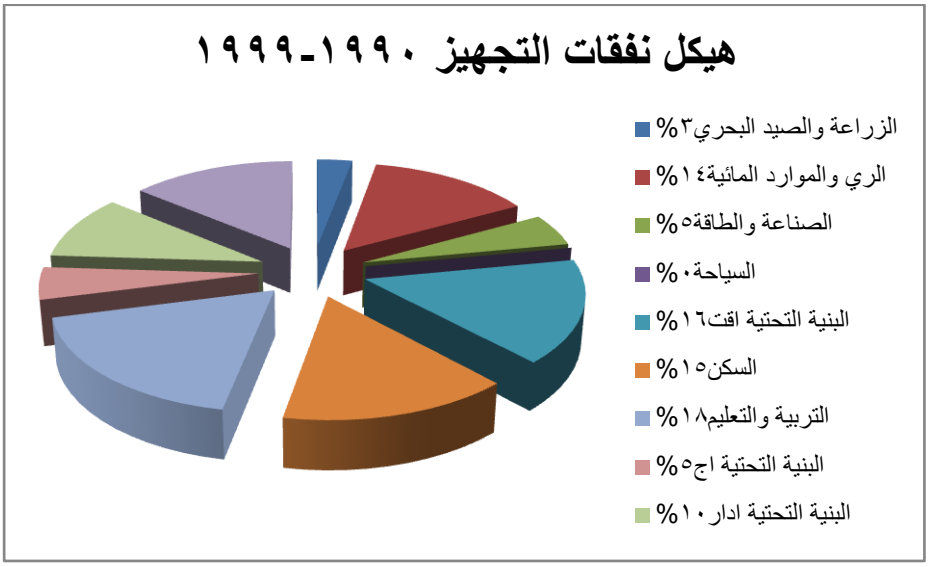

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات مذكرة ماجيستر لمعط الله امال، اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ص:276.

يظهر من خلال الشكل (36) أعلاه أن نفقات التجهيز تنقسم إلى عدة أبواب، حيث أولت الدولة اهتمامها إلى حصة باب التربية و التعليم بنسبة 18% من نفقات التجهيز وتليها البنية التحتية الاقتصادية بنسبة 16% فالسكن 15%، ثم الري والموارد المائية بنسبة 14% لتليها الأبواب الأخرى بنسب متفاوتة، وجاء هذا التقسيم حسب طبيعة توجه الدولة الاقتصادي والسياسة

المطبقة، حيث عرفت نفقات التجهيز تذبذبا في التوزيع مع تناقص في عديد الأحيان، نتيجة لتوصيات المؤسسات الدولية التي تدعو لضرورة تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذا اعتماد الدولة على أسعار المحروقات التي عرفت هي الأخرى تذبذبا في السوق أثر كثيرا على الاقتصاد الجزائري، وفيما يلي جدول يوضح أسعار البترول خلال هذه الفترة.

الجدول (13): أسعار البترول خلال الفترة 1990-1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل	22.20	18.32	19.93	17.75	16.31	17.58	21.69	19.45	12.86

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على الديوان الوطني للإحصائيات

إذ يظهر من خلال الجدول(13) أعلاه تذبذب أسعار المحروقات خلال الفترة(1990-1999)، حيث كانت 22.20 د/للبرميل سنة 1990 لتبدأ في التناقص حتى سنة 1994، أين بلغت قيمة بـ:16.31، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى غاية سنة 1996 وبلغت 21.69 د.ثم انخفضت مرة أخرى سنة 1997 أين وصلت 19.45 د. لتنخفض مرة أخرى سنة 1998 وتصل أدنى قيمة لها 12.86د. وهو ما أثر كثيرا على الاقتصاد الجزائري والميزانية كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد في تمويل ميزانيته على المحروقات.

2- المرحلة الثانية:2000-2009

وهي مرحلة العودة التدريجية للاقتصاد الجزائري، بعد ارتفاع أسعار البترول باعتبارها المصدر الرئيسي في تغطية النفقات العامة، فقد شهدت هذه المرحلة تغيرا جذريا في السياسة الانفاقية، أين انتهجت الحكومة سياسة ميزانية توسعية من خلال تسطير برامج ومخططات خماسية الهدف منها تحسين مستوى المعيشة وتطوير البنية التحتية الاقتصادية وتحقيق التنمية. وفيما يلي جدول يوضح توزيع النفقات خلال الفترة2000-2009.

الجدول (14): توزيع النفقات العامة خلال الفترة 2000-2009

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	النسبة من الإنفاق العام	نفقات التجهيز	النسبة من الإنفاق العام
2000	1178,09	856,19	72,68	321,9	27,32
2001	1321,1	963,63	72,94	357,47	27,06
2002	1550,6	1097,72	70,79	452,88	29,21
2003	1690	1122,76	66,44	567,24	33,56
2004	1891,8	1251,06	66,13	640,74	33,87
2005	2052	1245,13	60,68	806,87	39,32
2006	2453	1437,87	58,62	1015,13	41,38
2007	3108,5	1673,91	53,85	1434,59	46,15
2008	4191	2217,78	52,92	1973,22	47,08
2009	4246,3	2300,02	54,17	1946,28	45,83

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ويظهر من الجدول تزايد النفقات العامة من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 1178.09 مليار دج. سنة 2000 إلى 1550.6 سنة 2002 لترتفع بعدها سنة 2004 إلى 1891.8 تزامنا وانتهاء المخطط الأول الذي عرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والذي رصد له مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار ويهدف إلى: التركيز على قطاعات الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، والاهتمام بالتنمية المحلية البشرية، وقطاع الفلاحة و الصيد البحري والتركيز على جانب دعم الإصلاحات المؤسساتية، ووزع حسب الجدول أدناه:

الجدول(15): توزيع الاعتمادات على القطاعات المعنية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004

القطاعات	المبلغ المعتمد(مليار دج)	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليح(2012)، "دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ص: 252.

ويظهر من خلال الجدول المبالغ المعتمدة والمخصصة لكل قطاع قصد تحقيق الأهداف المسطرة خلال البرنامج.

حيث أولت الدولة اهتمامها إلى الأشغال الكبرى وبناء الهياكل القاعدية والبنية التحتية وخصصت لها نسبة 40.1% من القيمة الإجمالية للبرنامج بقيمة 210.5 مليار دينار، ثم التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8% وهي نسبة معتبرة بقيمة 204.2 مليار دينار. ثم قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 65.4 مليار دينار، أي بنسبة 12.4%، ثم دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دينار أي نسبة 8.6 %. وهو ما يمثل قيمة 525 مليار دينار خصصت لهذا البرنامج .

ليليها مباشرة برنامج أخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) والذي خصص له 4202.2 مليار دج، قسمت حسب الجدول التالي:

الجدول (16): توزيع الاعتمادات على القطاعات المعنية ببرنامج دعم النمو2005-2009

القطاعات	المبلغ(مليار دج)	النسبة%
تحسين الظروف المعيشية	1908.5	45.42
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.85
التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1.19
المجموع	4202.2	100

المصدر: - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2009 – 2005، أفريل 2005، ص ص: 07 – 06. متوفر على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf)

حيث يظهر من خلال الجدول أعلاه المبالغ المعتمدة في البرنامج من أجل الأهداف المسطرة من طرف الدولة وهو ما يظهر سياسة الدولة التوسعية من خلال النفقات التي ارتفعت بنسبة255% من سنة 2000 إلى سنة 2008.

أما نفقات التسيير فقد ارتفعت بوتيرة أقل، إذ انتقلت من 72.68% سنة 2000 إلى 66.13% سنة 2004 إلى أن بلغت 52.92% سنة 2008، ثم ارتفعت سنة 2009 إلى 54.17% أي بعد سنة من أزمة الرهن العقاري وانخفاض أسعار البترول، وخلال نفاس الفترة ارتفعت نفقات التجهيز، إذ انتقلت من 27.32% سنة 2000 إلى أن بلغت 33.87 سنة 2004 ثم 47.08% سنة 2008 وهي أعلى نسبة لها وذلك راجع للبرامج المسطرة من طرف الدولة وتخصيص مبالغ مالية ضخمة.

3- المرحلة الثالثة:2010-2020

في هذه الفترة عرفت الجزائر تسطير برنامجين خماسيين، برنامج توطيد النمو 2010-2014 وبرنامج توطيد النمو 2 للفترة 2015-2019.

وقد خصص مبلغ 286 مليار دولار ما يعادل 20412 مليار دج، لبرنامج توطيد النمو 2010-2014 وذلك في إطار مواصلة الدولة لبرامجها وقد تضمن ما يلي حسب الجدول (17).

الجدول (17): توزيع الاعتمادات على القطاعات المعنية ببرنامج توطيد النمو 2010-2014.

القطاعات	المبلغ(مليار دج)	النسبة%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشأة الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: بن الحاج جلول ياسين، "شريط عابد(2016) تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد4(العدد4)، ص ص: 111-136.

حيث يظهر من خلال الجدول أعلاه ما تم اعتماده من مبالغ من أجل تحقيق عدة أهداف مستغلة في ذلك تحسن الأوضاع وارتفاع أسعار المحروقات، ما زاد من التوسع في الإنفاق، إذ نجد أن الدولة خصصت أعلى قيمة للتنمية البشرية بمقدار 10122 مليار دج. وهو ما يعادل تقريبا نصف الغلاف المخصص للفترة ككل، وذلك من اجل تحقيق الرفاهية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة، انتهجت الدولة سياسة مالية توسعية من اجل دعم الاستثمار وترقية الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي كما كانت تعمل على تطوير المنشآت وكذا تحسين الخدمة العمومية التي خصصت لها 1666 مليار دج، لتليها أهداف تحقيق التنمية ومكافحة البطالة وخلق مناصب شغل لأصحاب الشهادات من خلال استحداث أجهزة للتشغيل وكذا خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والاستثمار في البحث العلمي و التكنولوجيا الحديثة لمواكبة العصر وإحداث التنمية.[1]

كما عملت الدولة خلال هذه الفترة على الرفع من نفقات التسيير نظرا لارتفاع أسعار المحروقات وذلك من خلال العمل على رفع القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تدعيم الأسعار وكذا إعادة النظر في الأجور ومنح العمال مخلفات مالية والشكل (37) أدناه يبين تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2014.

الشكل (37): تطور النفقات العامة خلال الفترة 2010-2014.

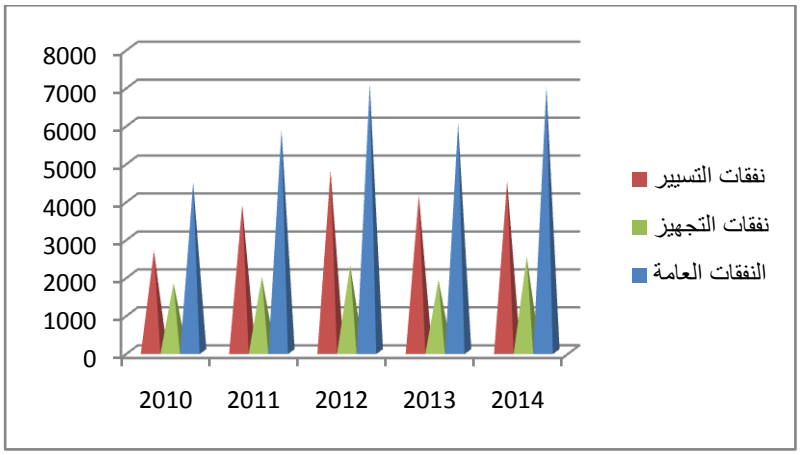

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

[1] هواري سفيان، نقال فاطمة(2021)، "اثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج ardl"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد5(العدد1)، ص ص: 73-92.

ومع أواخر سنة 2014 انهارت أسعار المحروقات ما أثر على سياسة الميزانية بالجزائر سلبيا كون اقتصاد الجزائر ريعي، لكن الحكومة عمدت على مواصلة بعث البرامج التنموية بالاعتماد على **صندوق ضبط الموارد** الذي كانت تدخر فيه الدولة فائض الميزانية من خلال الجباية البترولية، **ويعرف[1] على أنه** فائض القيمة الجبائية الناتج عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وينتمي إلى حسابات التخصيص الخاص، وكذا احتياطي الصرف، فأسفر عن برنامج تكميلي لتوطيد النمو 2015-2019.

حيث يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية، أين تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية، والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 302-143، وخصص له مبلغ 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر والجدول التالي (21) يوضح ما تم رصده لهذا البرنامج.[2]

جدول (18): المبالغ المعتمدة لبرنامج توطيد النمو2 خلال الفترة 2015-2019

القطاع	المبلغ(مليار دج)	النسبة %
الصناعة	9.9	0.2
الفلاحة و الري	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	2295.5	38.4
التربية و التكوين	306.4	5.1

[1] إدريس أميرة(2016)، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية1980-2014"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص :71.

[2] هدى بن محمد (2020)، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، ص ص:35-68.

المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	184	3.1
دعم الحصول على سكن	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	1760	29.5
عمليات برأس المال	703.6	11.8
المجموع	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد(2020)، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35-68.

حيث يظهر من خلال الجدول اعتماد مبلغ مالي معتبر ولكن اقل مقارنة بالبرنامج السابق، وهذا طبيعي نظرا لانهيار مداخيل المحروقات، أين تأثرت الجزائر جراء الأزمة، وظهر ذلك مع بداية سنة 2015 على الرغم من النفقات المتزايدة، ونظرا لحاجة الدولة لتغطية حاجياتها، لجأت لسياسة التمويل الغير تقليدي سنة 2017، واستهلاك مدخرات احتياطي الصرف وكذا صندوق ضبط الإيرادات فارتفعت النفقات إلى 8627.78 مليار دج، بعدما كانت سنة 2017 تقدر بـ7282.63 مليار دج. ثم انخفضت إلى 8557.2 سنة 2019 ثم 7372.7 سنة 2020 وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية كوفيد-19 التي مست كل دول العالم، وانخفاض أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه، فانخفضت نفقات التجهيز مقارنة مع البرنامج السابق نتيجة توقف التجارة والخدمات وطرد العمال وتجميد التوظيف وكذا تجميد العديد من المشاريع التنموية وتوجيه النفقات نحو الخدمات الصحية ومستلزمات الوقاية والعلاج والبحث عن اللقاح.[1] كما تناقصت أيضا نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز بعد تطبيق سياسة ترشيد النفقات. وفيما يلي رسم بياني يمثل تطور النفقات خلال الفترة ككل 1990-2020.

[1] هواري سفيان، نقال فاطمة(2021)، تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04(العدد03)، ص ص:807-825.

الشكل (38): تطور النفقات خلال الفترة ككل 1990-2020.

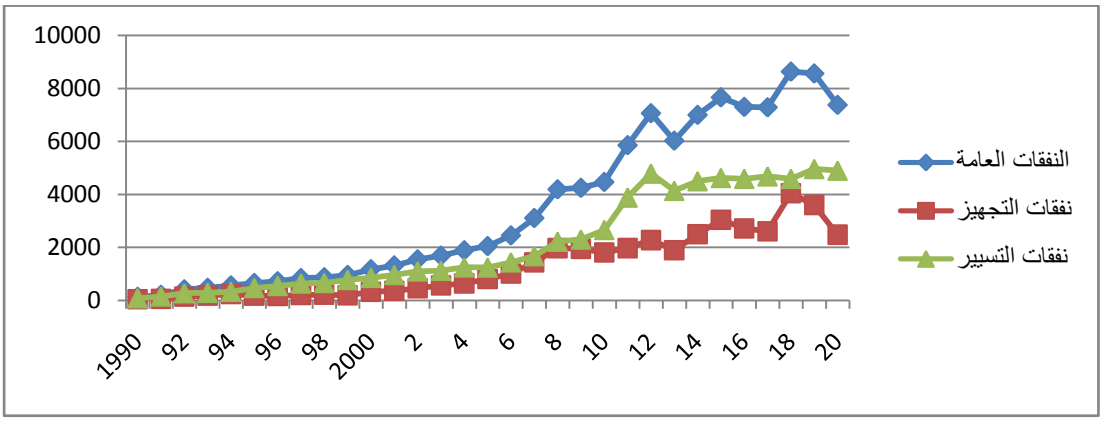

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات إحصائيات البنك الدولي وقانون المالية 2020

ثانيا:- سياسة الإيرادات العامة:

إذ تعتبر الإيرادات العامة جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من أجل تغطية النفقات العمومية وإشباع الحاجات العامة ولها عدة مصادر قسمها المشرع الجزائري حسب المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية إلى:[1]

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى .
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات .
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها .
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها .
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا .

[1] المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

وتصنف[1] من حيث طبيعتها إلى إجبارية وأخرى اختيارية حسب تصنيف الجدول الملحق أ من قانون المالية:

الإيرادات الإجبارية: وتشمل مختلف الإيرادات الجبائية وحاصل الغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية، وتحصلها الدولة جبرا.

الإيرادات الاختيارية: وتشمل مداخيل أملاك الدولة، والتكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المقدمة من طرف الدولة، والأتاوى أموال المساهمات والهدايا والهبات، تدفع مقابل الحصول على سلعة أو خدمة مؤداة.

تطور الإيرادات العامة:

حيث تم تقسيم الفترة إلى ثلاث مراحل يتم التطرق فيها إلى الإيرادات العامة من خلال الجباة العادية والجباية البترولية، أما الإيرادات غير الجبائية فهي ضعيفة جدا.

1- المرحلة الأولى: 1990-1999

عمدت السياسة الإيرادية خلال هذه الفترة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وخاصة الجباية البترولية التي تجاوزت نسبتها 50% من إجمالي الإيرادات العامة[2]، والشكل (39) أدناه يبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة1990-1999.

[1] بوروشة كريم (2019)، "دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص:186.

[2] العقون عبد الجبار(2020)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص:138.

الشكل (39): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة1990-1999.

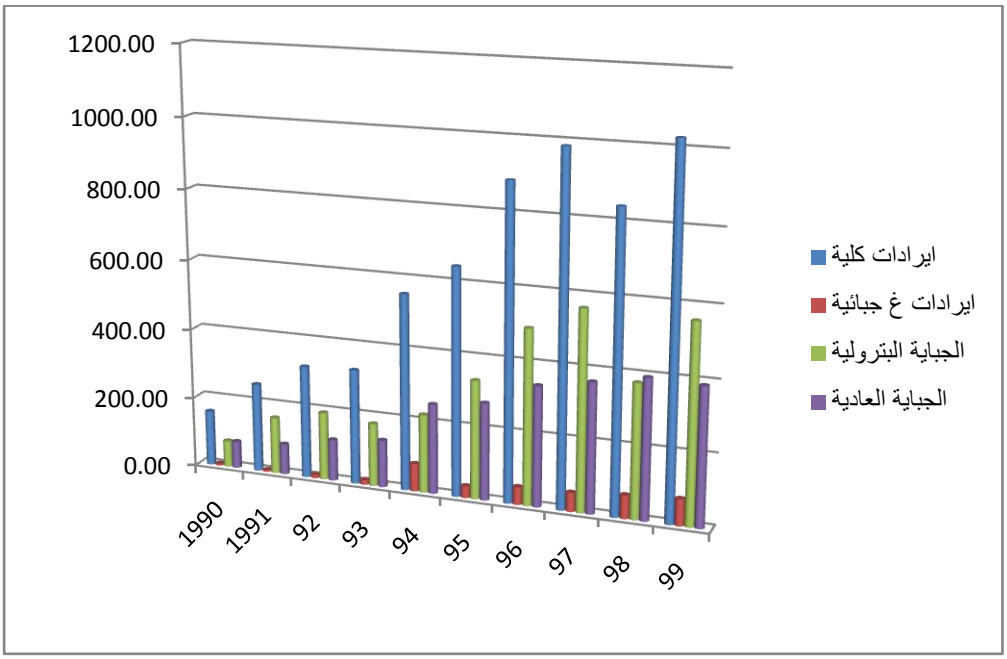

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

حيث يظهر من خلال الشكل (39) أعلاه تطور الإيرادات العامة بشقيها سواء العادية وحتى البترولية، كون الإيرادات غير الجبائية ضعيفة ولا تدر مداخيل تساعد الدولة في تغطية نفقاتها، إذ انتقلت الجباية العادية من 76.90م.دج.سنة 1990 الى134.74م.دج. سنة 1993، وذلك بعد الإصلاحات التي باشرتها الدولة من خلال الضرائب سنة 1992، من خلال إعادة هيكلة المعدلات الضريبية، تأسيس ضرائب جديدة، إلغاء ضرائب كانت موجودة واستمرت الزيادة حتى سنة 1998 لتصل الى396.11 م.دج. ثم بلغت سنة 1999 إلى 390.38 م.دج. وذلك راجع إلى التدابير المتخذة في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي نص على ضرورة الرفع من معدل الضريبة على الدخل الإجمالي والرفع من معدل الضرائب على أرباح الشركات، وتحرير التجارة الخارجية ورفع الرسوم الجمركية، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية إلى42.50% .

أما الجباية البترولية فشهدت هي الأخرى تطورا ملحوظا، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغت سنة 1990 قيمة 75.6م.دج.لتصل بعدها سنة 1994 إلى 222.18م.دج. ثم564.77م.دج.سنة 1997، لتتراجع بعدها سنة 1998 إلى 378.56م.دج. نتيجة انخفاض الطلب على المحروقات ثم ارتفعت قليلا إلى أن بلغت560.12م.دج.سنة 1999.

2- المرحلة الثانية:2000-2009

الجدول (19): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة2000-2009

السنة	2000	2001	2002	2004	2005	2007	2008	2009
الجباية العادية	364.96	504.17	595.19	659.21	730.30	891.15	1102.10	1263.35
الجباية البترولية	1213.2	1001.36	1008	1570.69	2352.53	2796.75	4088.51	2412.69

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

حيث يظهر من خلال الجدول (19) تطور الإيرادات العامة، إذ تزايدت خاصة من خلال الجباية البترولية التي لعبت دورا أساسيا في تغطية النفقات العامة، حيث انتقلت من1213.2 م.دج.سنة 2000 إلى 1570.69 م.دج. سنة 2004 ثم انتقلت الى4088.51 م.دج.سنة 2008، ثم انخفضت نتيجة انخفاض الطلب على أسعار البترول، لتصل سنة 2009 الى2412.69 م.دج.

أما الجباية العادية ازدادت هي الأخرى، نتيجة إدخال الدولة العديد من التحسينات والتعديلات بدءا من قانون المالية 2001، وتحسن إدارة الضرائب في مكافحة الغش والتهرب الضريبي ما أدى لانتعاش الخزينة خارج المحروقات، فانتقلت سنة 2000 من364.96م.دج.إلى 659.21م.دج.سنة 2004، وواصلت نموها إلى أن بلغت سنة 2009 قيمة1263.35 م.دج.وهو ما يمثل نسبة34.37%من الإيرادات العامة.

3- المرحلة الثالثة:2010-2020:

الجدول (20): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2010-2020.

السنة	2010	2012	2014	2015	2016	2018	2019	2020
الجباية العادية	1487.89	2155.00	1852.40	2729.60	3261.10	4146.88	3793.44	3192.50
الجباية البترولية	2905.06	4184.3	3886	2373.5	1781.1	2349.7	2714.46	2203.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، تقارير البنك، قانون المالية2020

إذ يظهر من خلال الجدول (20) مدى تطور الإيرادات العامة خاصة بعد 2010، أين تحسنت الوضعية الاقتصادية بعدما أدت الأزمة العالمية 2008 إلى انهيار أسعار البترول، فارتفع الطلب عليه مرة أخرى ما ساعد الدولة في تحصيل موارد إضافية سمحت لها بتغطية نفقاتها والعمل على مواصلة برامجها التنموية، إذ انتقلت الجباية البترولية من 2905.06م.دج. في 2010 إلى 4184.3م.دج.سنة 2012، حيث وصل سعر البرميل إلى 111.04 دولار للبرميل، ثم تراجعت سنة 2013 بنسبة 6.02% لتواصل التراجع بعدها نتيجة الأزمة المالية العالمية في نهاية 2014 وانخفاض الطلب على المحروقات فتراجعت سنة 2015 إلى 2373.5م.دج.ثم وصلت سنة 2018 الى 2349.7م.دج، إلى أن بلغت سنة 2020 قيمة2203.3م.دج.، وذلك راجع إلى انهيار أسعار النفط خاصة مع أزمة فيروس كورونا التي عصفت بالاقتصاد العالمي، وأثر على الجزائر لاعتمادها على الجباية البترولية كمصدر أساسي في التحصيل.

أما الجباية العادية فقد عرفت ارتفاعا طفيفا ومتواضعا نتيجة اعتماد الدولة على الجباية البترولية فانتقلت من 1487.89م.دج.في 2010 الى 1852.40م.دج.سنة 2014 لتصل بعدها سنة 2016 إلى 3261.10م.دج.وذلك بعد انخفاض الجباية البترولية، لتصل بعدها سنة 2018 الى 4146.88 م.دج. وهي أعلى قيمة لها، ثم انتقلت سنة 2020 الى3192.50 م.دج.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2020)

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي تحقيق معدلات فعالة في النمو الاقتصادي، الذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق الرفاهية وذلك منذ 1990، حيث كان فيه تذبذبا نتيجة اعتماد الجزائر على الريع الذي يرتبط بعدة عوامل خارجية، وقد مرت الجزائر بمراحل كما يلي:

1- المرحلة الأولى:1990-1999

حيث كانت الحصيلة متذبذبة بين ارتفاع وانخفاض، نتيجة انخفاض أسعار البترول وكذا توصيات المؤسسات الدولية التي فرضت منطقها على الجزائر[1]، ونظرا لسوء التسيير وانخفاض قدرة الإنتاج الفلاحي والصناعي، والشكل (40) التالي يوضح مدى تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

الشكل (40): تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-1999.

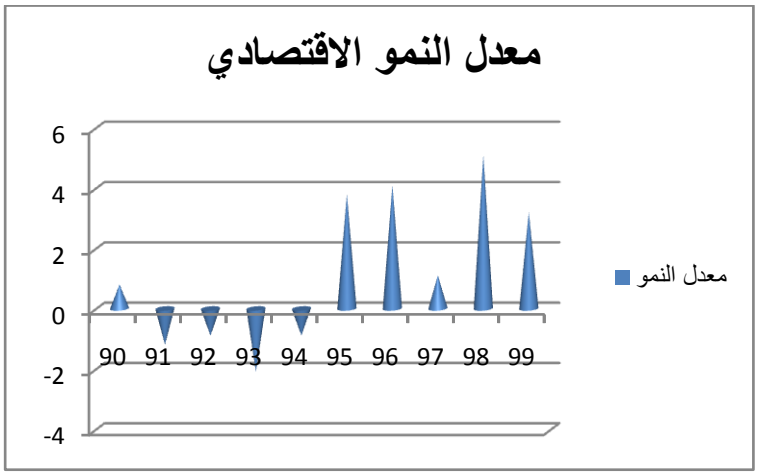

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر من خلال الشكل (40) تطور معدل النمو الاقتصادي، حيث بلغ في 1990 معدل 0.8 % ثم انخفض سنة 1991 إلى -1.2% حتى بلغ -2.1% سنة 1993 وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول وكذا التزامات المؤسسات الدولية التي

[1] العقون عبد الجبار(2020)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016"، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

فرضت على الجزائر إتباع سياسة تقشفية، وحتى الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد آنذاك ما اثر كثيرا في الاقتصاد وخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي. ثم ارتفع قليلا لينخفض مرة أخرى في 1997 ثم بلغ أقصى قيمة له في 1998 بمعدل 5.1% ثم3.2% سنة 1999.

كما ظهر تذبذب النمو خلال هذه الفترة من خلال الناتج المحلي، كم يبينه الشكل التالي:

الشكل (41) :تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1999

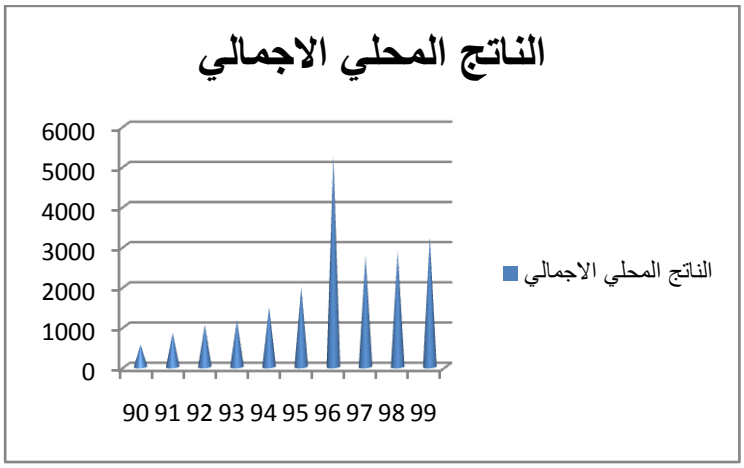

المصدر:من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

حيث يظهر من خلال الشكل أن الناتج المحلي كان في ارتفاع مستمر منذ سنة 1990 إلى غاية وصوله أعلى قيمة له سنة 1996، ثم انخفض سنة 1997، ليبدأ في الارتفاع تدريجيا حتى سنة 1999.

2- المرحلة الثانية:2000-2009

حيث شهدت هذه الفترة، ارتفاع معدلات النمو، وذلك نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية للبلاد، وتطور مناخ الاستثمار وكذا ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تسطير برامج تنموية والاستثمار في شتى المجالات، خاصة القطاع الفلاحي والصناعي الذين أولتهم الدولة عناية تامة، وكذا قطاع الأشغال والبناء، والمحروقات، والجدول التالي يظهر تطور معدلات النمو خلال الفترة2000-2009.

الجدول (21) : تطور مفهوم النمو الاقتصادي ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة 2000-2009

	2000	2003	2005	2007	2009
الناتج المحلي (مليار)	4123.5	5266.82	7564.6	9408.3	10034.3
معدل النمو	2.4	6.9	5.1	3.0	2.1
الفلاحة	-5	19.7	1.9	5.0	6.2
الصناعة	1.3	5.9	-4.5	-3.9	3.5
المحروقات	4.9	8.8	5.8	0.9	-1.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

حيث يظهر من خلال الجدول (21) تطور معدلات النمو القطاعية وكذا معدلات النمو الاقتصادي، إذ لوحظ انخفاض تدريجي في النمو الاقتصادي بعد 2005 إلى أن بلغ 2.1 سنة 2009 وكذا انخفاض قطاع المحروقات إلى -1.9 لنفس السنة وهو ما يبين مدى ارتكاز الاقتصاد الجزائري على المحروقات بالدرجة الأولى، وذلك اثر الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

أما قطاع الفلاحة عرف ارتفاعا سنة 2003 أين بلغ 19.7% لكن سرعان ما انخفض إلى 1.9% ثم بلغ 6.2% في 2009 وسجل هذا الانخفاض مقارنة ب 2003 نتيجة الجفاف.

أما قطاع الصناعة لم يعرف ارتفاعا ماعدا سنة 2003 أين بلغ 5.9% ليسجل بعدها انخفاضا بلغ -3.9% سنة2007، ثم ارتفع قليلا ليبلغ 3.5% سنة 2009 ولكنها غير كافية مقارنة بالتحفيزات والآليات التي طبقتها الجزائر لدعم إنتاجية المؤسسات وترقية الاستثمار.

3- المرحلة الثالثة:2010-2020

حيث وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثر الاقتصاد الجزائري وخاصة النمو الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، فعرف هذا الأخير تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو خلال الفترة2010-2020.

الجدول (22): تطور معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8
الناتج.م.ا	11991.65	14519.81	15843	15833	14432	16702.1
السنة	2016	2017	2018	2019	2020	
معدل النمو	4.1	1.4	1.5	1.2	-3.9	
الناتج.م.ا	17406.8	17511.24	17830	19861	20300	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر من خلال الجدول الانخفاض التدريجي للنمو الاقتصادي، حيث انتقل من 3.6% سنة 2010 إلى 2.8% سنة 2013، ليرتفع مرة أخرى سنة 2014 إلى 3.8% نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وكذا البرنامج التنموي والذي عرف ببرنامج توطيد النمو ويهدف إلى الرفع منه، كما يظهر من خلال الجدول ارتفاع الناتج المحلي من 11991.65 م.سنة 2010 إلى 15833 سنة 2013، لينخفض بعدها بسنة إلى 14432م.

وفي أواخر سنة 2014 اهتز الاقتصاد العالمي بأزمة أخرى فانخفضت أسعار المحروقات، ولكن الجزائر بقيت صامدة وحققت معدلات نمو مرتفعة سنة 2015 و2016 على التوالي 3.8% و4.1% وهي أعلى نسبة لها، وحصل ارتفاع أيضا في الناتج المحلي الإجمالي وبلغ سنة 2016 قيمة 17406.8 م. وذلك نتيجة للأموال المدخرة من طرف الدولة في صندوق ضبط الإيرادات، واحتياطي الصرف، ولكن سرعان ما انخفض معدل النمو في 2017 إلى 1.4%، وبداية تأثر الاقتصاد الجزائري من الأزمة، فدفع بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات أخرى عن طريق البنك المركزي من خلال التمويل الغير تقليدي، فبلغ النمو نسبة 1.2% والناتج المحلي الإجمالي إلى 19861 .م. سنة 2019[1]، أما سنة 2020 فكانت أسوأ سنة من خلال الوضع الذي ساد العالم اثر تداعيات أزمة

[1] هواري سفيان، نقال فاطمة (2021)، "اثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019 دراسة قياسية "، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد22(العدد4)، ص ص: 82-100.

فيروس كورونا التي ألقت بظلالها على الاقتصاديات وخاصة الاقتصاد الجزائري أين تهاوت أسعار البترول، وانعكست الوضعية على الأنشطة الأخرى فانهار الاقتصاد الجزائري وبلغ النمو -3.9% وهي أدنى قيمة له خلال الفترة، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل (42) : مسار النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2020

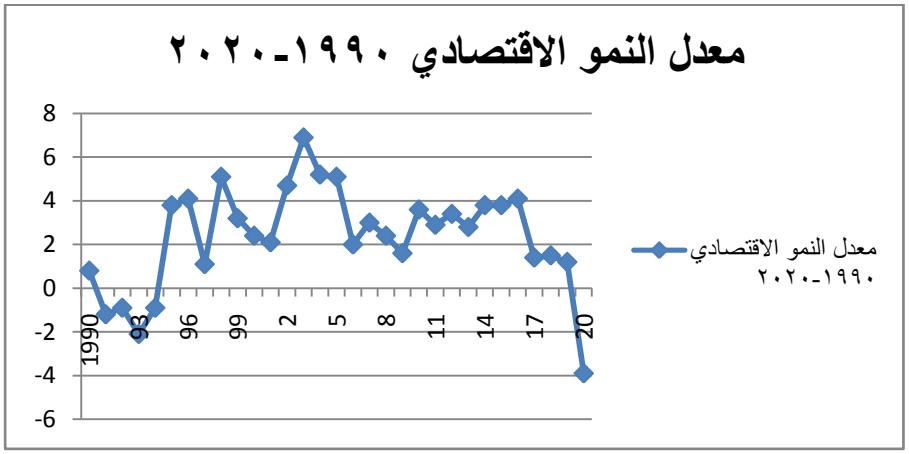

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

وفي الأخير يمكن القول أن سياسة الميزانية التوسعية التي اعتمدتها الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة وخاصة النمو الاقتصادي كون اقتصادها ريعي مرتبط بالعالم الخارجي الذي يبقيها رهينة أسعار المحروقات.

خاتمة:

من خلال ما تم تداوله في هذا الفصل يتضح لنا جليا أن لسياسة الميزانية دور كبير في الوصول إلى هدف النمو الاقتصادي وفقا لشروط محددة، والتي لم تتحقق في الجزائر على الرغم من انتهاجها سياسة ميزانية توسعية ذات طابع كنزي وذلك راجع لضعف الجهاز الإنتاجي ومحدوديته وان الإنفاق الحكومي في الجزائر ذو طابع استهلاكي وكذا الاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي في تغطية النفقات ما أثر نسبيا في النمو الاقتصادي الذي أصبح يتناسب طرديا مع أسعار البترول في الجزائر ومرهونا بها.

الفصل الرابع: أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٢٠) دراسة قياسية

تمهيد

بعدما تم دراسة آليات تأثير سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل والتطرق إلى واقع الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، ومعرفة مدى الآثار التي خلفتها سياسة الميزانية التوسعية، سيتم التطرق في هدا الفصل إلى دراسة اثر أدوات سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة بهدف تحديد الأداة الأكثر أهمية والتي تلعب دورا بالغا في تفسير تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي في المدى القصير والطويل، وكذا معرفة مدى مساهمة سياسة الميزانية في تحقيق النمو في الأجلين.

وللوصول إلى هذا الهدف تم الاستعانة بالاقتصاد القياسي بالاعتماد على السلاسل الزمنية عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لإجراء الاختبار.

وبناءا على ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تم التطرق في المبحث الأول إلى السلاسل الزمنية كإطار نظري، أما المبحث الثاني تم تخصيصه للدراسة القياسية وما تم التوصل إليه من نتائج.

المبحث الأول: السلاسل الزمنية

يعد موضوع تحليل السلاسل الزمنية من الموضوعات الإحصائية المهمة التي تدرس سلوك الظواهر،وتفسيرها عبر مدة زمنية معينة. ويمكن تلخيص أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للسمات التي تتولد منها السلسلة الزمنية، وبناء النموذج لتفسير سلوك السلسلة الزمنية واستخدام النتائج للتنبؤ عن القيم المستقبلية للسلسلة، فضلاعن التحكم بالظاهرة إذا أمكن ذلك بفحص ما يمكن حدوثه عند تغيير بعض معلمات النموذج، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية.

المطلب الأول: دراسة السلاسل الزمنية واستقراريتها

أولا:- السلاسل الزمنية :

إذ تعرف بأنها قيم ظاهرة مرتبة وفقا للزمن أو مجموعة القيم التي تأخذها الظاهرة في مدد زمنية متتالية ومتساوية قد تكون سنوية أو فصلية " ربع سنوية " أو شهرية أو يومية وهكذا، وذالك لمعرفية طبيعة التغيرات التي تحدث لقيم الظاهرة عبر الزمن ليصبح بالإمكان القيام بالتقديرات والتنبؤات المستقبلية.[1]

وتحليل السلسلة الزمنية يعني تحليل مكوناتها الرئيسية وهي الاتجاه العام للتغير في قيمة الظاهرة على المدى الطويل، والاتجاه الموسمي وهي التغيرات التي تحصل على قيمة الظاهرة في مدة قصيرة " اقل من سنة" كالتغيرات الفصلية والشهرية واليومية، والتغيرات الدورية التي تحصل على قيمة الظاهرة بشكل دوري في مدد تزيد عن السنة والتي تعود للتطورات الاقتصادية والسياسية، والتغيرات العرضية التي تطرأ على قيمة الظاهرة بشكل غير منظم نتيجة حدوث الكوارث الطبيعية أو الحروب.

وتصنف السلاسل الزمنية وفقا لعدد المتغيرات في السلسلة الزمنية إلى صنفين: [2]

[1] سمير خالد صافي(2015)، "مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام eviews الجزء الأول"، الجامعة الإسلامية غزة، ص:3.

[2] Damodar N. Gujarati(2004) , " Basic Econometrics " , 4th ed. , The McGraw-Hill Companies , U.S.A, p. 1

أ- سلسلة زمنية بمتغير واحد Univariate Time Séries

عند استعمال البيانات الحالية والسابقة عن متغير واحد فان السلسلة الزمنية تحتوي على متغير واحد فقط ، فمثلا للتنبؤ بأعداد الجنود الذين سيقتلون في الحرب الشهر القادم، تستخدم فقط البيانات الحالية والسابقة لحالة الجنود.

ب- سلسلة زمنية متعددة المتغيرات Multiple variables Time Séries

تكون السلسلة الزمنية متعددة المتغيرات عند استخدام أكثر من متغير في وصف سلوك السلسلة الزمنية وتحليلها فمثلا للتنبؤ بدرجات الحرارة العظمى اليومية وهنا يتطلب استخدام متغير او أكثرك سرعة الرياح اليومية [1]

1- مكونات السلاسل الزمنية Time Séries Components

1-1. الاتجاه العام Trend

هو التغير في قيمة الظاهرة على المدى الطويل ويرمز له بالرمز (T) والاتجاه العام للسلسلة الزمنية يمكن تمثيله بخط مستقيم إذا كان التغير في قيمة الظاهرة يسير بنسبة ثابتة مع الزمن أو بخط غير مستقيم إذا كان التغير في قيمة الظاهرة متغيرا وليس ثابتا، إذ لا يمكن تمثيله بخط مستقيم بخط مستقيم وإنما بمنحنى، ويكون الاتجاه العام موجبا إذا اتجهت قيم الظاهرة نحو التزايد مدة بعد أخرى ويكون سلبا إذا اتجهت قيمة الظاهرة نحو التناقص مدة بعد أخرى. ويكون خطيا أو غير خطيا كما في المنحنى الراسي.[2]

1-2. التغيرات الموسمية Seasonal Variation

وهي المتغيرات التي تحصل على قيمة الظاهرة في مدة زمنية اقل من سنة كالمتغيرات الفصلية والشهرية واليومية وتظهر في الموسم نفسه من السنة اللاحقة فالمتغيرات المناخية تعتبر من أهم العوامل التي تسبب التغيرات الموسمية فاختلاف المناخ في فصول السنة والعادات الاجتماعية والدينية تعد أهم الأسباب الرئيسة في التغيرات الموسمية، ويرمز للتغيرات الموسمية بالرمز(S).[3]

[1] Régis Bourbonnais(2011), "Économétrie : Manuel et exercices corrigés", 8ème éd., Dunod, Paris, p51.
[2] Badi H. Baltagi(2011), " Econometrics ", 5th ed., Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Dordrecht, London and New York, 2011, p. 3
[3] حسين علي بخيت، سحر فتح الله(2006)، الاقتصاد القياسي، جامعة بغداد، ص:19.

1-3. التغيرات الدورية Cyclical Variation

وهي المتغيرات التي تحصل على قيمة الظاهرة بصورة دورية وتعيد نفسها خلال مدة زمنية تزيد عن سنة واحدة وتسمى هذه المتغيرات الموسمية بالتذبذبات الدورية وتكون هذه التذبذبات أقل انتظاما من المتغيرات الموسمية إذ أن الذبذبة الواحدة لا تتكرر بالطول نفسه أو الأزمات الاقتصادية التي تحدث بصورة دورية ويرمز لهذه المتغيرات بالرمز(C). [1]

1-4. التغيرات العرضية Irrégulier Variation

وهي التغيرات التي تحدث بصورة عشوائية والتي تنتج عن حوادث غير متوقعة كالأوبئة والزلازل التي تحدث حركات اتجاهات لا يمكن تمييزها لأنها لا تحدث بانتظام ويرمز لهذه التغيرات بالرمز(I). [2]

2- نماذج السلسلة الزمنية Time Séries Model

هناك نموذجان للسلسلة الزمنية يوضحان العلاقة بين المكونات الأربعة وتحديد هذه المكونات يعتمد على نوع النموذج المستعمل في التعبير عن قيمة الظاهرة[3]:

2-1. النموذج التجميعي Additive Model

يعبر النموذج التجميعي عن قيمة الظاهرة (Yt) كحاصل جمع لمكوناتها الرئيسية الأربعة والتي هي: الاتجاه العام والتغيرات الموسمية والتغيرات الدورية والتغيرات العرضية. وهذا النموذج يفترض أن العوامل الأربعة مستقلة عن بعضها، إذ أن التغير في أحد العوامل له تأثير على العوامل الأخرى في السلسلة الزمنية مما يتناقض مع شرط الاستقلالية.[4]

$$Y(t)=Tt + St + Ct + It.....(1)$$

حيث:

---

[1] سمير خالد صافي(2015)، مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام eviews، مرجع سبق ذكره، ص:12.

[2] Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy(2004), " Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés", Éditions De Boeck Université, Paris, p. 11.

[3] ثائر داود سلمان (2008)، "الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS"، جامعة بغداد، ص:22.

[4] ابراهيم علالي(2020)، "الانحدار الخطي المتعدد والارتباط القانوني"، الجزء الثالث، جامعة تشرين، ص ص:307-340.

Tt: الاتجاه العام

St:التغيرات الموسمية

Ct:التغيرات الدورية

It:التغيرات العرضية

2-2. النموذج حاصل الضربMultiplicative Model

يعبر هذا النموذج عن قيمة الظاهرة(Yt) كحاصل ضرب لمكوناتها الأربعة فهو يفترض أن العوامل الأربعة تتفاعل مع بعضها وهذا النموذج هو أكثر استعمالا في السلاسل الزمنية.[1]

ثانيا:- استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر السلسلة الزمنية ظاهرة اقتصادية تستخدم في الدراسات التطبيقية لتقدير العلاقات الاقتصادية، ويفترض أن تكون مستقرة كون غياب صفة الاستقرار للسلسلة يؤدي لانحدار زائف، كما تكون له قيمة ضعيفة من الناحية العملية.[2]

ويتم الكشف عن استقرارية السلاسل عن طريق بعض الاختبارات التي يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

1-اختبارات جذر الوحدة: unit root test

ويسمح هذا الاختبار بالكشف عن وجود عدم الاستقرارية وكذا تحديد نوعها الذي يؤدي إلى استقرار السلسلة.

كما يمكن تحويل السلاسل الغير مستقرة إلى مستقرة عن طريق حساب التفاضل أو الفرق سلاسلDS، أو عن طريق حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام سلاسل TS.[4]

[1] JOHNSTON. J, DINARDO. J,(1999), « **Méthodes économétrique »**, Economica, Paris, p 21.
[2]Isabelle Cadoret, Catherine Benjamin, Franck Martin, Nadine Herrard, Steven Tanguy(2004), "Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés" Éditions De Boeck, Université de Paris, p. 50
[3] Régis Bourbonnais , " Économétrie " , op.cit , p. 246
[4] Régis Bourbonnais, Michel Terraza(2010) , "Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion " , 3ème éd., Dunod , Paris, P51.

ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الغير مستقرة:السلاسل من نوع DS، والسلاسل من نوع TS.

ا- السلاسل الزمنية من نوع DS:[1]

حيث تأخذ الشكلAR التالي:

$$yt = \mu + \gamma 1\ yt-1 + \varepsilon t$$

تكون مستقرة إذا كان$|\gamma 1| < 1$ ، أما إذا كان $\gamma 1 = 1$ فإن السلسلة تتبع سير عشوائي مع الانحرافμ .

$$yt = \mu + \gamma 1\ yt-1 + \varepsilon t$$

بما أن السلسلة من النوع DS غير مستقرة من أجل قيمة ابتدائية $y0$معطاة، يمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي:

$$yt = \mu t + y0 + \sum \varepsilon i ti=1$$

أو$E(\varepsilon t)=0$ إذا كان، $Var(\varepsilon t)=\sigma\varepsilon 2$ و $Cov(\varepsilon t,\varepsilon s)=0$مهما كان t و $s \neq t$، إذن:

$$E(yt)=\mu t+y0$$

$$Var(yt)=E(yt-E(yt))2=E(\sum \varepsilon iti=1)2$$ و

$$Var(yt)=t\ \sigma\varepsilon 2$$

توقع و تباين yt هما عبارة عن دالتين لـ t، السلسلة yt هي غير مستقرة. (إذا كان $\mu = 0$ فإن السلسلة الزمنية أيضا تعتبر غير مستقرة وذلك لزيادة تباينها مع الزمن t فهي تحتوي على جذر وحدة ($\gamma 1 = 1$) " Unit Root "، أي تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى. وعلى العكس، فإن التفاضل أو الفرق الأول $zt = yt - yt-1$ هو مستقر لأن εt مستقرة.

$$zt=(1-L)yt=\mu+\varepsilon t$$

وبصفة عامة، نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة dعندما تكون السلسلة zt المعرفة بـ :

$zt = (1-L)dyt = \Delta dyt$ مستقرة أي عندما تصبح السلسلة ytمستقرة بعد إجراء التفاضل dمرة، و هذه هي السلاسل من النوع DS في الواقع.

[1] Isabelle Cadoret et autres, " Économétrie appliquée ", op.cit, p. 307

ونادرا ما تكون سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية أو الثالثة، غالبا ما تكون متكاملة من الدرجة الأولى.

ب -السلاسل الزمنية من نوع TS:[1]

وهي تتصف بصفة عدم الاستقرار، وتكون مستقرة في حالة حساب انحراف السلسلة بالنسبة للاتجاه العام أو الميل حيث:

$$yt = \mu + \beta t + \varepsilon t$$

εt:يمثل الخطأ الأبيض.

السلسلة yt هي غير مستقرة لأن $E(yt)$ يتبع الزمن.

$$E(yt) = \mu + \beta t$$

نلاحظ أن تباين yt لا يتبع الزمن t، ويساوي تباين الخطأ العشوائي εt والذي يفترض أنه ثابت.

يمكن تقدير المعلمتين μو β باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لاستقرار السلسلة.

وعليه نقوم بحساب: $yt - \hat{\mu} - \beta t$.

انحراف سلسلة ما بالنسبة لميلها هو مستقر عندما تكون السلسلة من النوع TS، وتتميز السلسلة TSباتجاه عام تحديدي ، أما إذا كانت السلسلة من النوع DS تكون غير مستقرة، لأنه يجب إجراء التفاضل للسلسلة، وتتميز السلسلة DS باتجاه عام عشوائي أو عرضي.

وتسمح اختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests" بالكشف عن خصائص السلسلة الزمنية.

ويوجد العديد من الاختبارات يمكن حصرها في:

1.1- اختبار Dickey-Fuller :[2]

حيث يمكن لهذا الاختبار تحديد صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية معينة، من خلال تحديد الاتجاه العشوائي.

[1] Isabelle Cadoret et autres, " Économétrie appliquée ", op.cit, p. 308

[2] محمد شيخي(2011)، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد، الجزائر، ط1، ص:207.

ويقوم هذا الاختبار على مبدأ اختبار الفرضية العدمية $\phi 1 = 1$:$H0$ ، مقابل الفرضية البديلة $\phi 1 < 1$:$H1$،حيث إذا تم قبول الفرضية العدمية $H0$ في إحدى النماذج، تعتبر السلسلة غير مستقرة.

2.1- اختبار Augmented dickey-fuller:[1]

يفترض اختبار Dickey-Fuller (DF)أن حد الخطأ العشوائي εt هو عبارة عن تشويش وان الأخطاء εt غير مرتبطة ذاتيا، لأنه في حالة الارتباط الذاتي للأخطاء لا يستخدم هذا الاختبار.

هذا ما أدى لاتخاذ Dickey-Fuller قرار بتطوير اختبار Dickey-Fullerالموسع (ADF)والذي يأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، فهذا الاختبار يقوم بإضافة عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنيةp للمتغير التابع .

من المهم تحديد درجة التأخر (p) المناسبة للمتغير التابع، حيث أن عدد صغير جدا لدرجات التأخر قد يؤدي إلى الإفراط في رفض فرضية العدم في حين أنها قد تكون صحيحة، بينما عدد كبير لدرجات التأخر قد يقلل من قوة الاختبار بسبب انخفاض عدد درجات الحرية.

يمكن تحديد طول فترة التأخر (p) وفقا لمعيار Akaike (AIC)، أو معيار Schwarz (SC) .

معيار Akaike (AIC) :[2]

إذ يتم الاحتفاظ بقيمة p والتي تحقق أدنى قيمة لدالة Alaike وتعطى كما يلي:

$$AIC(p)=\ln(SCRpn)+2pn$$

حيث:

$SCRp$: مجموع مربعات البواقي للنموذج ذو عدد درجات التأخر يساوي p.

n: عدد المشاهدات المتاحة .

[1] دربي، حيدر عباس (2016)، "اثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق(1970-2014)"، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد2، ص ص:8-24.

[2]Hirotugu Akaike(1974), " A New Look at the Statistical Model Identification ", IEEE Transactions on Automatic Control, Vol. 19, pp. 716-723

Ln: اللوغاريتم النيبيري.

معيار Schwarz (SC) [1]:

نفس الطريقة السابقة تقريبا، وتعمل على أخذ القيمة pالتي تقوم بتدنية دالة : Schwarz، وتعطى:

$$SC(p)=\text{Ln}(SCRpn)+p\ \text{Ln}\ nn$$

3.1- اختبار Phillips-Perron [2]:

إذ طورا كل من Phillips-Perron اختبار ديكي فولر الموسع من خلال إدخال تحسينات على النموذج والاستفادة من أخطاءهم من خلال إيجاد حل لمشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.

4.1- اختبار K.P.S.S [3]:

إذ أدخل هؤلاء عدة تعديلات ايضا من خلال استخدام مضاعف لاغرانج

حيث يتم حساب المجموع الجزئي للبواقي: $St=\sum eiti=1$ ، كما يتم تقدير التباين في المدى الطويل $(st2)$،وتعطى كما يلي:

$$LM = 1$$

$$st2\ \sum St2nt=1n2$$

إذا كانت الإحصائية LM أكبر من قيمتها الحرجة تعتبر السلسلة غير مستقرة، ويتم الحصول على القيم الحرجة الخاصة بهذا الاختبار عن طريق المحاكاة كما هو الحال في اختبارات Fuller-Dickey.

المطلب الثاني:التكامل المشترك

وقد عرف R.F. Engle وGrangerC.W.J .التكامل المشترك كما يلي[1] :

[1]Gideon Schwarz(1978), " Estimating the Dimension of a Model ", The Annals of Statistics, Vol. 6, No. 2, pp.461-464.

[2]محمد شيخي، "طرق الاقتصاد القياسي"، مرجع سبق ذكره، ص:212.

[3] Régis Bourbonnais , " Économétrie ", op.cit , p. 250.

وهو يعني أن بواقي النموذج تربط بينها علاقة توازن في المدى الطويل.

تربط بين عناصر الشعاع Xt ذو بعد kعلاقة تكامل مشترك من الدرجة (d,b)،

وتأخذ الشكل: $Xt \rightarrow CI(d,b)$،

إذا كانت جميع عناصر Xtمتكاملة من الدرجة dكل على حدى، وإذا كانت هناك تركيبة خطية واحدة على الأقل غير زائفة Zt لهذه المتغيرات، والتي تكون متكاملة من الدرجة $(d-b)$مع $b>0$، أي:

$$Zt = \alpha' Xt \rightarrow I(d-b)$$

يسمى الشعاع αشعاع التكامل المشترك وعليه يمكن استخلاص شروط التكامل المتزامن لهما يلي:

- جميع السلاسل متكاملة من نفس الدرجةd .
- ليس بالضرورة السلاسل ذات نفس درجة التكامل تتميز بخاصية التكامل المشترك.
- للسلاسل تركيبة خطية واحدة على الأقل تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

1- التكامل المشترك بين متغيرين:

1.1-اختبار التكامل المشترك لـ Engle و(1187) Granger

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك لـ Engle-Granger من خلال **خطوتين**:

الخطوة الأولي: اختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية:[2]

حيث يتم تقدير معادلة انحدار العلاقة طويلة الأجل عن طريق المربعات الصغرى العادية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + Z_t$$

[1] Robert F. Engle, C.W.J. Granger (1987), " Co-Integration and Error Correction : Representation, Estimation, and Testing ", Econometrica, Vol. 55, No. 2, pp. 251-276

[2] شفيق عريش، عثمان نقار، رولي شفيق اسماعيل (2011)، "اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد33(العدد5)، ص ص: 75-97.

تم استخدام المتغيرات الغير مستقرة في المستوى من خلال المعادلة السابقة نستخرج البواقي المقدرة:

$$\hat{Z}_{t=} Y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta} X_t$$

يجب أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، ولذلك ينبغي استخدام اختبارات Dickey-Fuller من أجل تحديد درجة التكامل ،إذا كانت السلسلتين غير متكاملتين من نفس الدرجة، يتوقف الإجراء، وبالتالي لا وجود لعلاقة تكامل مشترك.

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة الطويلة الأجل[1]

إذا تحقق الشرط الأول، يتم التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية، العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرين .

يتم القيام بفرضية سلسة البواقي et غير مستقرة H_0.

أما H_1 تنص على استقرارية البواقي، أي وجود علاقة تكامل مشترك.

وتجدر الإشارة إلى أن سلسلة البواقي تمثل تقديرا لاختلال التوازن، وهو ما يفيد بقبول الفرضية H_0 وبالتالي غير مستقرة فيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ" .

2.1- اختبار جوهانسن:[2]

حيث يتم استخدام هذا الاختبار في حالة عدم قدرة اختبار EG العثور على أكثر من متجهين لعملية التكامل المشترك، ومن خلاله يتم استخدام أقصى تقدير احتمالي لاختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المتعددة

كما يتم اللجوء إلى هذا الاختبار في حالة احتواء نموذج VAR نموذج لاختبار التكامل المشترك على عناصر متعددة للتأخر ، كما يلي:

[1] عبد الجليل هجيرة، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره ،ص:130.

[2] عابد العبدلي (2007)، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، العدد32، ص:20.

المطلب الثالث: نموذج تصحيح الخطأ *ECM*:

يمكن التعبير عن العلاقة بين Y_t, X_t بنموذج تصحيح الخطأ كما يلي:[1]

$$\Delta Y_t = a_0 + b_1 \Delta X_t - \pi \hat{u}_{t-1} + e_t \ldots\ldots(1)$$

b_1 تقيس التأثير الفوري (قصير الأجل) للتغير في X_t على التغير في Y_t.

π هي اثر ردود الفعل، أو تأثير التكيف، ويقيس مدى تأثير اختلال في التوازن من الفترة السابقة على التكيف في Y_t.

$$\grave{u}_{t-1} = Y_{t-1} - \acute{\beta}_1 - \acute{\beta}_2 X_{t-1} \ldots\ldots(2)$$

وبناء على ذلك فأن $\acute{\beta}_2$ تمثل استجابة المدى الطويل .

المعادلة *(1)* تؤكد الطريقة الأساسية للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

بما أن البيانات غير مستقرة نجد مشكلة الانحدار الزائف أما المعادلة (2) بياناتها مستقرة سواء الفروق أو البواقي، وبالتالي تتطابق مع افتراضات الانحدار الخطي الكلاسيكي فيطبق طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

في الأخير يمكن القول أن الاقتصاديين اعتمدوا على الاقتصاد القياسي في دراساتهم نظرا لميزاته المتعددة من خلال استعماله للإحصاء الرياضي والتطبيقي والتنبؤ، ولا تزال الدراسات متواصلة نظرا للتحديثات المستمرة.

[1] Héléne hamisultane(2002), « modèle a correction d'erreur (mce) et applications », France, p04.

المبحث الثاني: قياس أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2020

بعد الإلمام بالجانب النظري للسلاسل الزمنية، سيتم في هذا المبحث استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1990-2020. من خلال قياس أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال برنامج جاهزEVIEWS 10.0 .

المطلب الأول: النموذج المعتمد في الدراسة والمتغيرات المستخدمة

أولا:- النموذج المعتمد في الدراسة:

حيث سيتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL والتي طورت من طرف PESARAN et AL(2001) إذ تختلف هذه المنهجية عن الباقي في كونها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة[1].

ومن مزايا هذا المنهج أنه:

- يمكن تطبيقه ليعالج مشاكل الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة صفر أو متكاملة الدرجة واحد(1)، أو مزيج من الاثنين معا بشرط أن لا تتعدى الدرجة واحد(1).
- من اجل تقدير نماذج الدراسة العلاقة في الأجل الطويل.
- حيث يسمح هدا النموذج بتخطي اغلب المشاكل التي تواجه تقدير العلاقات في الأجل الطويل، كمشكلة الانحدار الزائف الذي يعبر عن وجود تقارب بين مسارات السلاسل الزمنية، وليس علاقة سببية بين متغيرات الدراسة
- كما انه في حالة إذا كان عدد المشاهدات صغير فان نتائج تطبيقها تكون جيدة على عكس معظم اختبارات التكامل التقليدية.
- كما أن استخدام منهج (ARDL) يساعد على تقدير علاقات الأجل الطويل معا وفي نفس الوقت وفي معادلة واحدة بدلا من معادلتين منفصلتين.
- فضلا على انه يساعد على حل مشكلة الانحدار الزائف.

[1] Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J(2001), « Bounds testing approaches to the analysis of level relationships », Journal of applied econometrics, 16(3), pp : 289-326.

- يعتمد فيها التكامل المشترك على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة تكامل بالفرض العدم، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة F المحسوبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيمة الحرجة الجدولية[1].

ولتطبيق هذه المنهجية سنمر **بالمراحل التالية**:[2]

1- تحليل الاستقرارية

2- إجراء اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك).

3- تقدير معاملات طويلة الأمد.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

5- تشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار عدم ثبات التباين، بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) والمتمثل في اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ.

كما سيتم تحويل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع إلى اللوغاريتم وذلك من أجل:

- يمنحنا المرونة مباشرة
- يخفف من التقلبات لنفس المتغير،
- يخفف من التقلبات بين المتغيرات من خلال تقليص الفجوة بين القيم الكبيرة والقيم الصغيرة جدا
- التقليص من حدة اختلاف التباين.
- تحويل توزيع السلسة إلى التوزيع الطبيعي إن لم يكن كذلك.

[1] Narayan, P. K(2005), « The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests », Applied economics, 37(17), PP :1979-1990.

[2] جلولي نسيمة، مقران محمد(2019)، مداخلة: "منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي"، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 14 نوفمبر2019، ص ص:1-33.

- إزالة الارتباط بين المتغيرات المفسرة والأخطاء العشوائية.

ثانيا:- المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

1- معدل النمو الاقتصادي: ويعتبر المتغير التابع في الدراسة، ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نظرا لتثبيت وحدة القياس مع المتغيرات الأخرى، ويعطى بالرمز PIB، وبعد إدخال اللوغاريتم تصبح LnPIB، وتم تجميع المعطيات الخاصة به من خلال إحصائيات البنك الدولي:data.worldbank.org، وقانون المالية 2020، والديوان الوطني للإحصائيات:ons.dz.

2- النفقات العامة: وتتمثل في مجموع النفقات التي تقوم الدولة بصرفها خلال كل سنة، وتم تقسيمها إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز يتم اعتمادها في قوانين المالية لكل سنة.

2-1- نفقات التسيير: وتمثل النفقات التي تخصص لسير المصالح الإدارية في كل سنة، ونرمز لها بالرمز:GG، وبعد إدخال اللوغاريتم تصبحLnGG.

2-2- نفقات التجهيز: وتمثل النفقات التي لها طابع استثماري، تصرفها الدولة قصد خلق قيمة مضافة وزيادة الناتج الإجمالي، ونرمز لها بالرمز:، GIوبعد إدخال اللوغاريتم تصبحLnGI .

3- الإيرادات العامة: وتمثل مجموع مداخيل الدولة التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة لتغطية النفقات خلال السنة ويتم اعتمادها في قوانين المالية، وتنقسم إلى:

3-1- الجباية العادية: وهي كل ما تحصله الدولة من أموال من خلال الضرائب المفروضة سواء المباشرة والغير مباشرة والرسوم و دخول أملاك الدولة وغيرها، ونرمز لها بالرمز:IMPN، وبعد إدخال اللوغاريتم تصبحLnIMPN.

3-2- الجباية البترولية: وتتمثل في كل ما تحصله الدولة ويتعلق بالمحروقات، ويرمز له بالرمز: IMPP، وبعد إدخال اللوغاريتم تصبحLnIMPP .

التمثيل البياني للمتغيرات المدرجة في النموذج:

الشكل رقم(43): يمثل الشكل البياني لمتغيرات الدراسة

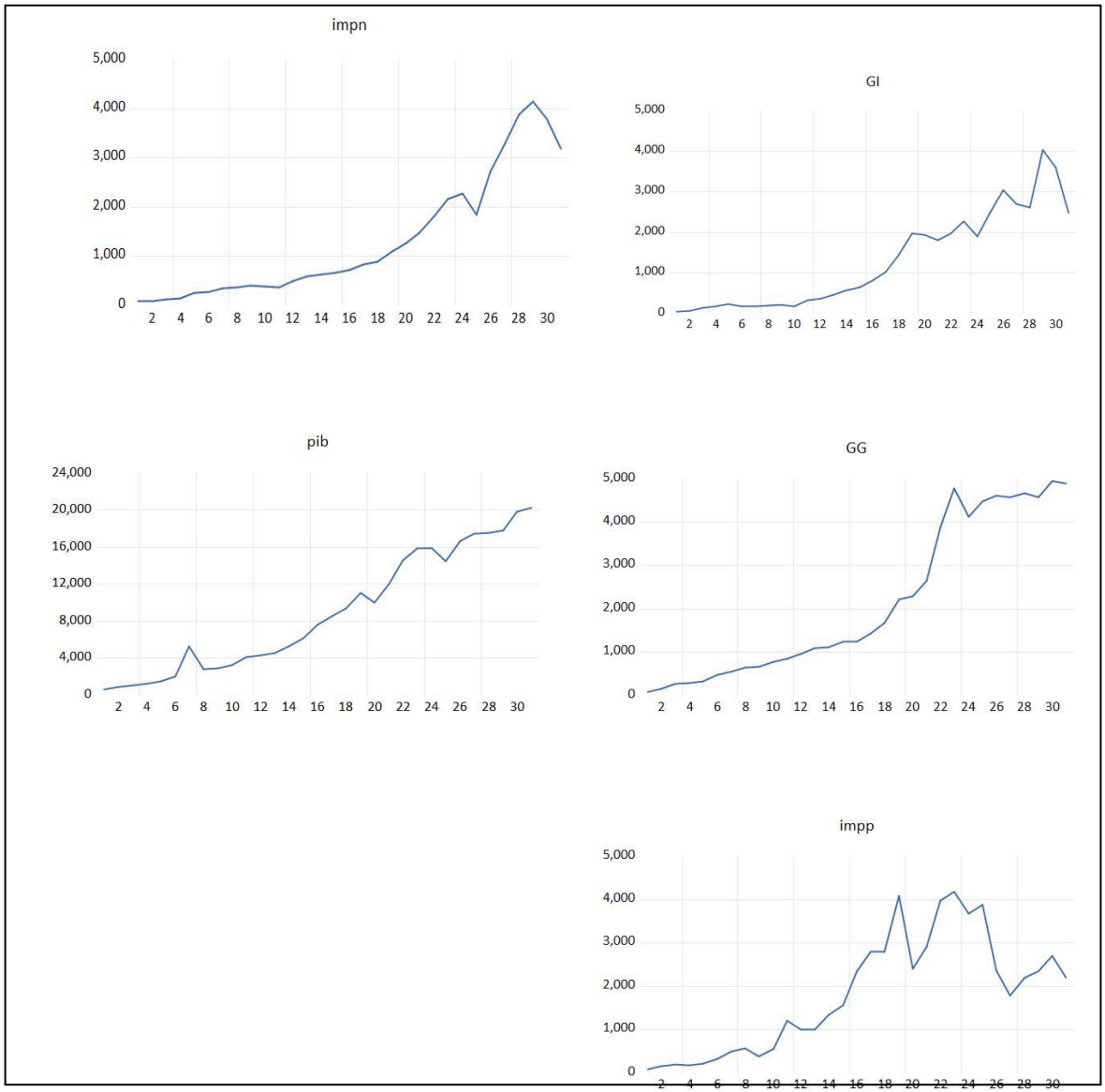

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10.0.

ويتضح من خلال الشكل رقم (43) أن كل المتغيرات تحتوي على تذبذبات في السلاسل وهو ما يشير إلى وجود جذر وحدة وهو ما يعني أنها غير مستقرة.

المطلب الثاني: دراسة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

بعد القيام بالتمثيل البياني للسلاسل الزمنية الأصلية محل الدراسة، تبين وجود تذبذبات في هذه السلاسل مما يدل على وجود اتجاه زمني، وبالتالي جذر وحدة في السلاسل، أي غير مستقرة ولمعرفة ذلك يتم اللجوء إلى اختبارات الاستقرارية.

كما نقوم بإدخال اللوغاريتم لصقل البيانات وجعل العلاقة بين المتغيرات خطية.

وبالتالي يصبح النموذج كالأتي:

$$LnPIB_t = f(LnGI_t + LnGG_t + LnIMPN_t + LnIMPP_t)$$

وتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$\mathrm{LnPIB}_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \mathrm{LnPIB}_{t-i} + \sum_{j=0}^{q1} \delta_j \mathrm{LnGI}_{t-j} + \sum_{j=0}^{q2} \delta_j \mathrm{LnGG}_{t-j} + \sum_{j=0}^{q3} \delta_j \mathrm{LnIMPN}_{t-j} + \sum_{j=0}^{q4} \delta_j \mathrm{LnIMPP}_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

$LnPIB_t$: الناتج المحلي الإجمالي

$LnGI_t$: نفقات التجهيز

$LnGG_t$:نفقات التسيير

$LnIMPN_t$: الجباية العادية

$LnIMPP_t$: الجباية البترولية

t : اتجاه الزمن

1- تحليل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارين هما كل من اختبار ADF وPP.

وفرضية هذا الاختبار هي من الشكل التالي:

$H_0 : P=\delta_j =0$ وهي الفرضية العدمية والتي تفيد بوجود جذر وحدة للسلاسل الزمنية أي عدم استقرارها.

$H_1 : P\neq \delta_j \neq 0$ وهي الفرضية البديلة والتي تعني عدم وجود جذر وحدة للسلاسل الزمنية أي أنها مستقرة.

وكانت النتائج كالتالي :

جدول رقم (23): نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة ADF وpp

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level				
		LPIB	LGI	LGG	LIMPN	LIMPP
With Constant	t-Statistic	-4.3080	-2.2968	-3.9864	-2.6020	-3.4162
	Prob.	*0.0020*	*0.1794*	*0.0046*	*0.1037*	*0.0183*
		***	n0	***	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8497	-1.8626	-3.4204	-1.4779	-1.4156
	Prob.	*0.1920*	*0.6486*	*0.0675*	*0.8148*	*0.8354*
		n0	n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7310	2.1294	2.8087	3.4386	1.4769
	Prob.	*0.9977*	*0.9903*	*0.9981*	*0.9996*	*0.9622*
		n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference				
		d(LPIB)	d(LGI)	d(LGG)	d(LIMPN)	d(LIMPP)
With Constant	t-Statistic	-7.0507	-4.2758	-4.3142	-4.8603	-5.4992
	Prob.	*0.0000*	*0.0023*	*0.0021*	*0.0005*	*0.0001*
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-16.8735	-4.7916	-4.7919	-5.3503	-12.8573
	Prob.	*0.0000*	*0.0032*	*0.0032*	*0.0008*	*0.0000*
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4863	-3.6342	-3.5696	-3.3815	-5.2503
	Prob.	*0.0000*	*0.0007*	*0.0009*	*0.0015*	*0.0000*
		***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level				
		LPIB	LGI	LGG	LIMPN	LIMPP
With Constant	t-Statistic	-2.3788	-2.2968	-4.2107	-2.1574	-2.8813
	Prob.	*0.1559*	*0.1794*	*0.0026*	*0.2251*	*0.0594*
		n0	n0	***	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2400	-1.7994	-3.4996	-2.8115	-1.5900
	Prob.	*0.4501*	*0.6798*	*0.0576*	*0.2047*	*0.7730*
		n0	n0	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.4144	2.2885	3.6897	3.5887	1.4769
	Prob.	*0.9950*	*0.9933*	*0.9998*	*0.9998*	*0.9622*
		n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference				
		d(LPIB)	d(LGI)	d(LGG)	d(LIMPN)	d(LIMPP)
With Constant	t-Statistic	-6.7454	-4.3496	-4.2980	-4.8338	-5.4940
	Prob.	*0.0000*	*0.0019*	*0.0022*	*0.0005*	*0.0001*
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1914	-4.8081	-4.7919	-5.3530	-6.1852
	Prob.	*0.0000*	*0.0031*	*0.0032*	*0.0008*	*0.0001*
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8093	-2.6594	-3.4935	-3.4073	-5.2139
	Prob.	*0.0675*	*0.0099*	*0.0011*	*0.0014*	*0.0000*
		*	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر:من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews10.0

من خلال الجدول رقم (23) أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF وPP أن السلاسل الزمنية تحتوى على جذر الوحدة ومنه فالسلاسل غير مستقرة خلال فترة الدراسة عند المستوى وذلك لأن قيمة إحصائية ADF و

PP هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي قبول الفرضية العدمية باعتبار السلاسل غير مستقرة عند المستوى، ما عدا المتغير LnGI والخاص بنفقات الاستثمار استقر عند المستوى ولا يحتوى على جذر الوحدة ، ولكن بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات الأخرى استقرت السلاسل، واتضح أن قيمة إحصائية ADF وPP هي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يدل على أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة مستقرة(متكاملة)، ومنه يمكن في هذه الحالة إجراء منهجية التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود في إطار ARDL .

2- تقدير نموذج الأخطاء غير المقيدة واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النماذج:

قد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الإبطاء التلقائية المعدلة، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتظهر النتائج في الجدول (24) أدناه :

الجدول رقم (24) : اختبار فترات الإبطاء المثلى للنماذج المختارة والمقدرة

Dependent Variable: LPIB
Method: ARDL
Date: 08/25/21 Time: 19:11
Sample (adjusted): 7 31
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 7 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGI LGG LIMPN LIMPP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 567
Selected Model: ARDL(6, 1, 2, 2, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LPIB(-1)	-0.701422	0.225778	-3.106693	0.0172
LPIB(-2)	-0.724942	0.262065	-2.766270	0.0278
LPIB(-3)	-0.388917	0.159739	-2.434697	0.0451
LPIB(-4)	0.337226	0.211662	1.593226	0.1551
LPIB(-5)	0.001825	0.182004	0.010026	0.9923
LPIB(-6)	-0.401815	0.190033	-2.114451	0.0723
LGI	-0.143620	0.224804	-0.638868	0.5432
LGI(-1)	-0.266038	0.360169	-0.738647	0.4841
LGG	0.224161	0.293669	0.763311	0.4702
LGG(-1)	-0.724272	0.579251	-1.250358	0.2513
LGG(-2)	-0.234637	0.376130	-0.623819	0.5525
LIMPN	1.126074	0.491430	2.291422	0.0557
LIMPN(-1)	0.775538	0.522919	1.483092	0.1816
LIMPN(-2)	0.711280	0.318365	2.234164	0.0606
LIMPP	0.115614	0.139089	0.831218	0.4333
LIMPP(-1)	0.479952	0.303608	1.580826	0.1579
LIMPP(-2)	0.622803	0.305224	2.040480	0.0807
C	6.842760	1.076167	6.358455	0.0004

R-squared	0.992758	Mean dependent var	9.093081
Adjusted R-squared	0.975169	S.D. dependent var	0.657109
S.E. of regression	0.103547	Akaike info criterion	-1.530545
Sum squared resid	0.075054	Schwarz criterion	-0.652954
Log likelihood	37.13181	Hannan-Quinn criter.	-1.287138
F-statistic	56.44223	Durbin-Watson stat	2.266881
Prob(F-statistic)	0.000008		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

تم تحديد فترات الإبطاء المثلى لجميع النماذج المختارة والمقدرة، كما يوضح الجدول رقم (24) أعلاه النتائج المتوصل إليها، من خلال النموذج الأفضل وهو (6,1,2,2,2) من بين 567 نموذج تم تقييمه و تم اختيار فترات الإبطاء المثلى بدلالة معايير المفاضلة منها معيار Akaike، ويؤكد ذلك الشكل (44) أدناه، من خلال اختيار النموذج الذي به أكبر نقاط.

الشكل رقم (44): يوضح اختبار درجات الإبطاء

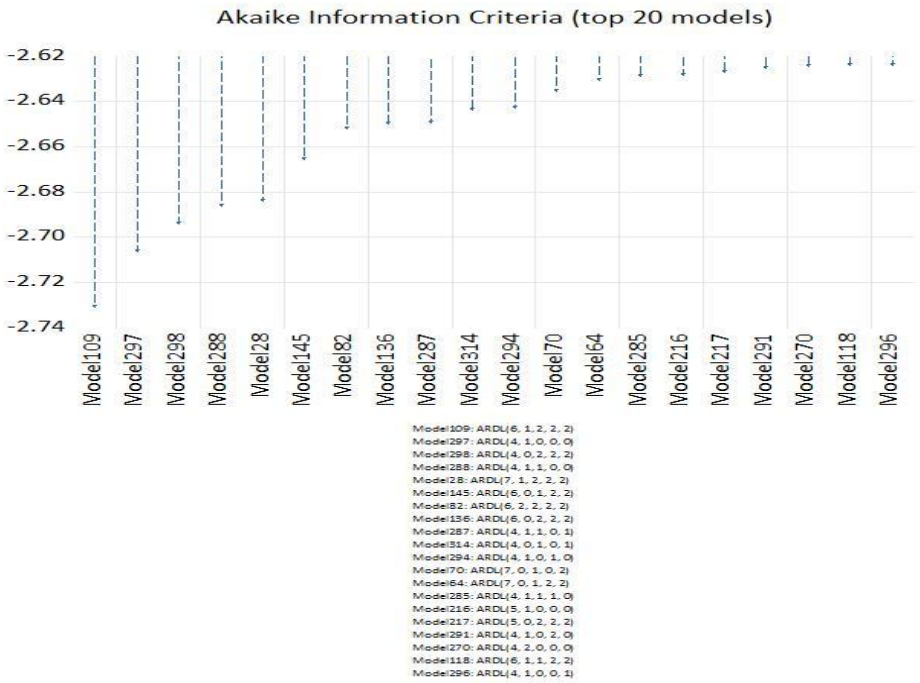

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews10.0

حيث يظهر أكبر نموذج من الشكل هو 109 والذي يقابل فترات الإبطاء المثلى (6,1,2,2,2).

3- اختبار التكامل المشترك (اختبار منهج الحدود Bounds test):

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يتم استخدام اختبار منهج الحدود bound test، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة مع الحد الأعلى، وتكون الفرضيات كالتالي:

$H_0 : P=\delta_j =0$ وهي الفرضية العدمية والتي تفيد بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في حال كانت القيمة الإحصائية للنموذج أقل من الحدود العليا عند معنوية 1% حتى 10%.

H_1 :P≠ δ_j ≠0 وهي الفرضية البديلة والتي تعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في حال كانت القيمة الإحصائية للنموذج أقل من الحدود العليا عند معنوية 1% حتى 10%.

الجدول رقم (25) : نتائج اختبار الحدود لنماذج الدراسة حسب الملحق(02)

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(6, 1, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/25/21 Time: 19:11
Sample: 1 31
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.842760	1.076167	6.358455	0.0004
LPIB(-1)*	-2.878044	0.499861	-5.757685	0.0007
LGI(-1)	-0.409658	0.451959	-0.906406	0.3948
LGG(-1)	-0.734748	0.604236	-1.215995	0.2634
LIMPN(-1)	2.612891	0.980730	2.664231	0.0323
LIMPP(-1)	1.218369	0.477554	2.551273	0.0380
D(LPIB(-1))	1.176622	0.332046	3.543556	0.0094
D(LPIB(-2))	0.451681	0.181777	2.484812	0.0419
D(LPIB(-3))	0.062764	0.164555	0.381416	0.7142
D(LPIB(-4))	0.399990	0.193507	2.067054	0.0776
D(LPIB(-5))	0.401815	0.190033	2.114451	0.0723
D(LGI)	-0.143620	0.224804	-0.638868	0.5432
D(LGG)	0.224161	0.293669	0.763311	0.4702
D(LGG(-1))	0.234637	0.376130	0.623819	0.5525
D(LIMPN)	1.126074	0.491430	2.291422	0.0557
D(LIMPN(-1))	-0.711280	0.318365	-2.234164	0.0606
D(LIMPP)	0.115614	0.139089	0.831218	0.4333
D(LIMPP(-1))	-0.622803	0.305224	-2.040480	0.0807

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGI	-0.142339	0.144257	-0.986704	0.3567
LGG	-0.255294	0.192864	-1.323698	0.2272
LIMPN	0.907870	0.248290	3.656487	0.0081
LIMPP	0.423332	0.121570	3.482212	0.0102
C	2.377573	0.326606	7.279641	0.0002

EC = LPIB - (-0.1423*LGI -0.2553*LGG + 0.9079*LIMPN + 0.4233*LIMPP + 2.3776)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.035876	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	25	Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 10

بعد تحديد نتائج اختبار منهج الحدود للنماذج كما هو موضح في الجدول رقم (25) أعلاه، قدرت القيمة الإحصائية f- stat للنماذج بـ 8.035876 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند معنوية 1% التي وضعها peasaran حتى القيمة 10%، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغيرات التابعة وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل، وبالتالي يمكن القيام باختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لجميع النماذج.

المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج

بعد التأكد من استفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي، وكذا وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام اختبار منهج الحدود ، نقوم بتقدير المعاملات طويلة الأجل وتقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل، والجدول رقم (26) يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

الجدول رقم(26)يوضح: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPIB)
Selected Model: ARDL(6, 1, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/25/21 Time: 19:11
Sample: 1 31
Included observations: 25

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.842760	1.076167	6.358455	0.0004
LPIB(-1)*	-2.878044	0.499861	-5.757685	0.0007
LGI(-1)	-0.409658	0.451959	-0.906406	0.3948
LGG(-1)	-0.734748	0.604236	-1.215995	0.2634
LIMPN(-1)	2.612891	0.980730	2.664231	0.0323
LIMPP(-1)	1.218369	0.477554	2.551273	0.0380
D(LPIB(-1))	1.176622	0.332046	3.543556	0.0094
D(LPIB(-2))	0.451681	0.181777	2.484812	0.0419
D(LPIB(-3))	0.062764	0.164555	0.381416	0.7142
D(LPIB(-4))	0.399990	0.193507	2.067054	0.0776
D(LPIB(-5))	0.401815	0.190033	2.114451	0.0723
D(LGI)	-0.143620	0.224804	-0.638868	0.5432
D(LGG)	0.224161	0.293669	0.763311	0.4702
D(LGG(-1))	0.234637	0.376130	0.623819	0.5525
D(LIMPN)	1.126074	0.491430	2.291422	0.0557
D(LIMPN(-1))	-0.711280	0.318365	-2.234164	0.0606
D(LIMPP)	0.115614	0.139089	0.831218	0.4333
D(LIMPP(-1))	-0.622803	0.305224	-2.040480	0.0807

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGI	-0.142339	0.144257	-0.986704	0.3567
LGG	-0.255294	0.192864	-1.323698	0.2272
LIMPN	0.907870	0.248290	3.656487	0.0081
LIMPP	0.423332	0.121570	3.482212	0.0102
C	2.377573	0.326606	7.279641	0.0002

EC = LPIB - (-0.1423*LGI -0.2553*LGG + 0.9079*LIMPN + 0.4233*LIMPP + 2.3776)

المصدر:من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول رقم (26) يظهر لنا الجزء العلوي للجدول الذي يمثل نموذج تصحيح الخطأ الذي يدمج بين الأجلين القصير والطويل معا، ومنه نقدر نموذج تصحيح الخطأ.

1- تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

نلاحظ من خلال الجدول (26) أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي إحصائيا، وهو ما يعني وجود علاقة في الأجل الطويل ما بين المتغيرات قيد الدراسة، ويشير هذا المعامل إلى العلاقة ما بين الأجل القصير والطويل وهو ضروري لسرعة تعديل العلاقة، كم أعطي بالعلاقة التالية:

$$LnPIB_t = 2.377573 - 0.1423 * \mathrm{Ln}GI_t - 0.2553 * LnGG_{.t} + 0.9079 * LnIMPN_t + 0.4233 * LnIMPP_t + \varepsilon_t$$

حيث أعطيت قيمة γ (معامل تصحيح الخطأ) بالسالب بقيمة قدرت بـ: 2.878044-، كما هي موضحة في الجدول، وكانت معنوية بقيمة قدرت بـ 0.0007، وهي اقل من 0.05، وتشير نتائج هذه الاختبارات إلى مدى صلاحية النموذج المتحصل عليه في تحليل أثر متغيرات سياسة الميزانية على معدلات النمو في المدى القصير وه و ما يفسر سرعة التعديل من الاختلالات في الأجل القصير إلى إعادة التوازن في الأجل الطويل، أي أن معدلات النمو تعتدل نحو قيمتها التوازنية في كل فترة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة (t-1) بـ 287.80%، أي انه عندما ينحرف النمو الاقتصادي(الناتج) خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية بسبب صدمة فيه أو في احد مكونات النموذج (الإيرادات والنفقات العامة) فإنه يصحح ما يقارب 287% من هذا الاختلال في الفترة (t)؛ ومن ناحية أخرى فان نسبة التصحيح هذه تنعكس على سرعة التعديل نحو التوازن، بمعنى أن النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) يستغرق ما يقارب 0.35 سنة (2.87/1) أي ثلاثة أشهر للرجوع إلى قيمتها الأولية (التوازنية فرضا)، بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج). وهو ما يدل على الأثر الضعيف لمرونات متغيرات سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي، كما يبين وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

1.1- تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل:

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول(26) ما يلي:

- إن متغير GI (نفقات الاستثمار) أثر بشكل سلبي على المتغير التابع PIB (الناتج المحلي)في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 35.67% (0.3567) وهي أكبر من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، حيث يؤدي كل زيادة بـ1% من نفقات الاستثمار إلى نقصان في الناتج المحلي بـ 0.14%.

وذلك يفيد بأن المتغير المستقل نفقات الاستثمار تؤثر سلبيا على المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زادت نفقات الاستثمار بـ1% تقل نسبة النمو الاقتصادي بـ 0.14% وهو ما يبين أن العلاقة عكسية بينهما، حيث تعتبر نفقات الاستثمار نفقات إنتاجية وتخلق قيمة مضافة وبالتالي تساهم في الرفع من الناتج الداخلي الخام، وبالتالي فيمكن القول أنه وبطبيعة خصوصية الاقتصاد الجزائري الريعي والذي صرف نفقاته في مشاريع غير إنتاجية وكذا نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي وأن فترة الدراسة كانت فيها الجزائر تنفق من أجل البنية التحتية والتي عرفت تأخرا كبيرا في الانجاز ما يضطر الدولة إلى تخصيص اعتمادات إضافية للسنوات المقبلة، وأن نفقات الاستثمار تحتاج لمدة زمنية أطول ليظهر أثرها على النمو الاقتصادي، وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية وخاصة الكنزية والتي تفيد بوجود علاقة ايجابية بين نفقات الاستثمار والناتج المحلي من خلال المشاريع الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة ولما لها من اثر على تحفيز وزيادة الإنتاج ويخالف أيضا الفرضية.

- إن متغير GG (نفقات التسيير) أثر بشكل سلبي على المتغير التابع PIB (الناتج المحلي) في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 22.72% (0.2272) وهي اكبر من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%،حيث يؤدي كل زيادة بـ 1% في نفقات التسيير إلى نقصان في الناتج المحلي بـ 0.25%.

ويظهر ذلك أن المتغير المستقل نفقات التسيير غير معنوية وتؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي وذات علاقة عكسية، حيث كلما زادت نفقات التسيير بنسبة 1% انخفضت نسبة النمو الاقتصادي بنسبة 0.25%. فنفقات التسيير تعتبر نفقات استهلاكية لاتدر أي دخل ولا تضيف أي قيمة إلى الناتج وتتمثل أساسا في نفقات الإدارة العامة فهي لا تساهم في زيادة الناتج الحدي لرأس المال الخاص وبالتالي تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، وهو ما يظهر في ميزانية الدولة من خلال النفقات أين تخصص أكثر من 50% كنفقات تسيير خلال فترة الدراسة، وهو ما يوافق النتيجة المتوصل إليها من طرف ghulam rasool madni سنة2013[1] والتي تشير بوجود علاقة سلبية بين نفقات التسيير والنمو الاقتصادي في المدى الطويل بباكستان، وهو ما يتوافق النظرية

[1]Ghulam Rasool Madni (2013), " Instrumental Effects of Fiscal Policy for Pakistan Economy", The Romanian Economic Journal, No. 50, pp. 27-50

الاقتصادية والتي تشير بوجود علاقة عكسية بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي كونها نفقات استهلاكية لا تساهم في خلق قيمة مضافة، وهو ما يتوافق والفرضية.

- إن متغير $LnIMPN$ (الجباية العادية) قد أثر بشكل ا يجابي على المتغير التابع $LnPIB$ (الناتج المحلي) في الأجل الطويل وذو معنوية عند 0.81% (0.0081) وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، حيث يؤدي زيادة بـ 1% في الجباية العادية إلى زيادة فيالناتج المحلي بـ 0.90 % .

حيث ظهر متغير الجباية العادية معنوي وايجابي وذو علاقة طردية مع الناتج، حيث كلما زادت بنسبة 1% يزيد الناتج بنسبة 0.90%، وهو ما توصل إليه H. G. Scarlett سنة 2011[1] من خلال الأثر الموجب للضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي، كما نجد أن الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الدولة ساهمت نوعا ما في إنعاش الخزينة وتحقيق إيرادات للدولة غطت بها نفقاتها للمساهمة في الناتج، وخاصة بعد انهيار أسعار البترول أواخر سنة 2014، أين أصبح لزاما على الدولة الاعتماد على الجباية العادية والتقليل من الجباية البترولية كحتمية فرضتها السوق الدولية والاقتصاد العالمي، فأصبحت الدولة تحصل على ما يفوق 50% بعد 2014 وهو ما ساعدها في توفير أموال إضافية تغطي بها نفقاتها للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة ايجابية بين الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي، كونها تساهم في تغطية النفقات. وهو ما يتوافق والفرضية.

- أن متغير $LnIMPP$ (الجباية البترولية) أثر بشكل ايجابي على المتغير التابع $LnPIB$ (الناتج المحلي) في الأجل الطويل وذو معنوية عند 1.02% (0.0102) وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%،حيث يؤدي زيادة بـ 1% من الجباية البترولية إلى زيادة في الناتج المحلي بـ 0.42%.

حيث ظهر متغير الجباية البترولية هو الآخر معنوي وذو علاقة طردية مع الناتج، حيث كلما زادت الجباية البترولية بنسبة 1% يزيد الناتج بـ0.42%، وهذا أمر طبيعي كون اقتصاد الجزائر ريعي ويعتمد على المحروقات بنسبة كبيرة حيث على طول فترة الدراسة ومداخيلها أكثر من 50% إلا بعد سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا ومع توالي الأزمات كأزمة كوفيد- 19 والتي أدت إلى انغلاق السوق العالمي وعدم الطلب عليه، وهو ما يتوافق والفرضية.

[1]Hubert G. Scarlett(2011), " Tax Policy and Economic Growth in Jamaica", Research & Economic Programming Division, Bank of Jamaica, pp :1-25

2.1- تحليل نتائج الأجل القصير

يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول ما يلي :

- أن متغير $LnGI$(نفقات الاستثمار) أثر بشكل سلبي على المتغير التابع $LnPIB$ (الناتج المحلي) في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 39.48% (0.3948) وهي اكبر من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، حيث يؤدي زيادة بـ 1% من نفقات الاستثمار إلى نقصان في الناتج بـ 0.40%.

حيث نجد أن نفقات الاستثمار حتى في المدى القصير تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال العلاقة العكسية، حيث كلما زادت بـ1% تقل نسبة الناتج بـ 0.40% وهي نسبة كبيرة بالنظر إلى قيمة نفقات الاستثمار في خلق قيمة مضافة والمساهمة في تحقيق النمو، وذلك لكثرة الإنفاق على المشاريع والبنية التحتية مع تسجيل التأخر في الانجاز والاستفادة من المشاريع، كما أن الإنفاق على البنية التحتية كان متواضعا ومستقرا خلال الفترة (1990-2000)، وهذا نتيجة سياسة الدولة الاقتصادية(سياسة ميزانية تقشفية)، لترتفع بعد سنة 2000 هذا نتيجة لبرامج الإنعاش المسطرة من طرف الدولة نتيجة تحسن أسعار المحروقات، ولكن بالرغم من ذلك لم تخلق قيمة مضافة للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الاستثمار في البنية التحتية على الإنتاج والنمو يكون في الأجل الطويل بالإضافة إلى طول مدة الانجاز وتأخر المشاريع، وهو ما يخالف الفرضية.

- أن متغير $LnGG$ (نفقات التسيير) قد أثر بشكل سلبي على المتغير التابع $LnPIB$ (الناتج المحلي) في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند 26.34% (0.2634) وهي اكبر من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%، حيث يؤدي زيادة بـ1% من نفقات التسيير إلى نقصان في الناتج المحلي بـ 0.73%.

ويظهر أن نفقات التسيير أيضا تؤثر سلبا على الناتج، حيث كلما زادت بـ 1% تقل نسبة النمو بـ 0.73% وهي نسبة كبيرة، وهو أمر طبيعي كون الجزائر توجه نفقاتها إلى المصالح الإدارية والنفقات تعتبر استهلاكية فهي لا تخلق أي قيمة، وهذه النتيجة تتعارض والنظرية الاقتصادية إذ تؤدي هذه النفقات وخاصة المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والصحة إلى تحسن مستوى رأس المالي البشري وهذا الأخير يساهم في الرفع من إنتاجية العمال وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذا النوع من

النفقات يكون على المدى الطويل، كما يجب تحسين النوعية والأداء وليس زيادة الإنفاق فقط. وكذلك الإنفاق على القطاعات الأخرى الاستهلاكية. وهو ما يتوافق والفرضية.

- أن متغير $LnIMPN$ (الجباية العادية) أثر بشكل ايجابي على المتغير التابع $LnPIB$ (الناتج المحلي)في الأجل القصير وذو معنوية عند 3.23% (0.0323) وهي اقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%،حيث تؤدي زيادة بـ 1% في الجباية العادية إلى زيادة في الناتج المحلي بـ 2.61%.

حيث يظهر أن الجباية العادية تؤثر إيجابا كذلك في المدى القصير حيث كلما زادت بـ 1% يزداد الناتج بـ 2.61% وذلك نظرا للإصلاحات التي قامت بها الدولة كما تمت الإشارة إليه سابقا وهي نسبة ضعيفة نظرا للمساهمة الضعيفة لحصيلة الضرائب المباشرة،كما أن الضرائب الغير مباشرة هي التي تساهم في الرفع من قيمة الجباية العادية التي تغطي الإنفاق وتساهم في النمو الاقتصادي، كما تعتبر ضئيلة نظرا لضعف الوعي لدى المكلفين بها وكثرة الإعفاءات الضريبية، والتعديلات المستمرة في القوانين.

- أن متغير $LnIMPP$(الجباية البترولية)قد أثر بشكل ايجابي على المتغير التابع $LnPIB$(الناتج المحلي) في الأجل القصير وذو معنوية جد مقبولة عند 3.80% (0.0380) وهي اقل من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5%،حيث تؤدي زيادة بـ 1% في الجباية البترولية إلى زيادة في الناتج المحلي بـ 1.21%.

حيث يظهر أن الجباية البترولية تؤثر ايجابيا كذلك في المدى القصير حيث كلما زادت بـ 1% يزداد الناتج بـ 1.21% وهي نسبة ضعيفة جدا وذلك نظرا لاعتماد الجزائر على الجباية البترولية كثيرا وفي اغلب فترات الدراسة كون الجزائر عانت في الفترة(1990-2000) من نقص في أسعار المحروقات لترتفع تدريجيا بعدها إلى غاية 2008 وانهيار الأسعار من جديد نتيجة أزمة الرهن العقاري لترتفع مرة أخرى مع 2010 إلى غاية أواخر 2014 وانهيار الأسعار مرة أخرى، مما أدى إلى تذبذبها خلال فترة الدراسة وهو ما كان له تأثير ضعيف ونسبي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وهو ما يتوافق والفرضية.

2- الكشف عن جودة النموذج وتشخيصه:

ويتم ذلك من خلال الاختبارات التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test

- اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation
- اختبار عدم ثبات التباين Homocedqsticity

بعد تحديد نتائج جودة النماذج المقدرة وتشخيصها حسب الملحق 1، 3، 4، وتدوينها في الجدول رقم (27) أدناه، نستنتج ما يلي :

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

أن القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية Jarque-Berra هي: 0.3781، وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.10 (10%)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، والملحق (3) أدناه يبين ذلك.

اختبار عدم الارتباط الذاتي للأخطاء:

حيث تشير قيمة الاحتمال المرافق لاختبار BG LM إلى 0.6478، وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.10 (10%)، وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم والتي تفيد بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، والملحق (1) أدناه يبين ذلك وكذا الجدول (27).

اختبار عدم ثبات التباين:

يظهر اختبارARCH أن قيمة الاحتمال المرافقة لها هي 0.9077 وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 0.10 (10%)وهو ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم والتي تفيد بعدم وجود اختلاف التباين، والملحق (4) أدناه يبين ذلك، وكذا الجدول (27).

وقد جاءت النتائج مجملة وتم اختصارها في الجدول (27) لتالتالي :

الجدول رقم(27) :يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية حسب الملاحق (1،3،4)

الاختبارات	JB	BG LM	ARCH
نتائج الاختبارات الخاصة بنموذج الدراسة	x^2=1.945176 (0.3781)	F=0.474134 (0.6478)	F=0.013750 (0.9077)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

بناءا على ما تم استخلاصه من نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج فهو خال من المشاكل القياسية.

3- اختبار الاستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلية ، قام Peasaran بإجراء اختبارين يتم من خلالهما اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الاختبار الأول في اختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM ، أما الثاني فهو اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares، حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM of Squares و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، نرفض بذلك الفرضية الصفرية: المعلمات غير مستقرة ونقبل الفرضية البديلة باستقرارها خلال فترة الدراسة، وهو ما يظهر في الأشكال أدناه:

شكل (45) يوضح: اختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10.0

الشكل (46): يوضح اختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares

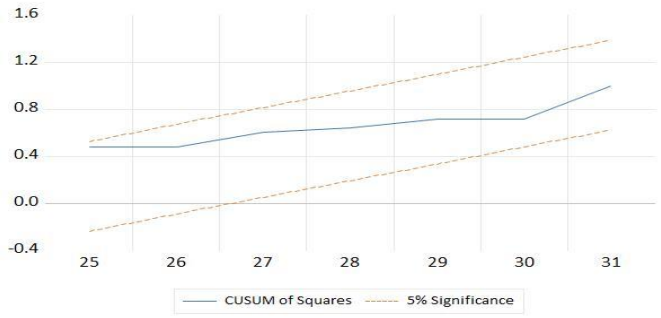

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج eviews 10

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، ما يؤكد استقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squared ، ومنه يمكن القول بأنه يوجد انسجام واستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر .

خاتمة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للسلاسل الزمنية باعتبارها أداة تمكن الاقتصاديين من تحليل الظواهر الاقتصادية عبر الزمن والتنبؤ بالمستقبل، وتسمح باتخاذ القرارات واختيار السياسات المناسبة.

كما تم التطرق إلى المنهجية المعتمدة للدراسة والمتمثلة في الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLباستخدام باختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

كما تضمن هذا الفصل قياس أثر سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والتي قسمناها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والإيرادات العامة وتم تقسيمها إلى الجباية العادية والجباية البترولية وهي تقريبا تشبه نموذج النمو الداخلي والذي طرح من قبل SALA-I-،BARRO MARTIN(1992)، ليتم تطويره فيما بعد من طرف باحثون آخرون، فارتأينا أن ندخل بعض التغييرات على مستوى النموذج، لتجنب التكرار في الدراسات كدمج الضرائب المباشرة والغير مباشرة في الجباية العادية وإضافة متغير الجباية البترولية نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري واعتماده على المحروقات بدرجة كبيرة في التحصيل، وقد تم الاستعانة باختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ عن طريق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL .

أشارت النتائج إلى أن نفقات الا ستثمار لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي وتؤثر عليه سلبيا في الأجل القصير، حيث كلما زادت بـ1% تقل نسبة الناتج بـ 0.40%، أما في الأجل الطويل فؤدي كل زيادة بـ1% من نفقات الاستثمار إلى نقصان في الناتج المحلي بـ 0.14%.

- كما أشارت أيضا إلى أن نفقات التسيير لها علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي وتؤثر عليه سلبا في الأجل القصير، حيث تؤدي زيادة بـ1% من نفقات التسيير إلى نقصان في الناتج المحلي بـ 0.73%، أما في الأجل الطويل فؤدي كل زيادة بـ 1% في نفقات التسيير إلى نقصان في الناتج المحلي بـ 0.25%.

- وتشير النتائج أيضا إلى أن للجباية العادية علاقة طردية مع النمو الاقتصادي وتؤثر عليه إيجابا في الأجل القصير وحتى الطويل، حيث تؤدي زيادة بـ 1% في الجباية العادية إلى زيادة في الناتج المحلي بـ 2.61% في الأجل القصير، و تؤدي زيادة بـ 1% في الجباية العادية إلى زيادة في الناتج المحلي بـ 0.90 % في الأجل الطويل.

- كما تشير النتائج أيضا إلى أن للجباية البترولية علاقة طردية مع النمو الاقتصادي وتؤثر عليه إيجابا في الأجل القصير وحتى الطويل، حيث تؤدي زيادة بـ 1% من الجباية البترولية إلى زيادة في الناتج المحلي بـ 0.42%.أما في الأجل القصير تؤدي زيادة بـ 1% في الجباية البترولية إلى زيادة في الناتج المحلي بـ 1.21%.

1- في المدى القصير والمتوسط:

- ومن خلال النتيجة يتضح أن في **المدى القصير** تم تقليص دور الدولة، حيث تراجعت حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى 24.56% سنة 1990، وتخلت الدولة عن العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية كدعم الأسعار، وهدفت إلى تمويل العجز الموازني إلى غاية سنة 1994، كما عملت على تمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مما نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار.

كما تأثر النمو سلبيا في المدى القصير كون أغلب معدلات النمو خارج قطاع المحروقات كانت سلبية نتيجة ما سبق.

أما الجباية فكان لها تأثير ايجابي نظرا لمجهودات الدولة من خلال الرفع من قيمتها، حيث انتقلت من 76.90 م.د.ج سنة 1990 إلى 134.74 م.د.ج بعد إدخال الإصلاحات التي باشرتها الدولة من خلال الضرائب سنة 1992، وكذا من خلال الإصدار النقدي، وكذا ارتفاع الجباية البترولية إذ انتقلت من 75.6م.د.ج سنة 1990الى 222.18م.د.ج سنة1994.

وهذا ماساهم في تغطية النفقات وبالتالي التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير .

أما في **المدى المتوسط** أي بعد 1994 إلى غاية سنة 2004، تم تطبيق بعض الإصلاحات الذاتية أين بلغت حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي قيمة 40.88% سنة 1994 إلى أن بلغت سنة 1999 نسبة 29.70%، وذلك راجع لسياسة الميزانية الانكماشية المطبقة وكذا النقدية بهدف تخفيض معدل التضخم. لترتفع أسعار المحروقات بعدها وبالتالي سمح بالرفع من قيمة الجباية البترولية حيث بلغت سنة 1999، 560.12 م.د.ج. أما الجباية العادية فارتفعت هي الأخرى وبلغت خلال نفس السنة

390.38 م.د.ج. نتيجة التصحيح الهيكلي وكذا من خلال الإجراءات المتخذة من الدولة من خلال قانون المالية لسنة 2001 والذي تضمن 33 إجراء ضريبي مابين تعديل، إلغاء وإتمام وكذا سنة 2003 أين اتخذت 68 إجراء وانعكس ذلك إيجابا على سياسة الميزانية وحققت معدلات نمو إيجابية بلغت 7.2% سنة 2003.

وهو ماساهم في تغطية النفقات العامة وبالتالي التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط .

أما في **المدى الطويل** وبعد سنة 2004 وتحسن في المداخيل نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، تم برمجة عدة مخططات تنموية، سمحت للجزائر بتحقيق معدلات نمو ايجابية لكن سرعان ما انخفضت في 2009 نتيجة للأزمة العالمية 2008، ثم تحسنت مرة أخرى إلى غاية أزمة 2014، أين تم تجميد عدة مشاريع مبرمجة وبالمقابل انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العامة، وصاحب ذلك ترشيد النفقات العامة والالتزام بالنفقات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى.

أما من خلال الجباية فنتيجة الإصلاحات الضريبية المتخذة من الدولة من خلال اتخاذ 37 إجراء في 2007 و 20 إجراء في 2008 بلغت قيمة 1263.35 سنة2009 ثم 1852.40 م.د.ج سنة2014 لتصل 3192.50سنة2020، في حين الجباية البترولية انتقلت من 2412.69م.د.ج سنة 2009 إلى 4184.3 م.دج سنة 2012 لتنخفض بعد سنة 2014 والأزمة العالمية إلى أن بلغت سنة 2020 قيمة 2203.3 م.د.ج، وهو ما يدل على أن الإصلاح الضريبي ساهم في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب إلا أنه غير كاف، وهو ما ساعد الدولة في تغطية نفقاتها.

وبالتالي فوجود علاقة عكسية للإنفاق العام مع النمو الاقتصادي يتناقض مع النظرية الاقتصادية الكنزية وذلك راجع إلى توجيه هذه النفقات إلى قطاعات ذات إنتاجية ضعيفة كالأشغال العمومية والهياكل القاعدية، حيث خصص لهذا المبلغ ما يفوق 8361.6 مليار دج أي أكثر من 30% خلال فترة الدراسة، وكذا نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي فالنفقات في الجزائر تعتبر استهلاكية لاتدر أي دخل ولا تضيف أي قيمة إلى الناتج وتتمثل أساسا في نفقات الإدارة العامة فهي لا تساهم في زيادة الناتج الحدي لرأس المال الخاص وبالتالي تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.

أما الإيرادات العامة فذات تأثير ايجابي وذي علاقة طردية النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل وهو ما يبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، وذلك راجع إلى التحسينات التي أدخلتها الدولة من خلال الإجراءات المتخذة في قوانين المالية وارتفاع أسعار المحروقات ما ساهم في تغطية النفقات وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

وفي الأخير يمكن القول بأن سياسة الميزانية المتبعة في الجزائر والتي كانت توسعية في المدى المتوسط والطويل لم تحقق الأهداف المرجوة وتم تحقيق نمو اقتصادي ضعيف جدا ونسبي ويعتبر هش وظرفي، وتركيبه القطاعي غير متوازن وغير متنوع يرتكز أساسا على قطاع المحروقات الذي يعتبر المحدد الرئيسي لقدرات الحكومة في رسم السياسات الاقتصادية والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته كونه تابع للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمي، كون البرامج التنموية خلال فترة الدراسة كلها غلب عليها الطابع الاجتماعي، أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية دون الاقتصادية .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تحظى العلاقة بين سياسة الميزانية والنمو الاقتصادي باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية، وهذا باعتبارها سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية حسب المربع السحري، إذ تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل من خلال تحفيز الاستثمار وتطوير البحث، وتجنب البطالة والتضخم والفقر والرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل...الخ.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد على النهج الكنزي من خلال الاعتماد على سياسة ميزانية في تحقيق النمو الاقتصادي، نظرا لضعف القطاع الخاص.

وقد سعت هذه الدراسة إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية لسياسة الميزانية وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة 1990-2020، للإجابة على الإشكالية المطروحة .

حيث تعتبر سياسة ميزانية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية لسهولة استخدام أدواتها المتمثلة في سياسة الإنفاق العام و سياسة الإيرادات العامة، وتختلف سياسة ميزانية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى البحث في الاستقرار الاقتصادي ومساندة القطاع الخاص دون التدخل في النشاط الاقتصادي، أما الدول النامية فتسعى إلى تحقيق أهدافها، كما لسياسة الميزانية أثار كبيرة على الاقتصاد من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي من خلال المضاعف والمعجل.

أما النمو فيعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول، والذي يعبر عن الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن

إن تطور النظريات الاقتصادية أدى إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، فحسب النظرية الكلاسيكية ركزت على التراكم الرأسمالي، أما الكنزية فركزت على زيادة الادخار التي تؤدي لزيادة الاستثمار لإحداث نمو اقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي والمتمثل في التقدم التقني من خلال نموذج سولو، إلا أن اعتبار التقدم التقني عاملا خارجيا

في النموذج لم يمّكن سولو من إعطاء تفسير حقيقي للنمو لتظهر بعدها نظريات النمو الداخلي التي ترتكز على الاستثمار في رأس المال البشري في الأجل الطويل.

ويمكن لسياسة الميزانية أن تؤثر في النمو الاقتصادي من خلال أدواتها المتمثلة في سياسة الإنفاق العام و سياسة الإيرادات العامة وذلك في الأجلين القصير والطويل.

ويكون التأثير في الأجل القصير من خلال المضاعف الكنزي شريطة مرونة الجهاز الإنتاجي.

أما التأثير في الأجل الطويل فيكون من خلال الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الإنفاق على التعليم و الصحة والبحث.

إن دراسة وتحليل أداء وواقع سياسة ميزانية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)، بين لنا تباين واضح في المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال سنوات الدراسة وذلك حسب كل حالة فمنذ 1990 وبعد تطبيق سياسة التعديل الهيكلي تأثر الاقتصاد الجزائري كثيرا من خلال سياسة ميزانية تقشفية، أدى بالدولة للجوء للاستدانة إلى غاية 2000 وبداية ارتفاع أسعار المحروقات وتسطير البرامج التنموية والبحث عن الإصلاحات، كما ظهر خلال هذه الفترة تذبذب في معدلات النمو نظرا لتغير أسعار النفط ونتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي والقطاع الخاص.

كما أن التقييم الأولي لمختلف البرامج المطبقة في الجزائر كان له أثرا ايجابيا في الأجل القصير من خلال تحقيق نمو اقتصادي ولكنه غير مستقر، وذلك تبعا لسياسة الإنفاق المطبقة وكذا سياسة الإيرادات من خلال الإصلاحات الضريبية.

فبالنظر إلى سياسة الإنفاق العام نجد أن الجزائر طبقت سياسة توسعية خاصة وأنها كانت تطبق النهج الاشتراكي والذي يؤكد على تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، حتى سنة 1986 وانهيار أسعار المحروقات، مما اضطر الجزائر إلى إعادة النظر في التوسع في الإنفاق وكذا الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من خلال الاتفاقيات المبرمة وكان ذلك إلى غاية 1999، وبعد سنة 2000 استعادت الجزائر عافيتها تدريجيا بعد ارتفاع أسعار المحروقات، فارتفع الإنفاق العام بشقيه نفقات التسيير ونفقات التجهيز بنسب متفاوتة مع أفضلية نفقات التسيير حيث وصلت لأكثر من 60% في عديد السنوات، كما تبنت الجزائر برامج تنموية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي بدءا من سنة 2001 إلى غاية 2019 وخلال هذه الفترة عرف النمو الاقتصادي ارتفاعا في معدلاته ابتداء من

سنة 2002 أين بلغ 4.7% ثم أعلى معدل له في 2003 إذ بلغ 6.9% ليبدأ في الانخفاض بعد 2008 والأزمة العالمية :أزمة الرهن العقاري ليتذبذب بعدها بين ارتفاع و انخفاض حتى سنة 2016، أين تضرر الاقتصاد الجزائري كثيرا بعد انهيار أسعار البترول أواخر 2014 وامتصاص الفائض من صندوق ضبط الإيرادات لتدخل الجزائر بعدها في الاقتراض الداخلي والتمويل الغير التقليدي الذي أضر كثيرا بالاقتصاد لتليها مرحلة الحكم الفاسد ثم أزمة كوفيد19 التي عصفت بدول العالم وتم إغلاقها وبالتالي انخفاض أسعار المحروقات مرة أخرى وتوقف التصدير ما أدى إلى انخفاض النمو إلى 3.9%- سنة 2020.

أما السياسة الضريبية وعلى الرغم من إدخال الإصلاحات عليها في 1992 وإعطاء الأولوية للجباية العادية إلا أن الدولة لم تحصل ما كانت تصبو إليه واعتمدت كثيرا على الجباية البترولية كون الاقتصاد ريعي وفي اغلب الأحيان كانت تتشكل الإيرادات بـ 70% من الجباية البترولية، وذلك نتيجة ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة وكذا التهرب والغش الضريبي الذي أضر بالاقتصاد كثيرا وعدم قدرة الإدارة الضريبية على فرض نظام الرقابة الجبائية والعمل بالفواتير نظرا لدخول بعض الاعتبارات السياسية والحكم الفاسد وعدم الرشادة في التسيير.

هذا وقد جاءت هذه الدراسة لقياس اثر هذه السياسة ومعرفة مدى فعاليتها في النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2020)، وتم في هذا الإطار استخدام المتغيرات التالية مع الاعتماد على نموذج النمو الداخلي مع إدخال بعض التغييرات لتجنب الحصول على نفس النتائج لباحثين آخرين من خلال اعتماد الجباية العادية ككل دون تقسيمها إلى الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

وتم اعتماد المتغيرات: النفقات العادية، نفقات التجهيز، الجباية العادية، الجباية البترولية كمتغيرات مستقلة واعتماد الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع، بعد ذلك تم استعمال كل القيم في شكل اللوغاريتم لتقليص تباين السلاسل، وإزاحة المشاهدات الشاذة، وتم استخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وتشير نتائج البحث إلى ما يلي:

عدم معنوية نفقات التجهيز(الاستثمار)، أي ليس لها تأثير على الناتج المحلي في الفترة(1990-2020)، في الأجل القصير والطويل وبالمقابل ذات تأثير سلبي وهو مخالف لما تم افتراضه، والنظريات الاقتصادية، كون الإنفاق يعتبر أساس بناء الاقتصاد ومساهم في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار العام، كما أقر ذلك كينز وكذا من خلال نظرية النمو الداخلي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التطوير والتعليم والصحة تساهم في زيادة الناتج الحدي لرأس المال الخاص وبالتالي النمو ، كما جاءت مخالفة لنتائج الدراسات السابقة وموافقة للدراسة التي قام بها(Brahim Bouyacoub, Sabiha Touami، 2016)، والتي

توصلت إلى نتيجة مفادها ضعف تأثير سياسة الميزانية باعتبار النفقات غير منتجة. وهي غير مؤثرة نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي وأن فترة الدراسة كانت فيها الجزائر تنفق من اجل البنية التحتية والتي عرفت تأخرا كبيرا في الانجاز ما يضطر الدولة إلى تخصيص اعتمادات إضافية للسنوات المقبلة، وكذا منح الشباب قروض عن طريق وكالات ما أدى إلى استهلاكها دون قيمة مضافة وأن نفقات الاستثمار تحتاج لمدة زمنية أطول ليظهر أثرها على النمو الاقتصادي.

عدم معنوية نفقات التسيير، أي ليس لها تأثير على الناتج المحلي في الفترة (1990-2020)، سواء في الأجل القصير وحتى الطويل، وبالمقابل ذات تأثير سلبي وهو موافق لما تم افتراضه، كون نفقات التسيير غير منتجة وتعتبر استهلاكية بحتة تتمثل أساسا في الإنفاق على الوزارات واكبر ميزانية تخصص لميزانية القطاع العسكري وهو غير منتج، حيث لا تضيف أي قيمة للاقتصاد وهذا طبيعي ويوافق النظرية الاقتصادية سواء الكلاسيكية والحديثة التي تنادي بضرورة عدم تدخل الدولة أو حتى الكنزية التي تنادي بتدخلها ولكن من خلال نفقات الاستثمار وتطوير الجهاز الإنتاجي.

وعموما فإن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي يتأثر بخصائص البعد المعني بالدراسة، ومنها:الكفاءة التكنولوجية، المقدرة التنظيمية، والتخصص الإنتاجي، ويتأثر كذلك بفترة الدراسة والمتغيرات التي تعكس حجم القطاع العام.

الجباية العادية معنوية وذات تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل، وهو ما يوافق الفرضية والدراسة التي قام بها(Jimoh Babalola uSikir و Umaru Aminu، 2011) والذي توصل إلى تأثر النمو الاقتصادي بالضرائب المباشرة، وكذا نظرية النمو الداخلي التي ترى بضرورة تحويل الإيرادات العامة من الضرائب المباشرة إلى الغير مباشرة فهي لا تحد من حجم الاستثمار في رأس المال المادي و البشري، وهو ما من شأنه أن يحقق النمو الاقتصادي خاصة إذا ما تم استخدامها لتطوير البنية التحتية وتغطية الإنفاق.

الجباية البترولية معنوية وذات تأثير ايجابي على الناتج الداخلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل وهو ما يوافق الفرضية، وهذا ما يبين أن الجباية البترولية تعتبر المورد الأساسي في الجزائر الذي يساهم في تحقيق النمو من خلال اثر المضاعف، كون الجزائر تعتمد عليه كثيرا، إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بالمحروقات في الجزائر.

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن القول أن سياسة الميزانية في الجزائر لا تحقق الأهداف التنموية المرجوة، وذلك لاعتمادها على الجباية البترولية لتغطية نفقات التسيير التي تعتبر استهلاكية الهدف منها شراء السلم الاجتماعي، ومن هنا تظهر

حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية وكذا ترشيد النفقات، والاستثمار في نفقات التجهيز التي تخلق قيمة مضافة وتساهم في عملية النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وفي الأخير يمكن القول أن النتائج التي تم التوصل إليها تعتمد على نوعية المعطيات الإحصائية المستخدمة ومدى دقتها ومصدرها، والطريقة المستخدمة في الدراسة وكذا فترة الدراسة.

وبعد استخلاص النتائج من خلال هذه الدراسة، ارتأينا تقديم بعض **الاقتراحات** المتعلقة بالموضوع كما يلي:

- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي كاندونيسيا وماليزيا والشيلي، من خلال الاستثمار في الزراعة والفلاحة والاقتصاد الريفي وعصرنة وسائل الإنتاج المعتمدة فيه قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي في مرحلة أولية، والاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية بما يضمن الحد من التبعية للعامل الخارجي ومن التبعية للمحروقات ، بالإضافة إلى تحديث إنتاج المطاط وزيت النخيل والاهتمام بالبنية التحتية والتكنولوجيا وخاصة في مجالات الطاقة والاتصالات والنقل وتكوين المهارات والاهتمام بالمورد البشري والاستثمار فيه وتطوير الهياكل القاعدية وخفض التكاليف المحلية لتشجيع الصادرات وتمويل الاستثمارات بعائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي.

- الحد من تمويل مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون دراسة الجدوى منها وخاصة مؤسسات الخدمات، التي لا تخلق قيمة مضافة، والعمل على إعادة هيكلة المؤسسات العاجزة ومساعدتها في إيجاد الحلول عوض توقيفها ومسح ديونها، وتقديم الدعم للمؤسسات الناجحة .

- إعادة النظر في سياسة الدعم المعممة، حيث تكلف الخزينة حوالي 25 مليار دولار موجهة لدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع وتستفيد منها الطبقات الميسورة، كما لهذه السياسة عدة سلبيات كارتفاع الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الواردات وتساعد أسعارها المنخفضة على التهريب عبر الحدود وتشجع على الحد من الإنتاج .

- تحديث ووضع ميكانيزمات واليات لمراقبة نشاط المؤسسات من خلال التصريح بكل الممتلكات و العمال والعمل بالفواتير في الشراء والبيع، ووضع آليات تسمح بإدماج الاقتصاد الغير رسمي ومحاربة الغش الضريبي للمساهمة في إيرادات الدولة.

- توسيع القاعدة الضريبية وفرض أنواع جديدة من الضرائب كالضرائب على السلع والخدمات، الضرائب البيئية الغرض منها حماية البيئة.

- الاستثمار في الطاقات المتجددة وإحلالها للطاقات الأخرى كونها غير مكلفة، واستعمال النفط في صناعة الألمنيوم والحديد والصلب والصناعات الخفيفة، والاستثمار في الثروات الموجودة في البلد كالكبريت والفوسفات وغيرها من المعادن.

- تطبيق مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاع العام والخاص لإعادة صياغة دور الدولة في إدارة الاقتصاد.

- ترشيد النفقات العمومية لتفادي العجز الموازني، والعمل على توجيه الإنفاق وربطه بمعدل نمو الناتج المحلي مباشرة، من خلال الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التي تساعد في خلق القيمة المضافة، والتقليل من نفقات التسيير الاستهلاكية لتخفيف الضغط على الجباية البترولية، والرفع من الجباية العادية وتوسيع الوعاء الضريبي وعصرنة الإدارة الجبائية.

- الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني كآلية للمراقبة والتحصيل وتفعيل دور الرقمنة الاقتصادية والتي تساعد على تسجيل كل العمليات والتصريح بكل المداخيل .

- إصلاح ورقمنة النظام البنكي والمسارعة لإدراج الصيرفة الإسلامية فيه، يجعلها قادرة على لعب دور ريادي في تمويل الاقتصاد المحلي.

- تفعيل دور السياسة النقدية واستعمال أدواتها في تنشيط الاقتصاد ومنح استقلالية اكبر للبنك المركزي، وإعطاء أهمية اكبر للأسواق المالية وإشراكها في عملية بناء الاقتصاد. والتنسيق بينها والسياسة المالية وإدماجهم لتحقيق التكامل الوظيفي بينهم قصد التحكم في الاقتصاد أكثر، ومجابهة الأزمات مستقبلا، لتجنب ما حدث مؤخرا من خلال أزمة كوفيد-19.

- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة التحويلية والتوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.

- إعادة النظر في الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة، وتحديد متطلبات الإنفاق وفقا للبرامج والأداء والحاجة الحقيقية، وكذا الدور التنموي لها.

- توجيه المزيد من الإصلاحات للقطاع المالي والسماح بدخول المزيد من البنوك الأجنبية التي تساهم في رفع التنافسية إضافة إلى تسهيل عملية الحصول على الإذن الرسمي من البنك المركزي والتخفيف من البيروقراطية من أجل سلاسة نقل وتحويل الأموال، فإزالة العراقيل على منح القروض وتقليل تدخل الحكومة يسمح بذهاب الأموال إلى الأطراف التي تحقق أفضل العوائد.

وبعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها وكذا التوصيات، تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة بالدراسة، إلا أن إطار الدراسة لم يسمح بتناولها، والتي قد تكون بمثابة بحوث مستقبلية:

- اثر سياسة الميزانية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- مقارنة تأثير سياسة الميزانية على النمو الاقتصادي بين الدول النفطية والغير نفطية.
- اختبار اثر سياسة الميزانية على متغيرات الاقتصاد الكلي كالبطالة، التضخم، الركود التضخمي، ميزان المدفوعات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. ابراهيم علالي، (2020)، "الانحدار الخطي المتعدد والارتباط القانوني"، الجزء الثالث، جامعة تشرين.
2. احمد جابر بدران، (2014)، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية"، القاهرة، ط1.
3. أسامة دويدار، النظم الاقتصادية دراسة تحليلية، الشعرى للطباعة والنشر، مسقط عمان .
4. باري سيجل، (1987)، "النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض.
5. تومي صالح، (2005)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
6. ثائر داود سلمان، (2008)، "الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression مفهومه ونموذج مطبق باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS"، جامعة بغداد.
7. حامد عبد المجيد دراز، (2000)، "مبادئ المالية العامة"، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب.
8. حامد عبد المجيد دراز، (2000)، "مبادئ المالية العامة"، مركز الإسكندرية للكتاب، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
9. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، (2006)، "الاقتصاد القياسي"، جامعة بغداد.
10. حياة بن إسماعيل، (2009)، "تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة(دراسة نظرية)"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
11. خالد شحادة خطيب، احمد زهير شامية، (2005)، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2.
12. خديجة الأعسر، (2016)، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، جامعة القاهرة مصر.

13. داليا عادل الزيادي، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة عين شمس، ط2.

14. دردوري لحسن ولقليطي الاخضر، (2019)، "أساسيات المالية العامة"، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة(مصر).

15. رانيا محمود عمارة، (2015)، "المالية العامة –الإيرادات العامة"، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1.

16. سمير خالد صافي، (2015)، "مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام eviews الجزء الأول"، الجامعة الإسلامية غزة.

17. سمير عبد الفتاح إبراهيم، (2009)، "المالية العامة والسياسة المالية في الكويت(دراسة تحليلية للإيرادات) "، وزارة المالية، الكويت.

18. سهير محمد السيد حسن، (2001)، "الاقتصاد المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ط1.

19. سوزي عدلي ناشد، (2008)، "أساسيات المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1.

20. شعباني إسماعيل، (1997)، "مقدمة في اقتصاد التنمية"، دار هومة، الجزائر.

21. صالح تومي، (2004)، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة النشر والتوزيع، الجزائر ط1.

22. طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.

23. عايب وليد عبد الحميد، (2010)، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي:دراسة قياسية تطبيقية لنماذج التنمية الاقتصادية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

24. عبد المطلب عبد الحميد، (2000)، "نظرية الاقتصادية"، الدار الجامعية، ط1.

25. عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية، لبنان، بدون سنة نشر.

26. مجدي شهاب، (2006)، "أصول الاقتصاد العام المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، مضر.

27. محمد السيد راضي ومصطفى حسنى السيد، (2017)، "المالية العامة"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

28. محمد الصغير بعلي و يسرى ابو العلاء، (2003)، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع.

29. محمد العربي ساكر، (2006)، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، القاهرة، ط1.

30. محمد بلقاسم، حسن بهلول، (1991)، "سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

31. محمد حلمي الطوابي، (2007)، "اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة "، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

32. محمد خصاونة، (2014)، "المالية العامة النظرية والتطبيق"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1.

33. محمد خير الحكام، (2018)، "المالية العامة"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا

34. محمد خير العكام، (2018)، "المالية العامة1 الإيرادات والنفقات"، الجامعة الافتراضية السورية.

35. محمد شيخي، (2011)، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد، الجزائر، ط1.

36. محمد عوفي الكفراوي(1997)، "السياسات المالية والنقدية في ظل الفكر الإسلامي"، مكتبة الإشعاع الفنية القاهرة.

37. محمد نجاة الله صديقي، ترجمة عمر زهير حافظ، (2007)، "تدريس علم الاقتصاد الإسلامي المالية العامة "، مركز النشر العلمي، جدة، ط1.

38. محمود رياض عطية(1948)، "أسباب ازدياد النفقات العامة في مصر"، مطبعة دار النشر الثقافة بالإسكندرية، مصر.

39. مدحت القرشي(2008)، "تطور الفكر الاقتصادي"، دار وائل للنشر.

40. مدحت قريشي(2007)، "التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات موضوعات)"، دار وائل للنشر، الأردن، ط1.

41. ميشيل تودارو(تعريب ومراجعة:محمود حسن حسني وم.حامد محمود) (2006)، "التنمية الاقتصادية"، دار المريخ للنشر، الرياض(السعودية).

42. نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف (2006)، "الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات) "، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

43. نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي(2015)، "السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان-الأردن، ط2.

44. هيشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي والإسلامي والنظام المعاصر دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1.

45. واثق علي الموسوي(2008)، "موسوعة اقتصاديات التنمية الجزء الأول"، ط1.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. ادريس أميرة(2016)، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية 1980-2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

2. إسحاق خديجة(2017)، " سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية "، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

3. أوكيل حميدة(2016)، "دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

4. ايمان بوعكاز(2015)، "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي 2001-2011"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة .

5. بن عزة محمد (2014)، "ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف "، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

6. بهاء الدين طويل (2016)، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2010"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

7. بوروشة كريم (2019)، "دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر(1990-2016)"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8. بوري محي الدين (2018)، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2000-2010"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس.

9. الجوزي فتيحة(2013)، "الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازني بالجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.

10. حمداني محي الدين(2009)، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، فرع: تخطيط، جامعة الجزائر.

11. ركراك مونية(2018)، "اثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان.

12. شباب سهام (2019)، "تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر (1980-2016)"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

13. ضيف احمد(2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.

14. طارق قدوري(2016)، "مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (1990-2014)"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة.

15. طاوش قندوسي(2013)، "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2012"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

16. عبد الجليل هجيرة (2017)، "العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري "، أطروحة دكتوراه في مالية الدولة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

17. عبد القادر فار (2018)، " اثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر(2000-أفاق 2019)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

18. عبد الكريم بريشي(2014)، "دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر(1988-2011)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

19. عدة أسماء(2016)، "اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي"، رسالة ماجيستر، العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران 2.

20. عفيف عبد الحميد(2014)، "فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر(2001-2012)"، رسالة ماجيستر في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف1.

21. العقون عبد الجبار (2020)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة.

22. قشيوش عمر ، اثر تطبيق الوقف والزكاة على المالية العامة في الجزائر (2000-2016)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

23. كبداني سيد احمد(2013)، "اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية:دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان.

24. لحسن دردوري (2014)، " سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس "، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة محمد خيضر بسكرة .

25. مالكي عمر (2017)، "تحليل اثر النفقات العامة على التنمية البشرية 1990-2014"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

26. محمد كريم قروف (2015)، "اثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1999-2014)"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

27. مسعود درواسي (2006)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

28. معط الله امال(2015)، "اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي /دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

29. مغنية هواري(2017)، "السياسة المالية واثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس.

30. مكي عمارية(2018)، "اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1986-2017)"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم.

31. نريمان رقوب (2017)، "دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الجزائر و السعودية والامارات"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1.

32. هبة السيد محمد سيد احمد (2017)، "تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري"، رسالة الحصول على دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق

33. همام وائل م.ابو شعبان (2016)، "أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لدول عربية "، رسالة ماجيستر، كلية التجارة، تخصص:اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية غزة.

34. هناء علي البشير بالحاج (2016)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا (2000-2010)"، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة عين شمس، ليبيا.

المجلات والملتقيات

1. أنور عباس الناصر (2018)، "الضرائب ودورها في تعزيز إيرادات الموازنة العامة للدولة (2003-2016)"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10(العدد3).

2. براق عيسى وبركان أنيسة(2017)، "ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر تطورها أسبابها ومتطلبات ترشيدها "، مجلة الإبداع، المجلد7(العدد8).

3. بربار نور الدين (2017)، مداخلة بعنوان:"اثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي 1990-2015"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد4(العدد1).

4. بعوني ليلى (2017)، " النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر 1970-2010"،مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد6(العدد2).

5. بلخريصات رشيد وبن سعيد محمد (2009)، مداخلة بعنوان:" فعالية المنظمات الحكومية في تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية:التشغيل الكامل، مؤتمر دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة ورقلة، 08-09 مارس2009.

6. بلطرش ربيعة، طويطي مصطفى (2017)، "علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر(1970-2016) دراسة قياسية باستخدامECM "، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد1(العدد02).

7. بلوافي محمد، يماني ليلى(2012)، "أداة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر(1992-2011)"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد3(العدد5).

8. بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد (2015)، "تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد4(العدد4).

9. توفيق عباس عبد عون المسعودي(2010)، "دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق-دراسة تطبيقية)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد7(العدد 26)، 2010.

10. جلولي نسيمة، مقران محمد (2019)، مداخلة بعنوان: "منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي"، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 14 نوفمبر2019.

11. جهيدة العياطي(2015)، "تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي:مقاربة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي الجزائري"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد3(العدد1).

12. حيدر عباس عيد (2017)، "إطار مقترح لتطبيق الموازنة الصفرية لتطوير الأداء المالي (دراسة تحليلية لأراء عينة من دوائر محافظة المثنى)"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7(العدد 1).

13. دحماني يونس(2006)، "السياسات الاقتصادية الظرفية وتأثيرها على سعر الفائدة والاستثمار "، مجلة الاقتصاد والإحصاء المعمق، المجلد7(العدد2).

14. دربيي، حيدر عباس(2016)، "اثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق(1970-2014)"، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد2.

15. دليلة طالب(2015)، "قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012"، مجلة البحوث في الاقتصاد والإدارة، المجلد4(العدد2).

16. رامي علي زيدان (2019)، "تأثير الفجوات التضخمية في سورية على نصيب الفرد الواحد من الناتج 2000-2016"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد41(العدد01).

17. ربيع نصر(2004)، ورقة بحث بعنوان:"رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا "، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، هيئة تخطيط الدولة.

18. رقوب نريمان(2017)، "معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حوكمة الإنفاق وضرورة استدامة مصادر التمويل "، مجلة معارف العلمية الدولية المحكمة، المجلد12(العدد22).

19. زغاشو مريم ودهان محمد(2017)، "دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي-اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد28(العدد3).

20. زهير بن دعاس(2019)، "قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)"، مجلة أفاق علمية، المجلد 11(العدد02).

21. سلامي احمد(2015)، "العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية(1970-2013)"، أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد9 (العدد1).

22. سندس حميد موسى(2017)، "تقييم دور الصكوك الإسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجا"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية بجامعة الكوفة، العدد 21.

23. شرى نمديلي، صلاح الدين كروش (2020)، "تعزيز الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال تبني مبادئ الحوكمة الشفافية _الإفصاح الفترة 2000-2019"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد4(العدد02).

24. شفيق عريش، عثمان نقار، رولي شفيق إسماعيل(2011)، "اختبارات السببية و التكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد33(العدد5).

25. شليحي طاهر و غربي يسين سي لخضر (2019)، "ظاهرة تزايد النفقات العامة الجارية وأسبابها في الجزائر 2000-2018"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10(العدد 01).

26. عابد العبدلي(2007)، "محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد32.

27. عادل بولجنيب (2015)، مداخلة بعنوان :"تأثير التبعية للموارد النفطية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية، المؤتمر1:السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية "، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1.

28. عبد الرحمن تومي(2019)، "الجزائر بين محاولتين من اجل التنمية:شروط النجاح وأسباب الإخفاق "، مجلة الاقتصاد وإدارة العلوم، العراق، المجلد25(العدد113).

29. عبد القادر شلالي ومحمد هاني (2018)، العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر (2000-2015)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 3.

30. عريوة محمد(2017)، أهمية أداء الموازنة الصفرية في إطار الحوكمة لقياس الأداء المستدام في القطاع العمومي المحلي – دراسة لعينة من المجالس الشعبية الجزائر–، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد6.

31. علي سيف علي المزروعي والياس نجمة (2012)، " اثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات (1990-2009)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28(العدد الأول).

32. عمارة البشير(2020)،" نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري"، مجلة دفاتر، المجلد16(العدد2)

33. عيه عبد الرحمن(2011)، "دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية "، مجلة دفاتر سياسة وقانون، المجلد3(العدد5)، جوان 2011.

34. كمال عبد حامد ال زيارة(2011)، "تطور النفقات العامة وهيكلتها بالعراق 1991-2010" ،مجلة أهل البيت، العدد 15.

35. محمد الناصر حميداتو(2014)، "نماذج النمو"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02(العدد07).

36. محمد مدلول علي(2008)، واقع السياسة المالية في البلدان العربية، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد15(العدد1).

37. محمد هدى(2019)، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد2(ملحق العدد 1).

38. مريم زغاشو ومحمد دهان(2017)، مداخلة بعنوان: "دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي ، الإمارات نموذجا"، جامعة قسنطينة2.

39. ناجي شايب الركابي(2017)، "الموازنة التعاقدية أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52.

40. نبيل بوفليح(2012)، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد6(العدد 2).

41. نوي طه حسين و آخرون(2018)، "إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية "، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد1(عدد خاص).

42. هادف حيزية (2014)، العجز المالي في الدول النامية ودور السياسات المالية في علاجه، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد21.

43. هواري سفيان، نقال فاطمة(2021)، "اثر الإنفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر 1990-2020 دراسة قياسية باستخدام نموذج ardl"، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد5(العدد1).

44. هواري سفيان، نقال فاطمة (2021)، "اثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019 دراسة قياسية"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد22(العدد4).

45. هواري سفيان، نقال فاطمة (2021)، تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04(العدد03).

التقارير

1. نظرة عامة حول اقتصادات الدول العربية خلال 2008.

القوانين والأوامر

1. المادة 1 من قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 10 جويلية 1984.

2. المادة 11 من قانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية رقم 28 الصادرة في 10 جويلية 1984.

المراجع باللغة الفرنسية

الكتب:

1. A.Sid Ahmed(1981)," Croissance et développement: théories et politiques", Tome 1, 2ème édition, OPU, Alger.
2. CHARLES Waline(2006), "le budget de d'état", la documentation française, paris.
3. Gilbert A.F(1991), « dynamique économique », édition dalloz, 7eme edition, paris.
4. Héléne HAMISULTANE(2002), « modèle a correction d'erreur (mce) et applications », France.

5. ISABELLE Cadoret, Catherine BENJAMIN, Franck MARTIN, HERRARD Nadine, Steven TANGUY(2004), "Économétrie appliquée : Méthodes, Applications, Corrigés" Éditions De Boeck, Université de Paris.

6. JACQUES Généreux(1996), « Économie politique », Édition de hachette, France.

7. JOHNSTON. J, DINARDO. J(1999), « Méthodes économétrique », Economica, Paris.

8. MARIE Delaplace(2017), « monnaie et financement de l'économie », 5eme édition dunod, paris.

9. MOR Fall et Ibrahima Toure(2018), « finances publiques approche théorique et pratique », l'harmattan, Sénégal.

10. REGIS Bourbonnais, Michel Terraza(2010), "Analyse des séries temporelles : Applications à l'économie et à la gestion " , 3ème éd., Dunod , Paris.

11. REGIS Bourbonnais(2011), "Économétrie : Manuel et exercices corrigés", 8ème éd., Dunod, Paris.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. AIT MOKHTAR Omar(2014), « l'évolution de la politique des dépenses publiques dans le contexte de la mondialisation cas Algérie 1999-2014 », these de doctorat en sciences économiques, université abu bakr belkaid Tlemcen.

2. AMANI ismail(2017), « impact des composantes de la politique budgétaire sur l'inflation et la croissance économique en Algérie (1970-2014) », thèse de doctorat en science économique, université d'oran2.

3. CRUZ Carla helena(2014), « dépenses du gouvernement et croissance économique le cas du cap vert », mémoire de la maitrise en économie, université du Québec canada.

4. FOUDEH Musa(2007), « Libéralisation Financière, Efficacité du Système Financier et performance Macroéconomique », Thèse de Doctorat en sciences économiques, université de Limoges.

5. NEKKAL Fatima(2015), « mutations structurelles du système éducatif en ALGERIE et refondation économique, Thèse de Doctorat en sciences économiques, IREDU, université de bourgogne.

6. RAMAJO Ismail(2020), « politique budgétaire et taux d'intérêt en croissance ralentie », thèse de doctorat en science économique, université de Montpelier.

7. WABO NOKAM Vivien Narsisse(2019), « essais sur l'efficacité des politiques budgétaires en union monétaire », thèse de doctorat en science économique, université de rennes1.

8. YAGOUB Mohamed(2015), politique budgétaire, croissance économique et chômage en Algérie « 1998-2014 », thèse de doctorat en science économique, université de sidi bel abbes.

المجلات والملتقيات

1. Brahim BOUYACOUB, Sabiha Touami(2016), « la politique économique et la croissance en Algérie « économétrie analysais » », revue algérienne de développement économique, n°03.

التقارير

1. A.BENACHENHOU, (1982), « l'expérience algérienne de planification et de développement (1962-1982) Algérie », opu.

المراجع باللغة الانجليزية

الكتب:

1. A.R.PREST(1960), "public finance in theory and practice", 1st published, ENGLAND.
2. AGRAWAL Vanita(2010), "macroeconomics theory and policy", 1st ed, published by dorling kindersley pvt, ltd licensees of pearson education in south asia-india.
3. Badi H. Baltagi(2011), " Econometrics ", 5th ed, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Dordrecht, London and New York.

4. D.N. Dwivedi(2010), " Macroeconomics : Theory and Policy ", 2nd eddition Tata McGraw-Hill Education Private Limited, New Delhi, India.

5. Damodar N. Gujarati(2004), " Basic Econometrics ", 4th ed, The McGraw-Hill Companies, U.S.A.

6. DAVID N.HYMAN(2010), "public finance a contemporary application of theory to policy", 10th edition, united states.

7. Edwin Mansfield, (2000), "economics principales problems", decisions, the mc graw hill, U.S.A.

8. GERHARD colm(1937), « Public Revenue and Public Expenditure in National Income », publisher on NBER.

9. HENRY J.BRUTON AND CATHARINE B.HILL(1996), "the evaluation of public expenditure in Africa", 1st printing, u.s.a.

10. INGE kaul AND PEDRO conceicao(2006), "the new public finance", published for united nations, new York.

11. KAMRAN Dadkhahthe(2009), "evolution of macroeconomic theory and policy", 1st ed, printed on acid free paper, london new York.

12. K-E YOUNG CHU AND RICHARD HEMMING, public expenditure, hand book .

13. LEKHA.S chakraborty(2016), « fiscal consolidation, budget deficit and the macro economy », 1st published, sage publications india pvt lt.

14. MAURICE mullard(2005), "the politics of public expenditure", 2nd edition, published by routledge in the taylor and francis e- library, England.

15. Richard ALLEN AND daniel TOMASI(2001), "managing public expenditure", 1st printing in OECD publication services, France.

16. S.N.CHAND(2008), "public finance", atlantic publishers and distrubitions(p)ltd, india.

المجلات والملتقيات:

1. AKAIKE Hirotugu(1974), " A New Look at the Statistical Model Identification ", IEEE Transactions on Automatic Control, Vol 19.

2. ENGLE Robert F, C.W.J. GRANGER(1987), " Co-Integration and Error Correction : Representation, Estimation, and Testing ", Econometrica , Vol 55(N°2).

3. GHARYENI abdelatif(2015), « External Debt, Economic Growth and Crisis in Developing Countries: A brief Theoretical, Historical and Statistical overview », université de carthage.

4. GHAZI A. Joharji, Martha A. STARR(2010), " Fiscal Policy and Growth in Saudia Arabia", Review of Middle East Economics and Finance, Vol 6(No3).

5. GHULAM Rasool Madni(2013), " Instrumental Effects of Fiscal Policy for Pakistan Economy ", The Romanian Economic Journal, No. 50.

6. Gideon Schwarz(1978), " Estimating the Dimension of a Model ", The Annals of Statistics , Vol. 6 , No. 2, pp.461-464.

7. MATTHEW Kofi Ocran(2009), « Fiscal Policy and Economic Growth in South Africa, Conference on Economic Development in Africa » ,St.Catherine's college,Oxford University,UK March 22-24,2009.

8. MLADEN m.ivic(2015), « economic growth and development », journal of process management-new technologies, vol 3(n° 01).

9. N.LENBA et Z.BARKA(2020), « the impact of investment in education on economic growth in algeria(1980-2015) », elbashaer economic journal, vol.6(n°01).

10. NARAYAN, P. K.(2005), « The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests », Applied economics, vol37(n°17), 2005.

11. Overview, mpra paper, université de carthage, 2015.

12. PESARAN, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J.(2001), « Bounds testing approaches to the analysis of level relationships », Journal of applied econometrics, vol16(n°3).

13. Richard KNELLER, Michael F. BLEANEY, Norman GEMMELL (1999), " Fiscal policy and growth : evidence from OECD countries ", Journal of Public Economics, Vol. 74.

14. SCARLETT Hubert G.(2011), " Tax Policy and Economic Growth in Jamaica", Research & Economic Programming Division, Bank of Jamaica.

15. SIKIRU Jimoh Babalola, UMARU Aminu(2011) " Fiscal Policy and Economic Growth Relationship in Nigeria", International Journal of Business and Social Science, Vol 2(N°17).

16. WANG Lingxiao, and others(2016), the relationship between public expenditure and economic growth in romania , does it obey wagner's or keynes's law ?, theoritical and applied economics, volumeXXIII,n°3(608).

التقارير

1. economic report in africa

2. world bank « word development report 1992 ».

مواقع الانترنيت

1. alukah.net/culture/0/78626/#ixzz6d6uA80hX

2. Ar.tradingeconomics.com

3. Data.albankaldawli.org/indicator/GB.XPD.RSDV.GD.ZS/countries/1w ?pag e=1&display=default consulter le 05-07-2021.

4. Donneebanquemondial.org

5. hasan oualid(2015), jordanzad.com/index.php?page=article&id=69687

6. premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/Pr ogBilan/ProgCroissance.pdf

8.m.annabaa.org/arabic/economicarticles/12193.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.474134	Prob. F(2,5)	0.6478
Obs*R-squared	3.985480	Prob. Chi-Square(2)	0.1363

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/25/21 Time: 19:12
Sample: 7 31
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPIB(-1)	0.048543	0.250413	0.193851	0.8539
LPIB(-2)	-0.015383	0.294187	-0.052291	0.9603
LPIB(-3)	-0.011819	0.175162	-0.067475	0.9488
LPIB(-4)	0.018363	0.230876	0.079537	0.9397
LPIB(-5)	0.029150	0.202180	0.144177	0.8910
LPIB(-6)	-0.048369	0.212049	-0.228101	0.8286
LGI	0.138790	0.283488	0.489581	0.6452
LGI(-1)	-0.090211	0.406641	-0.221845	0.8332
LGG	0.011542	0.318804	0.036203	0.9725
LGG(-1)	-0.021788	0.631944	-0.034478	0.9738
LGG(-2)	-0.076202	0.416079	-0.183142	0.8619
LIMPN	0.032784	0.541903	0.060498	0.9541
LIMPN(-1)	0.016672	0.567588	0.029374	0.9777
LIMPN(-2)	-0.009164	0.348606	-0.026287	0.9800
LIMPP	-0.089220	0.176781	-0.504693	0.6352
LIMPP(-1)	-0.014451	0.334828	-0.043159	0.9672
LIMPP(-2)	0.059479	0.337064	0.176463	0.8669
C	0.150525	1.184282	0.127102	0.9038
RESID(-1)	-0.559785	0.614443	-0.911045	0.4041
RESID(-2)	-0.457613	0.655006	-0.698639	0.5159

R-squared	0.159419	Mean dependent var	1.60E-15
Adjusted R-squared	-3.034788	S.D. dependent var	0.055922
S.E. of regression	0.112329	Akaike info criterion	-1.544207
Sum squared resid	0.063089	Schwarz criterion	-0.569106
Log likelihood	39.30259	Hannan-Quinn criter.	-1.273756
F-statistic	0.049909	Durbin-Watson stat	1.882278
Prob(F-statistic)	0.999999		

الملحق 2: ملخص نتائج اختبار الحدود للنماذج حسب الجدول أدناه

النموذج		القيم الحرجة	1%	2.5%	5%	10%	K	f.stat	النتيجة
معادلة نموذج		الحدود العليا	4.37	3.87	3.49	3.09	4	8.035876	معنوية اقل من 1% أي وجود علاقة طويلة الأجل

الملحق 3: اختبار التوزيع الطبيعي

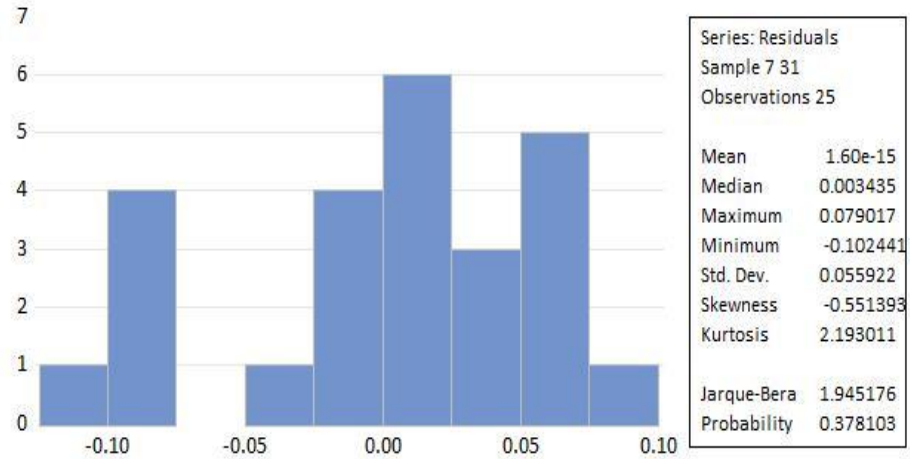

الملحق 4:اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.013750	Prob. F(1,22)	0.9077
Obs*R-squared	0.014991	Prob. Chi-Square(1)	0.9026

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/25/21 Time: 19:12
Sample (adjusted): 8 31
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002939	0.000932	3.155085	0.0046
RESID^2(-1)	-0.024586	0.209673	-0.117261	0.9077

R-squared	0.000625	Mean dependent var	0.002867
Adjusted R-squared	-0.044802	S.D. dependent var	0.003348
S.E. of regression	0.003423	Akaike info criterion	-8.437192
Sum squared resid	0.000258	Schwarz criterion	-8.339021
Log likelihood	103.2463	Hannan-Quinn criter.	-8.411147
F-statistic	0.013750	Durbin-Watson stat	1.958997
Prob(F-statistic)	0.907717		

الملحق 5: السلاسل الزمنية

	LPIB	LGI	LGG	LIMPN	LIMPP
1	6.320408517308404	3.864931397894296	4.486386649998125	4.342505876511599	4.325456283185488
2	6.738744736247855	4.065602093356446	5.035653057071544	4.47049528266149	5.084505142662711
3	6.954829686368066	4.969813299576001	5.620871769317398	4.771226850316011	5.266826699456666
4	7.061334366910438	5.221328325019901	5.674765525585709	4.9032653534883	5.188614101456073
5	7.307537603954804	5.46340798641363	5.800304041646822	5.541267466719364	5.403487864153576
6	7.596191379811964	5.225155100919053	6.160574209929706	5.61888159626953	5.817557488915045
7	8.569785641535408	5.15905529921453	6.311008592708508	5.831870747009439	6.206575926724928
8	7.930278146542992	5.306285536197214	6.467077415118229	5.9078057258361	6.336418568621011
9	7.969184776522531	5.355406333532164	6.498131535725114	5.981691950459155	5.936374580790022
10	8.082772898852651	5.230520208482211	6.652475857637856	5.967110377239411	6.328151046487576
11	8.32445759627341	5.774240938304761	6.752492314128508	5.899790498558629	7.101016775814426
12	8.349273823412484	5.879051442528994	6.870707403506399	6.222905578921962	6.909114355019768
13	8.416879916979925	6.115627189728405	7.000990580441656	6.388877322025319	6.915723448631314

14	8.56642516273642	6.340782494593145	7.023545218630476	6.444903613364178	7.204134422036906
15	8.724062634881119	6.462623758411509	7.131746470947484	6.491040631414684	7.359270292240575
16	8.930888339644419	6.693162564834999	7.126995221118345	6.593452670021739	7.763246623769298
17	9.048014365044124	6.92277196209223	7.270918130856394	6.734597605258485	7.936988907470691
18	9.143440665433069	7.268634373083905	7.422917486163255	6.79251276346986	7.93621330772704
19	9.309616314103326	7.587422005128204	7.704261974532741	7.004970914978492	8.31593587948384
20	9.207138250653524	7.573675137287599	7.740673097531608	7.141519035743322	7.788497586588696
21	9.391965853232428	7.499876978473819	7.885735477289114	7.305116976296454	7.97420932311747
22	9.583269202893722	7.588014768868421	8.263386803638922	7.501303094319328	8.28896171855308
23	9.670483041375042	7.72997266585636	8.472745883380936	7.675546002537848	8.339094704895155
24	9.669851648501434	7.545701540323515	8.326405497808034	7.731676303621976	8.210146155879321
25	9.577203242302405	7.824621845031966	8.410571881290988	7.524237374606596	8.265135629937385
26	9.72328973900216	8.019392375372936	8.43750042250699	7.91191035729736	7.772120937991372
27	9.764616213456094	7.905419524921744	8.43066751463698	8.089819840759192	7.48498642994474
28	9.7705982394487	7.865360683990505	8.45045064319442	8.263616205481072	7.696258092858835
29	9.788637710857186	8.304821415655315	8.430427602400088	8.33011152324705	7.76204293941456
30	9.896513288798792	8.189438843334748	8.508051533498954	8.241028538124775	7.906348317558172
31	9.918376165029878	7.815715407535966	8.495650811627938	8.068559587906695	7.697711515470142